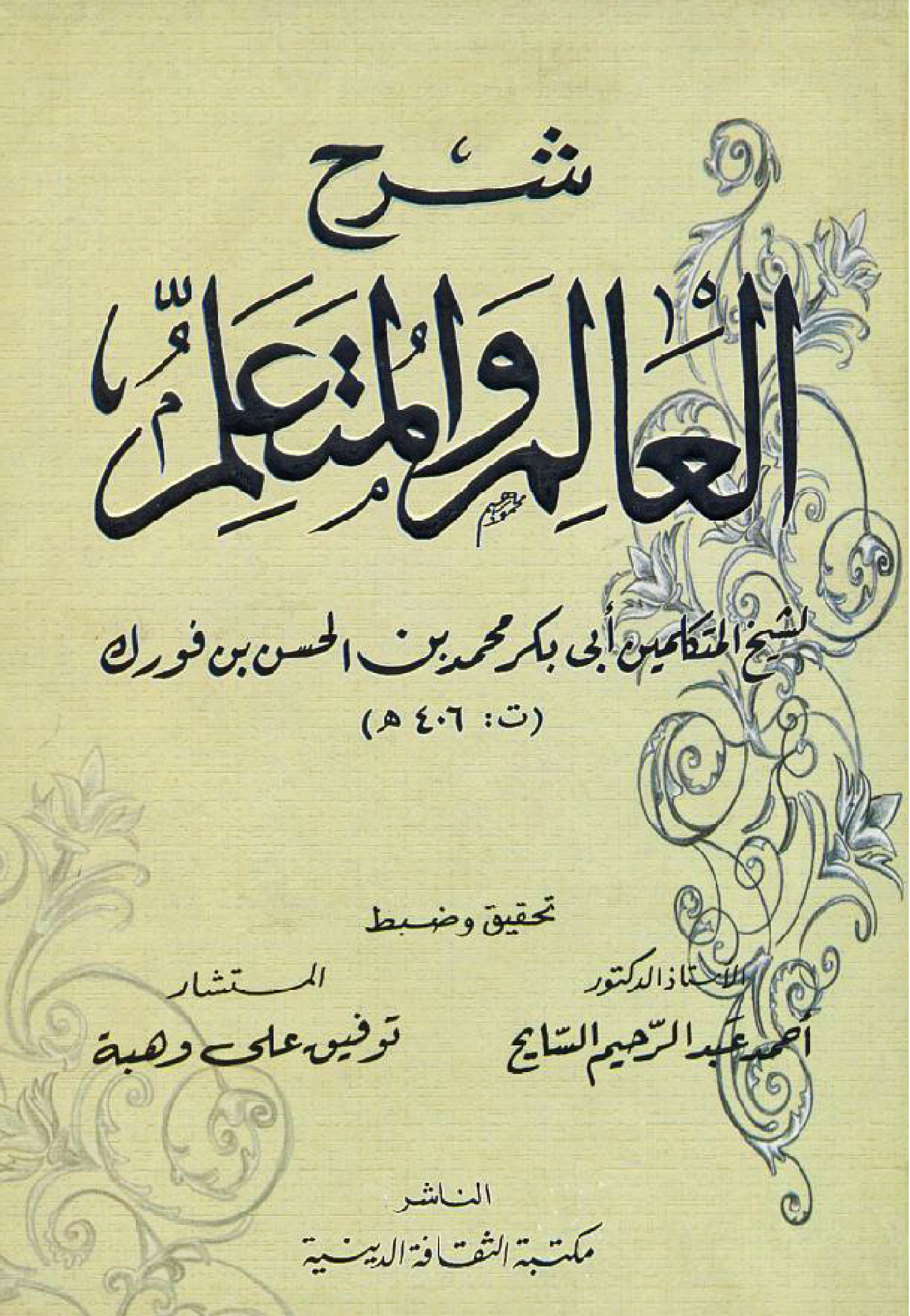


شرح العالم والمتعلم

لشيخ المتكلمين أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك
(ت: ٤٠٦ هـ)

تحقيق وضبط

الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الرحيم السايح

المستشار
توفيق علي وهبة

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية



لشيخ المتكلمين أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك
(ت: ٤٠٦ هـ)

تحقيق وضبط

الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الرحيم السايح

المستشار
توفيق علي وهبة

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد ـ القاهرة
٢٥٩٢٢٦٢٠-٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ابن فورك،محمد بن الحسنبن فورك الانصارى الاصبهانى ، ٠٠-١٠١٥
شرح العلم والمتعلم / تاليف : لابى بكر محمد بن الحسن ابن فورك
تحقيق وظبط : احمد عبد الرحيم السايح ، توفيق على وهبة
- ط ١ ـ القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٨
٣٢٠ ص : ٢٤ سم2
تدمك :٧-٢-٤٠٢-٣٤١ - ٩٧٧
١ - الفلسفة الاسلامية
٢ - علم الكلام
ج- العنوان
ديوى: ١٨٩

رقم الايداع : ١٧٢٨٧ /٢٠٠٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾

صدق الله العظيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن الكريم على محمد لإصلاح حال الخلق في الأرض.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

فإن إحياء كتب التراث الإسلامي وتواجدها في المجتمعات الإنسانية، دليل صحة وعافية، وبرهان وعي ويقظة، وعلامة مضيئة.

ويبدو إن إبراز هذا التراث ضرورة حياتية لمن لهم تراث فكري وحضاري يعمل على نشر ثقافة العلم النافع بين البشر، والارتقاء بالمعالم الإنسانية. وقد يكون واضحًا، أن الغنوصية الباطنية، عملت في فترة غفلة الأمة في ظل عوامل مختلفة على تبديع وتكفير الناس.

من هنا فإن إبراز دور علم الكلام والفلسفة والتصوف والمنطق يبدو ضروريًا لسلامة المجتمعات مما شانها من مذاهب التبديع والتكفير.

وكتاب: «شرح رسالة العالم والمتعلم» لشيخ المتكلمين ابن فورك، من الكتب التي تبصر الناس بموقعهم في حركة الحياة، وتؤهل الناس لمزيد من العطاء والتسامح.

وكتاب: «رسالة العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله، وقد طبعت هذه الرسالة في مطبعة حيدر آباد- الدكن- بالهند سنة ١٣٣٩هـ مجردة من شرح ابن فورك.

ولما كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله قد تناول في «رسالة العالم والمتعلم» قضايا علم الكلام انطلاقًا من كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ.

فقد رأى شيخ المتكلمين أن يتناول رسالة العالم والمتعلم بالشرح. مما جعل الرسالة أكثر فيضنا وإفادة، خاصة أن شيخ المتكلمين علم من أعلام أهل السنة، وبحر في علم الكلام.

وكتاب «شرح رسالة العالم والمتعلم» توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة: «مراد ملا» في تركيا تحت رقم ٨/١٨٢٧ ضمن مجموع، و«شرح العالم والمتعلم» يشمل الأوراق من ١٥٩-٢٢٥ من المجموع. وقد نسخ هذا المخطوط سنة ٧٩٨هـ.

وهناك نسخة مركز الدراسات الشرقية بزيورخ - سويسرا وهذه صورت من نسخة تم نسخها سنة ٩٣٧هـ.

والقضايا التي طرحها الإمام أبو حنيفة في «رسالة العالم والمتعلم» وقام بشرحها شيخ المتكلمين ابن فورك قضايا أساسية في باب الفكر.

فهي أولاً: قضايا قياسية، تشير إلى قدرة العقل على القياس والسعي إلى التعرف على ما ينبغي الأخذ به.

وهي ثانيا: تعرض لقضايا النظر والاستدلال، وما ينبغي للعالم والمتعلم.

وهي ثالثا: تتناول قضايا الإيمان والهداية والرشاد.

وهذا كله من الأمور التي يحتاج إليها الباحث والدارس، حتى يتمكن من الوقوف على ما تركه العلماء الأفذاذ، الذين حرصوا على سلامة المجتمعات الإنسانية.

وقد بدا لنا أن تقديم كتاب «شرح العالم والمتعلم» لابن فورك أمر تشتد الحاجة إليه، في وقت تخطو فيه الأمة إلى مجد مشرق.

نسأل الله أن ينفع به

المستشار	الأستاذ الدكتور
توفيق على وهبة	أحمد عبد الرحيم السايح

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أشد حياءً من العذراء في خدرها وكان إذا كره الشيء عرفناه في وجهه

هو من كتاب معاني النبي عليه الصلاة والسلام جمع السيد الخائف
إلى علم محمد [illegible] بن [illegible] القرماني [illegible]

[illegible] والتكفير
لفظ الفقهاء والمتكلمين [illegible]

في حكم الإكفار القطع بالكفر لما يوجد لكم من التعارف والتلفيق النسبة إلى الكبر [illegible] من الوجوه في الاستلزام والإلهام

صفحة الغلاف من مخطوط مكتبة مراد ملا ـ تركيا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الاستاذ المتقن المجود الكامل المدقق الامام الهمام البحر الفهام ابو بكر محمد بن الحسن
بن فورك الاصفهاني نحمد الله على نعمه التي لا تحصى ونشكره على اياديه التي لا تعد ولا
تنسى الذي انعم علينا بمعرفة حقائق الجهل وحقائق العلم وعرفنا قدر العلم و
جاهله وبصرنا بخطر الذاهب عن الحق وعمى الحائد عن سبيل الرشد حتى تمسكنا
بالحق على بصيرة وعدلنا عن الخطأ على بينة مما نبهنا عليه من كامل حججه في دينه الحق و
دلائله الظاهرة المنصوبة عليه حتى تحققنا معرفة الحق واعتصمنا به وتبينا بطلان
الباطل فاجتنبناه فالحمد لله جل ثناؤه جعل لنا لكل الوصول اليه سبيلا يؤدي اليه
ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ولم يعذر احدا باتباع ترك تامل الحق وحجته ولا
رضي لاهل دينه ان يكونوا فيه على ظن وحسبان اللهم انا نستعينك على اتمام النعم
التي خولتنا بادامة المعونة لنا على نشر ما خصصتنا به من معرفة حجج دينك ودلائل
حقك ونستعصمك فيه من الخطأ والزلل ونستعيذ بك من سوء القول والعمل ونسألك
الثبات على ما وفقتنا وان تمدنا بالطائف وزوائد فضلك ونسألك ان تصلي على محمد
افضل صلواتك واشرفها وعلى سائر النبيين والمرسلين وعلى من اتبعهم باحسان انك
لطيف وعلى كل شيء قدير اما بعد وفقك الله على ما سالتني من تامل الكتاب المنسوب
الى الامام المقدم في الفقه والدين ابي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه وهو
الذي سمي كتاب العالم والمتعلم وطلبت مني ان اشرح لك معانيه واضم اليه ما حضرني
زيادة تدل على صحة ما قاله وتنبه على اصول ما اشار اليه باختصار لفظه على بسط
شرح المعاني لتقف على قواعد اصوله ومباني معانيه من ابواب ما رايتك تحرص على
طلب العلم وشدة رغبتك في الوقوف على حقائق الحق والدين لتكون بمعرفة ذلك خارجا
عن جملة اهل التقليد الذين ... دينهم الى الظن ... وبصيرة وبقيت لتحصل بذلك
درجة المستبصرين ومنزلة الباحثين المستنبطين الذين لا يقفون على الدعاوى
ويقتصرون على الاماني وتاملت ذلك الكتاب فوجدته جامعا للدلالات على وجوه تعرف

اصول

الصفحة الأولى من مخطوط مكتبة مراد ملا - تركيا

وإن من نسب إلى ذلك فهو مفتري عليه

شرحنا من هذا الكتاب اعلم أن الكلام من أهل البدع والأهواء الفاسدة كالجهمية
والقدرية والخوارج والكرامية يدعون من [illegible] حسبهم [illegible] أنه قائل
عقائدهم ويستحقون بذلك عند الإعراض من المجيبين لهم ويوهمون أن الذي هم
عليه من بدعهم قول سلف المسلمين وأئمتهم ولما ظفرنا بهذا الكتاب وتأملناه و
وجدنا له إسنادا حسنا وسكنت النفس إلى ما تضمنه من الكلام في الفصول التي
شرحناها فإنه يشبه كلام الأئمة أردنا بشرح ذلك التنبيه على صحة ما فيه وذكر
بعض الدلائل على بسط ما ذكره وتفصيله ليقوى بذلك الناظر فيه من أهل السنة و
الجماعة من المنتهين على مذهب [illegible] ويقف عند ذلك على كذب من حكى شيئا
من مقالات المبتدعة ونسبها إلى الذين ذكرناهم وسميناهم وإنما ينسبون ذلك إليهم
ليغتروا أن يقبل ذلك منهم ويحملوا المتفقه على مذهبهم أنه موافق لهم في الأصول والفروع
وليس الأمر كما ظنوا وأن الذي صرح به وأجوبته في هذه المسائل من كذبهم عليهم
ويريد الناظر في هذا الكتاب علما عندنا [illegible] على أنه ما قال [illegible] الاستقصاء في
الدين وطلب الحجج والدلائل وترك الركون إلى التقليد ويعلم أن [illegible] ذلك سبيله
نعم الله وطريقه وإن كان عالما بذلك [illegible] فيه ليقوى نفسه في معرفته
لو اتفق له أصله وفرعه وله الصواب المحض والتسليم [illegible] ولا برهان
لكن المسترشد بالدين الحق [illegible] طريقه [illegible] خارجا عن جملة المقلدين
داخلا في جملة العلماء المبرزين ونسأل الله التوفيق والمعونة لكل ما يقربنا
من طاعته ويجنبنا معصيته إنه الولي القدير وصلى الله على محمد وآله الطيبين
الطاهرين الأخيار وسلم تسليما

فرغ من [illegible] نسخه بعون الله وحسن توفيقه على يد العبد المذنب المعترف بذنبه
المفتقر [illegible] محمد [illegible] الراجي [illegible] الكريم
يوم الخميس الحادي عشر من شهر رمضان المبارك لسنة ٧٩٨

الصفحة الأخيرة من صفحات المخطوط من مخطوط مكتبة مراد ملا ـ تركيا

Commentary to

Kitab-al-'Alam wa-al-Muta'allim

ascribed to

the great Imam A b ū H a n i f a

by

Abu Bakr Muhammad Ibn Fawrak al-Isfahani

written in the year 937 A.H.

(The Book of Learned Scholar and his Pupil
ascribed to Imam Abū Hanifa, with
Commentary by al-Isfahani)

Indo Oriental Centre
Dr. Ishaq
P.O.Box 1676
CH 8022
Zürich / Switzerland

صفحة الغلاف من شرح العالم والمتعلم
مركز الدراسات الشرقية زيورخ ـ سويسرا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصفهاني رضي الله عليه وعلى أسلافه

لله مديم الحمد على نعمه التي لا تحصى والشكر على أياديه التي لا تعد ولا تنسى الذي أنعم

علينا بتعريف خباثة الجهل وحقارة أهله ممن عرفنا قدر العلم ونباهة حامله وبصرنا أخطاء

الذاهبين عن الحق وعمى العامين عن سبيل الرشد حتى تمسكنا بالحق على بصيرة وعدلنا

عن الخطأ على يقين بما نبهنا عليه من كامل حججه في دينه الحق ودلالاته الظاهرة المنصوبة

عليه حتى عرفنا معرفة الحق واعتقدنا به وتيقنا بطلان الباطل فاجتنبناه، فإن الله جل ذكره

جعل لما كلف الوصول إليه سبيلا يؤدي إليه ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة

ولم يعذر ذا لب في ترك تأمل الحق وحججه ولا رضي لأهل دينه بأن يكونوا فيه على ظن وحسبان

اللهم إنا نستعينك على إتمام هذه النعمة التي خولتنا بإدامة المعونة لنا على نشر ما خصصتنا

به من معرفة حجج دينك ودلائل حقك ونستعصمك فيه من الخطأ والزلل ونستعيذ بك

من سوء القول والعمل ونسألك الثبات على ما وفقتنا وأن تمدنا بالتأييد في ... فضلك

ونسألك أن تصلي على محمد أفضل صلاة وأشرفها وعلى سائر النبيين والمرسلين وعلى كل

من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... أما بعد فقد وقفت أيدك الله على

ما التمس من تأمل الكتاب المنسوب إلى الإمام السابق في الفقه والدين أبي حنيفة النعمان

بن ثابت رحمه الله وهو الكتاب الذي يسمى كتاب العالم والمتعلم وطلبت أن أشرح لك معانيه

الصفحة الأولى - زيورخ - سويسرا

ووجدناه اباذا احسنا سكت النفس الى ما تضمنته من الكلام في الفصول التي شرحناه

فانه يشبه كلام الائمة اردنا بشرح ذلك التنبيه على صحة ما فيه وذكر بعض الدلايل

على بسط ما ذكره وتفصيله ليتقوى بذلك الناظر فيه من اهل السنه والجماعه من

المتفقهه على مذاهب ابي حنيفه رحمه الله فيقف عند ذلك على كذب من يحكي شيئا

من مقالات المبتدعه من هولاء الذين ذكرناهم وسميناهم واما يحملون نسبة

ذلك اليه ليغروا من يقبل ذلك منهم ويميل الى التفقه على مذهبه انه موافق له في

الاصول والفروع وليس الامر كما ظنه وان الذي صرح به من اجوبته من هذه المسائل

يبين كذبه عليه ويزيد الناظر في هذا الكتاب علما عند تامله مما يجب على كل بالغ

عاقل من الاستبصار في الدين وطلب الحجج والدلايل وترك الركون الى التقليد ويعلم انه كان

ذلك سبيله رحمه الله وطريقته وان كان عالما بذلك مستبصرا فيه ليقوي نفسه في

متابعته بموافقته له في اصله او فرعه وان الصواب المحض والتسليم لغير حجة ولا برهان

ليكون المتدين بالدين الحق مستبصرا في طريقه عارفا بحجته خارجا عن جملة المقلدين داخلا

في جملة العلماء المبرزين ونسال الله تعالى التوفيق والمعونة لما

يقربنا من طاعته ويجنبنا معصيته انه ولي

[illegible] المدين وصلى الله على محمد واله الطيبين

الطاهرين الاخيار وسلم

تسليما كثيرا دايما الى

يوم الدين تم [illegible]

الصفحة الأخيرة - زيورخ - سويسرا

التعريف بكتاب شرح رسالة العالم والمتعلم لأبي حنيفة

ذكر هذا الكتاب فؤاد سوزكين في تاريخه ولم يذكره بروكلمان ويوجد في مكتبة مراد ملا بتركيا تحت رقم ٨/١٨٢٧ (الأوراق من ١٥٩ إلى ٢٢٥) وقد كتبت في عام ٧٩٨هـ.

والكتاب عبارة عن شرح رسالة «العالم والمتعلم» وهي رسالة مشكوك في صحة نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك لأن فيها أمورًا لا تتفق مع ما ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قضايا الاعتقاد وهي:

- تعظيمه لعلم الكلام، وهذا خلاف ما استقر عليه أمره حيث كان ينهى عن تعلم علم الكلام.

- ومنها استعماله القياس في قضايا العقيدة، وقوله بالإرجاء الحقيقي[(١)].

وقد شرح ابن فورك هذا الكتاب على منهج علم الكلام وقال في مقدمته:

(أما بعد،،، فقد وفقت أيدك الله على ما سألتني من تأمل الكتاب المنسوب إلى إمام المسلمين في الفقه والدين أبي حنيفة النعمان رحمه الله وهو الكتاب الذي يسمى «العالم والمتعلم» وطلبت أن أشرح لك معانيه وأضم إليه ما حضرني من زيادة تدل على صحة ما قاله، وننبه على أصول مما أشار إليه باختصار لفظه على بسط وشرح أكثر منه، لنقف على قواعد أصوله، ومباينة معانيه، وتأملت ذلك الكتاب ووجدته جامعًا للدلالات على وحدة تعرف أصول الدين بحججه ودلائله والنهي عن التقليد فيه، ومرشد إلى كثير من الأصول التي لابد من الوقوف عليها ومعرفة حقيقتها)[(٢)].

---

(١) العالم والمتعلم لأبي حنيفة (ص٣-٦)، ط.١ مطبعة حيدر آباد الدكن، بالهند، عام ١٣٣٩هـ، وكذا أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. محمد عبد الرحمن الخميس، ص١٢٣/١٢٤.

(٢) مقدمة شرح العالم والمتعلم، ص١.

التعريف بابن فورك:

نسبه:

هـو محمـد بـن الحسـن بـن فـورك[١]، ويكنـى بـأبى بكـر[٢]، وينسـب إلى أصـبهان، الأنصـارى والشـافعى. فيقـال الأصـبهانى نسـبة إلى مدينـة أصـبهان، وهـى مـن المـدن الهامـة التـى اشـتهرت بالحركـة العلمية وينسب إليها عدد كبير من الفقهاء والمحدثين والمتصوفة.

قـال يـاقوت: خـرج مـن أصبهان مـن العلمـاء والأئمـة فـى كـل فـن مـا لم يخـرج مـن مدينـة مـن المـدن، وبهـا مـن الحفـاظ خلـق لا يحصون[٣].

أمـا نسـبه إلى الأنصـار. فيرجـع إلى كونـه مـن أهـل المدينـة المنـورة الـذين رحلـوا إلى شـتى الـبلاد لتبليـغ دعـوة الإسـلام. وهـو ممـن سـكنوا أصبهان.

أمـا نسـبته إلى الشـافعى لكونـه مـن فقهـاء مـذهب الإمـام محمـد بن إدريس الشافعى رحمه الله تعالى.

وقـد أطلـق عليـه المؤرخـون ألقابـا عديـدة تـبين منزلتـه، ورسوخه فى العلم.

---

(١) فورك بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وبعدها كاف ويراجع فى ترجمته:
- طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/١٣٦.
- طبقات الشافعية للسبكى ٤/١٢٧.
- النجوم الزاهرة لابن تغربردى ٤/٢٤٠.
- شذرات الذهب لابن العماد ٢/١٨١.
- طبقات المفسرين للداودى ٢/ ١٢٩.
- سير أعلام النبلاء للذهبى ١٣/١٣٠.
- وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٢٧٢.

(٢) تاريخ الأدب العربى، كارل بروكلمان ٣/٢١٧، والأعلام للزركى ٦/٨٣، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٩/٢٠٨.

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموى، ص ٢٠٩.

فقد أطلق عليه الذهبى ألقاب: الأستاذ الإمام، شيخ المتكلمين، العلامة الصالح.

وأطلق عليه ابن عساكر: الأديب المتكلم الأصولى الواعظ النحوى.

وخلع عليه السبكى ألقاب: الإمام الجليل، والحبر الذى لا يجارى، فقها وأصولا، وكلاما ووعظا ونحوا. على مهابة وجلالة وورع بالغ.

وهذه الألقاب تدل على عظيم شأنه ورفيع منزلته بين العلماء،فهى لا تطلق إلا على من اطلع على مختلف العلوم والمعارف وتعمق فيها، وقطع شوطا بعيدا مما جعله ينال تقدير العلماء[١].

مولده ونشأته:

غير معروف على وجه التحديد تاريخ ميلاد ابن فورك. ولكن المتفق عليه بين المؤرخين هو عام وفاته.

فقد أجمع جمهور المؤرخين على أن وفاته كانت عام ست وأربعمائة للهجرة (٤٠٦هـ) وأنه عاش ما بين منتصف القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجرى.

نشأته وأسرته:

نشأ محمد بن المحسن بن فورك فى أسرة علم ودين فمعظم أفراد الأسرة من الفقهاء والمحدثين والوعاظ والمفتين حسب ما ذكر السبكى فى طبقاته وابن الأثير فى كتاب اللباب فى تهذيب الأنساب[٢].

أخلاقه:

كان ابن فورك - رحمه الله تعالى - تقيا، ورعا، شديدا فى الحق، شديدا فى مواجهة أصحاب البدع لا تأخذه فى الحق لومة

---

(١) آراء ابن فورك الاعتقادية، د. عائشة.

(٢) اللباب فى تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزرى ٢/ ٤٤٥.

لائـم، وكـان لـه مواقـف مشـهورة مـن المعتزلـة[١] والكراميـة[٢] فناصبوه العـداء ودبـروا لـه المـؤامرات ودسـوا عليـه لـدى الحكـام وكانت نهايته على يد هؤلاء المبتدعة.

ومـن ذلـك مـا رواه تلميـذه أبـو القاسـم القشيرى. قـال: سمعـت الإمـام: أبـا بكـر بـن فـورك يقـول: حملـت مقيـدا إلى (شـيزار) لفتنـة فـى الـدين، فوافينـا بـاب البلـد مصبحا، وكنـت مهمـوم القلـب، فلمـا أسـفر النهـار وقـع بصـرى علـى مـرآب فـى مسـجد علـى بـاب البلـد مكتـوب عليـه ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[٣]، وحصـل لى تعريـف باطنى أنى أكفى من قريب، وكان كذلك وصرفونى بالعزم[٤].

ويقـول القشـيرى أيضـا متحـدثا عـن أسـتاذه: «سمعـت الأسـتاذ أبـا علـى الـدقاق يقـول: دخلـت علـى الإمـام أبـى بكـر بـن فـورك عائـدا فلما رآنى دمعت عيناه.

فقلت له: إن شاء الله تعالى يعافيك ويشفيك.

فقـال لى: أترانـى أخـاف مـن المـوت؟ إنمـا أخـاف مـن وراء المـوت»[٥]،

وعـن ورعـه وتقـواه أيضـا مـا رواه السـبكى ـ رحمـه الله ـ فـى الطبقـات: أن ابـن فـورك لم يـنم فـى بيـت فيـه مصـحف قـط وذلـك إعظاما لكتاب الله عز وجل.

---

(١) المعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء وكان من أصحاب الحسن البصرى واختلف معه فى مرتكب الكبير واعتزل مجلسه فسمى هو وأتباعه بالمعتزلة وأصولهم تختلف فى معانيها عن أهل السنة والجماعة.

(٢) تنتسب هذه الفرقة إلى أبى عبد الله محمد بن كرم السجستانى، وهم يبالغون فى إثبات صفات الله إلى درجة الوقوع فى التشبيه والتجسيم، فهم مشبهة ومجسمة.

(٣) سورة الزمر: الآية ٣٦.

(٤) طبقات الشافعية للسبكى جـ ٤ ص ١٣٠.

(٥) الرسالة القشيرية جـ١، ص ٣٩١.

الحالة العلمية فى عصره:

ويجمع المؤرخون على أن الحالة العلمية فى عصر ابن فورك كانت مزدهرة فى جميع مجالات المعرفة من علوم الدين، الحديث، الفقه، اللغة، الطب، الرياضيات، علم الكلام، التصوف وغيرها من مجالات وفروع العلم المختلفة.

وكان ابن فورك يقف بالمرصاد لأصحاب البدع، فيدحض حججهم، ويبطل أدلتهم، ويسفه آراءهم، فترصدوا له، وحاولوا الانتقام منه، بل والقضاء عليه.

ولما علم أهل نيسابور أن المعتزلة فى الرى قد ناصبوه العداء واضطهدوه، أرسلوا إليه وطلبوا منه القدوم فأجابهم.

وقد ذكر أحمد أمين ـ رحمه الله - أن ابن فورك من عظماء الشافعية ومن كبار علمائهم وفقهائهم.

يقول فى كتاب ظهر الإسلام: «وأبو بكر بن فورك الأصفهانى الأصل، الأصولى، المتكلم، ناصر الأشعرى، اضطهد بالرى لكثرة الاعتزال بها، فطلبه أهل نيسابور وبنوا له مدرسة يعلم فيها، وألف مصنفات كثيرة نحو المائة، ومات سنة ٤٠٦هـ بنيسابور»[(١)].

وهكذا نجد أن بلاد ابن فورك ـ بلاد خراسان وما وراء النهر ـ كانت منبعا من منابع العلم والمعرفة، وأخرجت الكثير من علماء المسلمين الذين خلدوا على مر الأيام فقد خدموا الإسلام أجل الخدمات.

---

(١) ظهر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ص ٢٥٩. وراجع أيضا: آراء ابن فورك الاعتقادية ـ عرض ونقد ـ على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة ـ رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ـ إعداد الطالبة: عائشة على روزى الخوتانى، ص ٣٠ ـ ٣٣، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

وعلى رأس هؤلاء العلماء الإمامين الجليلين ناصرى السنة وواضعى أصح كتابين فى أحاديث الرسول ﷺ وهما:

أ- الإمام البخارى: صاحب الجامع الصحيح وهو من بخارى.

ب - الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى صاحب صحيح مسلم وهو من نيسابور.

وغيرهما كثير من أهل الفقه وأهل الحديث والأصول والتصوف وغيرها...

طلبه للعلم:

تلقى ابن فورك العلم فى بلده أصبهان فقد سمع الحديث على يد محدثين كبار، فسمع مسند ابى داود الطيالسيى من عبد الله بن جعفر بن فارس، وسمع من ابن خرزاء الأهوازى ودرس الفقه أيضا فى أصبهان.

ثم ارتحل إلى العراق لتلقى العلم والاجتماع وخاصة فى بغداد والبصرة ودرس المذهب الأشعرى واشتغل بعلم الكلام.

يقول ابن فورك: وكان سبب اشتغالى بعلم الكلام أنى كنت بأصبهان اختلف إلى فقيه فسمعت أن الحجر الأسود يمين الله فى الأرض، فسألت الفقيه عن معناه فكان لا يجيب بجواب شاف.

ويقول: إيش تريد من هذا؟ لأنه كان لا يعرف حقيقة ذلك فقيل لى: إن أردت أن تعرف هذا فمن حقك أن تخرج إلى فلان فى البلد، وكان يحسن الكلام، فخرجت إليه، وسألته فأجاب بجواب شاف، فقلت لابد أن أعرف هذا العلم، فاشتغلت به) [(١)].

وقال ابن قاضى شهبة: أقام ابن فورك بالعراق مدة يدرس ثم توجه إلى الرى ثم إلى نيسابور وبنى له بها مدرسة[(٢)].

(١) طبقات الشافعية للسبكى، جـ٤، ص ١٢٩.
(٢) طبقات الشافعية جـ١، ص ١٨٥.

يقول السبكى فى الطبقات:

والتقى ابن فورك فى العراق بشيوخ أجلاء جمعوا بين العلم الدقيق والإخلاص الواسع فى كافة جوانب المعرفة الأمر الذى كان له أثر واضح فيه.

حيث صار إماما فى علوم عديدة، كما كانت له مواقفه القوية فى مواجهة المبتدعة وأصحاب الفرق الضالة، وبخاصة عند انتقاله إلى الرى حيث ناصبته فرقة الكرامية العداء ووشوا به[١].

وحكى الحاكم ابن عبد الله[٢] سبب انتقال ابن فورك من الرى إلى نيسابور فقال: (فتقدمنا إلى الأمير ناصر الدولة أبى الحسن محمد بن إبراهيم، والتمسنا منه المراسلة فى توجهه إلى نيسابور، فبنى له الدار والمدرسة من خانقاه «أبى الحسن البوشنجى» وأحيا الله به فى بلدنا أنواعا من العلوم لما استوطنها، وظهرت بركته على جماعة من المتفقهة، وتجرجوا به)[٣].

شيوخه:

تلقى ابن فورك العلم من علماء فى الفقه والحديث وغيرهم. وقد تأثر بأبى الحسن الأشعرى ودرس مذهبه واعتقد آراءه وصار خبيرا بالمذهب الأشعرى.

ويعتبر الأشعرى هو شيخه الأول عن طريق دراسته لكتب أبى الحسن الأشعرى كلها وتأثره بها.

---

(١) طبقات الشافعية للسبكى جـ٤، ص ١٢٨،

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه: أبو عبد الله الحاكم الضبى الحافظ، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث.

(٣) طبقات الشافعية، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٢٨.

ومن مشايخه:

١ - أبو محمد عبد الله جعفر بن أحمد بن فارس بن الفرج وهو محدث روى عنه ابن فورك مسند الطيالسى.

٢ - أبو بكر أحمد بن محمد بن خرزاد الأهوازى، وهو شيخه فى الحديث أيضا.

٣ - أبو الحسن الباهلى وهو من أصحاب أبى الحسن الأشعرى نشر علمه بالبصرة واستفاد منه خلق كثيرون.

٤ - محمد بن احمد بن محمد بن مجاهد وهو من أصحاب ابى الحسن الأشعرى وتلقى عنه ابن فورك علم الكلام.

تلاميذه:

تخرج على يدى ابن فورك علماء كبار أصبحوا أعلاما ذاعت شهرتهم وانتفع الناس بعلمهم ومنهم:

١ - الإمام أبو بكر البيهقى: وكان فقيها وأصوليا ومحدثا وله التصانيف العديدة المشهورة.

٢ - أبو القاسم القشيرى: أخذ علم الكلام عن ابن فورك وصنف كثيرا من الكتب وله تفسير يسمى بالتيسير فى التفسير ولطائف الإشارات.

٣ - أبو منصور الأيوبى النيسابورى: ومن ألقابه الأستاذ الإمام حجة الدين، صاحب البيان والحجة والبرهان وله العديد من التصانيف المفيدة.

٤ - أبو بكر بن خلف: قال عنه عبد الغافر هو شيخنا الأديب المحدث المتقن الصحيح السماع ما رأينا شيخنا أروع منه، ولا أشد منه إتقانا[1].

---

(١) شذرات الذهب، جـ١، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

وقال السبكى: (روى عن ابن فورك أبو بكر أحمد بن على بن خلف. توفى سنة سبع وثمانين وأربعمائة، وقد نيف على التسعين) [١].

وفاته:

أجمع كتاب السير والتاريخ على أن وفاة ابن فورك كانت عام ٤٠٦هـ وأنه مات مسموما.

ولكنهم اختلفوا فيمن كان سببا فى ذلك، فيرى السبكى - رحمه الله - فى طبقاته: أن الذين سموه هم الكرامية لأنه كان شديدا عليهم مبينا لبدعهم فوشوا به لدى السلطان محمود الغزنوى وافتروا عليه بهتانا وإثما عظيما.

فقالوا إنه يقول: إن محمد ﷺ ليس الآن رسول الله ﷺ، وأن السلطان حين بلغه ذلك دعاه إلى غزنة للمناظرة عنده.

ولقد كذب ابن فورك هذا الافتراء المنسوب إليه، وأن السلطان أمر بإعزازه وإكرامه حين تبين له كذب الواشين.

وقد ساء ذلك أعداءه من الكرامية، فقد رغبوا فى أن يقوم السلطان بقتله،ولكنه أعزه وكرمه، فدبروا أمرهم، وسلطوا عليه من سمه، فمات فى طريق عودته إلى نيسابور [٢].

وذلك من حقدهم عليه وحسدهم له، لأن الله سبحانه وتعالى أنعم عليه، وخصه بالعلم النافع، وما أجلها من نعمة.

فكان عليه - رحمه الله - يؤدى شكر هذه النعمة بتدريس ما تعلمه لتلاميذه وجلسائه، وإخوانه وأبنائه من طلاب العلم

---

(١) طبقات الشافعية - مرجع سابق، جـ٤، ص ١٥٧.
(٢) آراء ابن فورك الاعتقادية - مرجع سابق ص ٣٣.

فتخرج على يديه أئمة فى الفقه وفى الحديث، لا زلنا نتعلم من علمه وعلم تلاميذه حتى الآن فجزاهم الله عما قدموا للإسلام والمسلمين خير الجزاء.

يقول السبكى فى طبقاته:

«كان الأستاذ ابو بكر بن فورك، شديدا فى الله، قائما فى نصرة الدين، ومن ذلك أنه فوّق[1]. نحو المشبهة الكرامية سهاما لا قبل لهم بها، فتحزبوا عليه، ونموا غير مرة، وهو ينتصر عليهم.

وآخر الأمر أنهوا إلى السلطان محمد سبكتكين، أن هذا يزعم بدعة وكفرا، ويعتقد أن نبينا محمدا ﷺ ليس نبينا اليوم، وأن رسالته انقطعت بموته، فسأله عن ذلك. فعظم على السلطان هذا الأمر، وقال إن صح هذا عنه لأقتلنه، وأمر بطلبه.

والذى لاح لنا من كلام المحررين لما ينقلون، الواعين لما يحفظون، الذين يتقون الله فيما يحكون، أنه لما حضر بين يديه، وسأله عن ذلك كذب الناقل، وقال ما هو معتقد الأشاعرة على الإطلاق أن نبينا ﷺ حى فى قبره، رسول الله أبد الآباد على الحقيقة لا المجاز، وأنه كان نبيا وآدم بين الماء والطين، ولم تبرح نبوته باقية ولا تزال.

وعند ذلك وضح للسلطان الأمر، وأمر بإعزازه وإكرامه ورجعوه إلى وطنه.

فلما أيست الكرامية، وعلمت أن ما وشت به لم يتم، وأن حيلتها ومكائدها قد وهت عدلت إلى السعى فى موته، والراحة من تعبه، فسلطوا عليه من سمه، فمضى حميدا شهيدا»[2].

هذا ما يراه السبكى نقلا عن المحققين والثقات من الرواة.

---

(١) فوق: أى وجه سهاما لا قبل لهم بها.
(٢) طبقات الشافعية للسبكى، جـ٤، ص ١٣١.

بينما يرى ابن حزم - رحمه الله - أن السلطان هوالذى قتله بالسم لأنه قال إن محمدا ﷺ ليس هو رسول الله الآن، ولكنه كان رسول الله ﷺ.

ويقول ابن حزم: «أخبرنى سليمان بن خلف الباجى - وهو من مقدميهم اليوم - أن محمد بن الحسن بن فورك على هذه المسالة قتله بالسم محمود بن سبكتكين صاحب ما دون وراء النهر من خراسان - رحمه الله»[1].

ونقل راى ابن حزم - رحمه الله - كل من الذهبى فى سير أعلام النبلاء[2]. وابن العماد فى شذرات الذهب[3]. وابن تغربردى فى النجوم الزاهرة[4]. وغيرهم.

ونحن نرجح رواية السبكى لسببين:

أولهما: أن السبكى - رحمه الله - أكد أنه نقلها عن رواة ثقاة عدول مؤتمنون.

ثانيهما: أن الملك لو أراد قتله حمية لدين الله لقتله على رءوس الأشهاد وشهر به ليكون عبرة لغيره، وليس هناك ما يدعو السلطان إلى قتله خفية بالسم كما يفعل الخائفون.

بالإضافة إلى أن رواية ابن حزم تقوم على نفس الاتهام الذى دفعه عنه نفسه وتبرأ منه.

ولم يرد فى مؤلفات ابن فورك على كثرتها ما يؤيد هذا الاتهام من قريب أو من بعيد مما يثبت أنها تهمة باطلة لا تقوم على سند من مؤلفات الرجل أو أقواله.

---

(١) الفصل فى الملل والأهواء والنحل - لابن حزم - تحقيق أ.د. محمد إبراهيم نصر، وأ.د. عبد لارحمن عميرة، ط١، دار اللواء للنشر والتوزيع بالرياض.

(٢) سير أعلام النبلاء، جـ١٣، ص ١٣٠.

(٣) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الدمشقى جـ، ص ١٨١.

(٤) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة - ابن تغربردى جـ٤، ص ٢٤٠.

ندعو الله سبحانه وتعالى لنا وللمسلمين بالعصمة وأن يرد كيد الحاسدين والحاقدين فى نحورهم.

ويرى بعض العلماء أن المناظرات التى جرت بين يدى السلطان محمود سبكتكين لم يرد بها ما رمى به ابن فورك من أنه قال: إن رسول الله ﷺ هو رسول الله الآن، وأن رسالته ﷺ قد انتهت بموته ﷺ. وأن هذا الاتهام كذب على ابن فورك ذلك.

لأن الذى يظهر فى كتاباته أنه لا يقول هذا القول، بل إنه حكم بكفر من آمن بالله عز وجل ولم يؤمن بالرسول ﷺ. فيكون بذلك موافقا أهل السنة والجماعة فى هذه المسألة. وليس كما قيل عنه(١).

ويمكن الاستدلال على ذلك بقوله فى «شرح العالم والمتعلم» وهو: (لما نفى الله عز وجل الإيمان عمن لم يؤمن بمحمد ﷺ - علمنا بكفر من يكفر بمحمد ﷺ كفره بالله، لأن ذلك موجب العقول ومقتضاها..

ولما حكم الله تعالى بكفر من لا يؤمن بمحمد ﷺ صار من هذا الوجه الإيمان بمحمد ﷺ كالأصل للإيمان بالله تعالى.

وإذا لم يؤمن بمحمد ﷺ فكيف يؤمن بالله، وقد نفى الله الإيمان به عمن ليس بمؤمن بمحمد ﷺ)(٢).

وهذا النص وإن كان لا يدل مباشرة على نفى هذه التهمة عن ابن فورك إلا أنه يتضمن ردها عنه.

---

(١) دكتورة عائشة على روزى الخوتانى، آراء ابن فورك الاعتقادية، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) شرح رسالة العالم والمتعلم لابن فورك، تحقيق وضبط الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحيم السايح، والمستشار/ توفيق على وهبة، تحت الطبع.

ومما يؤكد ذلك أن هذه التهمة رمى بها الأشاعرة بعامة وامتحنوا بسببها زمن الإمام القشيرى - رحمه الله، وقد رد عليها، وبين أنها ليست من معتقد الأشاعرة، وقال:

(كذلك كذا قالوا: إن مذهب الأشعرى أن النبى ﷺ ليس بنبى فى قبره.. ومن قال هذا كان كاذبا، وكان قوله بهتانا، فليعلم ذلك يزل الإيهام. إن شاء الله تعالى[١].

مؤلفاته:

كان ابن فورك عالما فى فنون شتى فقد درس الأدب، والنحو، والفقه، والحديث وعلم الكلام.

وقد عرفه ابن عساكر بأنه: الأديب، المتكلم، الأصولى، الواعظ، النحوى، وقال: إن مؤلفاته فى أصول الفقه وأصول الدين ومعانى القرآن وصلت حوالى المائة[٢].

وكما هو الحال فى أكثر المخطوطات فإن أكثر هذه الكتب فقدت، ولم يتحقق للباحثين سبب فقدها حتى الآن..

وأهم كتب ابن فورك ومصنفاته ما يلى:

١ - كتاب مشكل الحديث وبيانه، وهو مطبوع بحيدر آباد الهند لأول مرة عام ١٩٤٣م. وله طبعات أخرى بعد ذلك، وهذا الكتاب له نسخ كثيرة مخطوطة وبأسماء وعناوين مختلفة ولكنها فى حقيقتها هى لكتاب مشكل الحديث، ومن العناوين الأخرى لهذا الكتاب[٣].

---

(١) رسالة القشيرى المسماة: شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة، ضمن طبقات الشافعية للسبكى، جـ٣، ص ٤١٣، نقلا عن رسالة الدكتورة عائشة الخوتانى ص ٤٠، مرجع سابق.

(٢) تبيين كذب المفترى ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جـ٤، ص ٥٢/٥٣.

أ - بيان مشكل الحديث والرد على الملحدة والمعطلة والمبتدعة من الجهمية والمجسمة والمعتزلة.

ب - حل متشابهات الحديث.

جـ - مشكل الآثار.

د - مشكل الحديث.

هـ - الإملاء فى الإيضاح والكشف عن وجوه الأحاديث.

و - تأويل الأخبار المشكلة المتشابهة.

ز - مختصر مشكل الآثار.

٢ - مجرد مقالات الأشعرى: وحققه المستشرق دانيال جيماريه، وله تحقيق آخر للأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحيم السايح، ونشر مكتبة الثقافة الدينية، بالقاهرة ٢٠٠٥.

٣ - رسالة التوحيد (مخطوط).

٤ - أوائل الأدلة فى علم الكلام (مخطوط).

٥ - الحدود فى الأصول.

٦ - شرح العالم والمتعلم: وأصل الكتاب هو رسالة العالم والمتعلم المنسوبة للإمام أبى حنيفة النعمان وقد شرحها وعلق عليها ابن فورك، يقول فى مقدمة شرحه:

(أما بعد فقد وفقت - أيدك الله - على ما سألتنى من تأمل الكتاب المنسوب إلى إمام المسلمين فى الفقه والدين «أبى حنيفة النعمان بن ثابت» - رحمه الله.

وهو الكتاب المسمى كتاب (العالم والمتعلم) وطلبت أن أشرح لك معانيه، وأضم إليه ما حضر فى من زيادة تدل على صحة ما قاله، وثبته على أصول مما أشار إليه، باختصار لفظه على بسط

وشرح أكثر منه، لتقف على قواعد أصوله، ومبانى معانيه.. إلخ.

وقام بتحقيق هذا الكتاب كل من:

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الرحيم السايح.

والمستشار / توفيق على وهبة.

وهو تحت الطبع.

٧ - تفسير القرآن الكريم: ومفقود أجزاء من أول التفسير، والموجود منه الآن من سورة «المؤمنون» إلى آخر «القرآن الكريم» - مخطوط، ويعمل الدكتور أحمد السايح والمستشار توفيق وهبة على تحقيقه.

٨ - كتاب الإبانة عن طريق القاصدين والكشف عن مناهج السالكين والتوفر إلى عبادة رب العالمين، تحقيق وضبط أ.د/ أحمد عبد الرحيم السايح، والمستشار / توفيق على وهبة (تحت الطبع).

٩ - المقدمة فى نكت من أصول الفقه، نشر عام ١٣٢٤هـ بمعرفة الشيخ محمد جمال الدين القاسمى ضمن مجموع رسائل فى أصول الفقه، ثم حققه الدكتور / محمد السليمانى.

١٠ - انتقاء من أحاديث أبى مسلم محمد بن أحمد بن على الكاتب البغدادى.

١١ - دقائق الأسرار.

١٢ - شرح أوائل الأدلة للكعبى فى الأصول.

١٣ - طبقات المتكلمين.

١٤ - غريب القرآن[1].

---

(١) تقول الدكتورة عائشة على روزى الخوتانى: إن هذا الكتاب نسخة من كتاب (مشكل الحديث) السابق ذكره رقم (١)، راجع آراء ابن فورك الاعتقادية، ص ٧٠، مرجع سابق.

كتب منسوبة لابن فورك[1]:

١ـ النظامى فى أصول الدين.

٢ـ أسماء الرجال.

كتب لابن فورك بتحقيقنا.

١ ـ الإبانة عن طريق القاصدين والكشف عن مناهج السالكين والتوفر إلى عبادة رب العالمين (تحت الطبع).

٢ ـ تفسير القرآن الكريم من سورة المؤمنون إلى نهاية سورة الناس (وهو تحت الطبع).

٣ ـ مقالات أبو الحسن الأشعرى ـ طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور/ أحمد السايح، دار الثقافة الدينية ٢٠٠٥.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصفهاني رضي الله عليه وعلى أساتذته وتلامذته:

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى والشكر على أياديه التي لا تعد ولا تنسى، الذي أنعم علينا بتعريف خساسة الجهل وحقارة أهله، وعرفنا قدر العلم ووجاهة حامله وبصرنا بأخطاء الذاهبين عن الحق وعمى الغامين عن سبيل الرشد حتى تمسكنا بالحق على بصيرة، وعدلنا عن الخطأ على يقين بما نبهنا عليه من كامل حججه في دينه الحق.

ودلائله الظاهرة المنضوية عليه حتى حققنا معرفة الحق واعتصمنا به وبينا بطول الباطل فاجتنبناه، فإن الله جل ذكره جعل لما كلف الوصول إليه سبيلا يؤدي إليه ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة ولم يعذر ذا لب في ترك كامل الحق وحجته ولا رضي لأهل دينه بأن يكونوا فيه على ظن وحسبان.

اللهم إنا نستعينك على إتمام هذه النعمة التي خولتنا بإدامة المعونة لنا على نشر ما خصصتنا به من معرفة حجج دينك ودلائل حقك ونستعصمك فيه من الخطأ والزلل.

ونستعيد بك من سوء القول والعمل ونسألك الثبات على ما وفقتنا وأن تمدنا بألطافك وزائد فضلك، ونسألك أن تصلي على محمد أفضل صلاة وأشرفها وعلى سائر النبيين والمرسلين وعلى كل من اتبعهم بإحسان أنت ولي لطيف وعلى كل شيء قدير.

أما بعد،،،

فقد وقفت أيدك الله على ما سألتني من تأمل الكتاب المنسوب إلى إمام المسلمين في الفقه والدين أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله، وهو الكتاب الذي يسمى «كتاب العالم والمتعلم»،

وطلبت أن أشرح لك معانيه، وأضم إليه ما حضرني من زيادة تدل على صحة ما قاله، وتنته عن أصول بما أشار إليه، باختصار لفظه على بسطِ شرحٍ أكثر منه، لتقف على قواعد أصوله ومباني معانيه.

فرأيت إسعافك بذلك، لحرصك على طلب العلم، وشدة رغبتك في الوقوف على حقائق الحق في الدين، لتكون بمعرفة ذلك خارجًا عن جهلة أهل التقليد، الذين يرجعون في دينهم إلى ظن وتخمين، دون بصيرة ويقين، لتحصل بذلك درجة المستبصرين، ومنزلة الباحثين المستنبطين، الذين لا يقفون على الدعاوى، ويقتصرون على الأمالي.

وأنا تأملت ذلك الكتاب فوجدته[1] جامعًا للدلالة على وجوه يعرف أصول الدين بحججه ودلائله، والنهي عن التقليد فيه، ومرشدًا إلى كثير من الأصول التي لابد من الوقوف عليها ومعرفة حقيقتها، ليتميز بذلك العارف به عن جملة أهل الخطأ والتقليد.

ووجدناه قد صدر كتابه بخطبة جامعة لكثير من معاني صفات المعبود جل جلاله، وكانت فيها ألفاظ تقتضي شرحًا وبيانًا، فبدأنا أولاً ببيان تفسيرها وشرح معانيها لتقف بذلك أيضًا على فضل علمه بالتوحيد، وتميزه عن سائر الأئمة بذلك، فإنه أشار في كل لفظ منها إلى أصل كبير، نبه على خطأ الذاهب عنه، ووجوب الذهاب إلى القول بما أشار إليه يكشف لك شرحًا لمعانيه، عن كثير مما يجب أن تقف عليه في هذا الباب.

نسأل الله جل ذكره المعونة على إتمام ما ابتدأنا به وأن يديم لنا فضله الذي به بدأنا وأن يزيدنا من عنده لطفًا وتوفيقًا وعلى الحق تبييتا أنه قدير قريب عليم.

---

(١) في الأصل وجدته.

فصل

ابتدأ كتابه فقال: الحمد لله رب العالمين حيًا لا يموت وصمدًا لا يطعم.

شرح ذلك: اعلم أن استعمال هذه الكلمة وهي قوله: الحمد لله رب العالمين متعارف بين أهل المذاهب المختلفة، ولا تتحقق معانيها إلا لمن اعتقد أن الله جل ذكره خالق النعم كلها دينًا ودنيا، وذلك على ما يذهب إليه أهل الحق أن الله جل ذكره خالق توفيق المؤمنين لإيمانهم، وخالق نفس إيمانهم، وجملة طاعاتهم وعباداتهم، وأنه هو المتفرد بخلق سائر المخلوقات من غير شركة فيها مع غيره وهو ما دل عليه في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّـٰرُ﴾[1]، وفي قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2].

ومن زعم أن الله تعالى ما خلق أعظم النعم وهي التي بها يصل العبد إلى النعيم المقيم فقد بخسه عن الشكر عليها، ومن قال إنه لم يتفرد بخلق المخلوقات على الجملة فقد نقص قدرته حق الكمال، ولم يحصل له تحقيق بإيفاء معنى هذه الكلمة في مدحه جل جلاله من حيث الثناء عليه بكمال قدرته في استيعابها جملة المقدورات، ولا حق شكره على سائر النعم.

فعلمت أن معنى هذه المدحة وإيفاء هذا الشكر لا يحصل إلا لأهل الحق المتمسكين بالسنة والجماعة، الذين يرون أن المخلوقات كلها لله تعالى خلق، والمقدورات كلها لله تعالى مقدور، ما انفرد أحد دونه بمقدور لا يشاركه أحد في خلق واختراع عين.

ولم نبسط لك شرح هذا الكلام بأكثر منه لئلا يطول عليك

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٦.

(٢) سورة فاطر: الآية ٣.

وفيما أشرنا إليه بلغة تقف عندها على تحقيق أهل الحق لمعنى هذه الكلمة وهو أصل واضع هذا الكتاب ومذهبه على ما يأتي ذكره بعد من حكاية لفظه فيه.

فأما قوله حيًا لا يموت، فإنه لو قال الحي الذي لا يموت لكان وصف معرفة بمعرفة، فلما نزع عنه الألف واللام نصبه فقال حيًا لا يموت وتقديره الحي الذي لا يموت، ومن قدر فيه معنى الحال فإنه يحمله على أن معناه هو حي لا يموت.

وشرح ذلك: اعلم أن معنى الحي هو من له حياة والإحياء على ضربين: أحدهما: حي بحياة حادثة هي معرضة للفناء، فالحي بها حي يموت.

والثاني: حيى بحياة أزلية لا يجوز عدمها فالحي بها حي لا يموت أبدًا لاستحالة عدم حياته من حيث وجب القول بقدمها وأزليتها، ونبه بذلك رحمه الله على أن وصفه بأنه حي واجب خلافًا لمن زعم أنه لا يوصف بأنه حي من الجهمية والفلاسفة والباطنية، لأنهم لا يصفونه سبحانه بأنه حي.

واعلم أن وصف الله جل ذكره بأنه حي مما ورد به الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[1].

ومعناه أيضًا أنه واجب له من طريق العقل من قِبَل أن الأفعال الظاهرة منه دلالة على أنه حي، لاستحالة ظهورها من موات أو ميت، وذلك لما وجدنا العاجز يتعذر عليه الفعل لعدم قدرته عليه، والميت أبعد من القدرة من العاجز وجب أن يكون أبعد من ظهور الفعل منه فلما ظهرت أفعاله علمنا أنه حي كما علمنا أنه قادر.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

ثم نبه رحمه الله تعالى بقوله (لا يموت) على معنى آخر شريف يجب أن يوقف عليه في أوصافه، فإن المعرفة لا تتم دونه، وهو أنه دل بذلك على استحالة التغيير عليه، وذلك هو أصل القول بقدمه وما به عرف أنه لا يصح أن يتغير ويوجد في نعته دلالة الحدث.

فاعلم بذلك أنه في جملة أوصافه الراجعة إلى ذاته وإلى ما يقوم بذاته كذلك لا تتغير عنه، ولا يزول إذ لم يستحقها ولا شيئًا منها بجاعل جعله عليها فيزول عنها.

وما كان كذلك فقدمه مستحق لا إلى انتهاء كما كان وجوده مستحقًا لا عن ابتداء.

فتبين بذلك بعض ما يجب أن يعرفه من صفات المعبود رب العالمين المحمود على نعمة لتقف على هذه الطريقة فيما يجري مجرى هذه الصفة نحو كونه عالمًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، مريدًا، متكلمًا، عزيزًا، عظيمًا قديمًا، غنيًا، باقيًا.

وأنه عالم لا يجهل، قادر لا يعجز، سميع لا يصم، بصير لا يعمى، مريد لا يسهو، متكلم لا يخرس ولا يسكت، عزيز لا يذل، عظيم لا يصغر، قديم لا يحدث غني لا يفتقر، باق لا يفنى، فاعتبر بذلك ما يجري مجرى هذه الصفة التي نص عليها.

واستدل بها على أنحائها الجارية مجراها فإن فيما أشار إليه دلالة على ما يذكره مما يجري مجراه.

وأما قوله: صمدًا لا يطعم، فاعلم أن تسميته سبحانه بأنه صمد مما ورد به الكتاب واجتمعت عليه الأمة وإن اختلفوا في معنى ذلك وتفسيره.

فمنهم من قال: معنى وصفنا له بأنه صمد أنه لم يلد ولم يولد، وقالوا أن تفسيره معه وهو أنه قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ

وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾[1]، كما كان تفسير قوله هلوعا معه، وهو ما ذكره بعد ﴿ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ﴾[2].

وقالوا أراد بذلك الرد على النصارى لأنهم قالوا والد ومولود، بيَّن أنه صمد لم يلد ولم يولد.

وقال بعضهم: الصمد هو المصمود في الحوائج، المقصود في النوائب، من قول القائل: صمد صمد كذا إذا قصد قصده فقيل أنه صمد على معنى أنه مصمود مقصود.

وقال قائلون معناه السيد وهو الذي يستحق السيادة بصفات في ذاته وفي تدبيره.

ويروى عن ابن عباس ﷺ أنه قال: الصمد الذي لا جوف له، وهذا يقرب مما ذكرنا أنه لم يلد ولم يولد ردا على النصارى الذي زعموا أنه خرج من بطن مريم وأنه والد ومولود.

والذي ذكره رحمه الله في قوله لا يطعم تنبيه عن المعنيين جميعًا لأن الذي يطعم هو المجوف، والمجوف مبعض مجزأ مركب، ولا يليق ذلك بوصفه لكون واحدًا في ذاته المبعض لأشياء كثيرة.

والمعنى الثاني: أن يراد به أنه لا يحتاج؛ لأن من يطعم محتاج إلى طعامه يلحقه منفعته وله شهوته ولا يليق ذلك بالرب جل ذكره، ووجه جمعه بين الوصفين التنبه على أنه حي بخلاف الأحياء؛ لأن كل حي سواه مجوف مجزأ يطعم يكون متنفسًا ذا روح يجوز عليه الموت والحاجة.

فحقق ذلك بمخالفة الأحياء لينفي بذلك التشبيه وأنه حي لا كالأحياء، وصمد لا كالصمديين، ليعلم أنه وصف بذلك وهو مما

---

(١) سورة الإخلاص: الآيتان ٢، ٣.
(٢) سورة المعارج: الآية ٢٠، ٢١.

وصف به المخلوقات أيضًا فإنه بخلاف المخلوقات في ذلك، ليتحقق معه ما أشار إليه في وجوب التمسك بوصف المعبود على ما ورد به الكتاب مع نفي التشبيه عنه وتبعيده فيه عن مساواة المخلوقين.

فإثبات ذاته واجب على شرط اتباع الكتاب ونفي التشبيه بينه وبين خلقه فيه.

وقال: وقيومًا لا ينام وملكًا لا يرام، فأما قوله في هذه الخطبة في صفة الرب جل وتعالى بأنه قيوم أنه قائم بأمر المخلوقات المدبر لها في قول العامل فلأن قائم بأمر فلان إذا كان مدبرًا لها مراعيًا، وقد ورد بذلك النص في الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾(١).

وفيه معنى المبالغة لما كان قائمًا بأمور جميع المخلوقات فإنه يقال لمن قام بأمر واحد قائم به وإذا كثر قيامه بالأمور، قيل إنه قيام وقيوم إذا كثر ذلك منه.

وقد قال سبحانه ﴿ أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ ﴾(٢)، وأراد به أيضًا قيام التدبير والحفظ والرعاية، ثم أنه لما كان هذا الوصف مشتركًا ويقع على غيره أيضًا أفرده بأن وصف بالوصف الذي يخصه ويباين سواه فيه، فيقال لا ينام أي لا يسهو ولا يغفل ليعلم أنه وإن شورك في هذا الوصف فلم يُشارك في جميع معانيه من قِبل أن غيره.

وإن وصف بأنه قيوم فإنه قد ينام ويسهو، وهو الذي يقوم بأمور الخلق قيام التدبير ولا يسهو ولا يغفل ليعلم الفرق بينهما، وأنه لا يجب له مشابهة المخلوقين فيما شاركهم فيه من الأوصاف على نحو ما سبق ذكره في قوله حيًا لا يموت وصمدًا لا يطعم.

---

(١) سورة آل عمران: الآيتان ١، ٢.
(٢) سورة الرعد: الآية ٣٣.

واعلم أن أوصاف الله تعالى على قسمين:

فمنها: ما يتفرد به ولا يجوز لغيره بحال مثل أنه الله الرحمن.

ومنها: ما يطلق على غيره أيضًا فإذا وصف هو به فيبدو وصفه به بما يخصه ويباين سواه لئلا يوهم التشبيه بخلقه، مثل ما وصفنا له بأنه حي صمد ملك جبار فإن هذه الأوصاف.

وإن جريت على غيره فإنما تجري عليه على معانٍ يليق به، وإذا أجريت على الله تعالى أجرت عليه على حسب ما يليق بوصفه فكذلك كل وصف منها يوصف بما يجب به من المباينة بينه وبين من يجري عليه مثله ويطلق له نحو ما يطلق له.

واعلم أن معنى النوم فهو غالب على الحي ينتفي به عنه إدراكاته وعلومه وقد يلحق ذلك الحي المخلوق فيزيله عن العلم والإدراك فيختلف تدبيره ويتغير وصفه وحاله.

ولما كان الله جل ذكره عالمًا بصيرًا لا يجوز عليه السهو ولا الآفة المانعة من الإدراك امتنع في وصفه النوم فكان قيامه بالأمور قيام حي بصير سميع قدير لا يعجز ولا يسهو بوجه من الوجوه، فلذلك قيد وصفه بأنه قيوم لا ينام.

فأما قوله بعد ذلك: وملكًا لا يرام فاعلم أن الله جل ذكره مالك وملك وقد ورد به نص الكتاب، قرأ بعض القراء ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، وقرأ بعضهم ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[1].

وهو إجماع المسلمين أيضًا، ومعنى مالك أنه له ملكًا ومعنى الملك هو القدرة على تنفيذ إرادته في مراده حتى يكون مراده كما أراد بقدرته.

---

(١) سورة الفاتحة: الآية ٤.

وفي قولنا: إنه ملك زيادة على معنى مبالغة أو قد يكون مالك لا يقال له ملك وإن لم يكن ملك إلا وهو مالك، وذلك إنه لما شملت قدرته كل مقدور وصح أن يتصرف بها في كل مراد قيل أنه ملك.

وقد ورد أيضًا نص القرآن بأنه مليك في قوله: ﴿ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[1]، ومعنى جميع ذلك أنه ذو الملك ومعنى الملك ما بينت لك.

فأما قوله لا يرام فهو على نحو ما قيد به سائر ما مضى من أوصافه لإيجاب المباينة بينه وبين من سواه إذا أجري عليه مثل وصفه بذلك، إن من سواه إذا وصف بنحو لم يكن في استحقاقه له جاريًا مجراه لأنه يمنع عن مراده ويغلب على شوكته. أحدنا.

وإن وصف بأنه مالك أو ملك فليس من الواجب في وصفه أن لا يرام ولا يمنع عن مراده ولا يغلب على حكمه ويمنع من مراده لما لم يكن ملكه تامًا ولا استحقه إلا بغير الذي ملكه ومكنه.

وإذا أراد أن يسلبه نزعه ما ملكه فجرى في هذا الوصف أيضًا مجرى ما تقدم ليعلم أنه ملك لا يشبه الملوك ولا يملك بتمليك ملك إذا شاء ملكه وإذا شاء نزعه.

واعلم أن المعتزلة قد سلبوه حقيقة هذا الوصف بزعم أنه لا يملك أفعال عبيده، وأن عبيده هم المتفردون بها ويملكونها[2] دونه، وأنهم يخالفونه في مراده فيتم ما يريدونه دون ما يريد، وذلك أنهم زعموا أنه سبحانه أراد أن يطاع وكره أن يُعصى.

فلم يكن كما أراد بل أكثره على ما كره، وهذا هو معنى

---

(١) سورة القمر: الآية ٥٥.
(٢) في الأصل يملكها.

المغالبة في الملك والمخالفة في المراد، إذا كره الله أن يعصيه غيره فعصاه وأراد أن يطيعه فلم يطعه، ومن كان بهذه الصفة كان ناقص الملك والقدرة مغلوبًا فيه وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وإنما ذكر رحمه الله هذا الوصف بهذا التقييد تنبيهًا على هذا المعنى الذي أشرت إليه ليعلم مباينة طريقته بطريقة أهل البدع الذين زعموا أنهم يتفردون بأفعالهم بملك دون الله تعالى، يفعلون من ذلك ما يريدون وإن كرهه الله تعالى، لا يفعلون ما يريده لأنه من كان كذلك لم يكن الملك الذي لا يرام مطلقًا.

فأما قوله وجبار لا ينازع، فاعلم أن إطلاق هذا الوصف في أوصاف الله تعالى بما ورد به الكتاب واجتمعت عليه الأمة يحتمل معناه أمورًا منها أن يقال هو من قولهم نخلة جبارة إذا طالت ففاتت الأيدي أن يلحق ثمرتها ومن قولهم فلان جبار إذا كان طويلاً وعليه يتناول قوله ﷺ: «جلد الكافر في النار يبلغ أربعين ذراعًا بذراع الجبار» ويريد بذلك الرجل الطويل الباع.

فإن قيل: إن معناه في ذلك كان وجهه أن يقال أنه سبحانه لما جلت قدرته وعزت عظمته حتى لم يصح أن يغلب أو يقهر أو يمنع كان كما فات الأيدي أن تناله وإنما كان كذلك من حيث كان أقدر القادرين وأغنى الأغنياء وأعظم العظماء.

وإن قيل: إنه مأخوذ من قولهم جبرت الكسير إذا أصلحته فإن الذي يجبر كل كسير إذا أراد ويصلح كل فاسد وعلى ذلك يكون معناه راجعًا إلى معنى صفات الفعل.

وعلى الوجه الأول يكون راجعًا إلى معنى صفات الذات، وعلى المعنين جميعًا فهو جبار لا ينازع؛ لأنه إذا صلح لم يقدر أحدًا أن يفسد ما أصلحه ولا يناله الأيدي ولا يقهره قاهر.

فإن قيل: أليس قد نازعه المنازعون بأن خالفوا أمره وعصوه فيكون ذلك نقصًا لهذا الوصف؟ قيل له لا من وجهين:

أحدهما: بأن المراد بأنه لا ينازع أنه لا يحق منازعة المنازعين، فكأنه أراد لا ينازع بحق، أي هو ممن إذا حكم وأمر وأراد فلا يحق منازعة منازعه، كما قال: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[1].

وإن كان قد خبر عن قوم أنهم يقولون ﴿ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ ﴾[2]، أما لم يكن له أن يقول ذلك وكان مذمومًا في هذا القول أظهر فيه عيبه ولم يكن السائل له معترضًا عليه محقًا.

والثاني: أن يقال أن معناه أنه إذا أراد أمرًا لم يقدر أحد أن يريد خلاف ما أراد تكذيبًا للقدرية لما قالت نقدر أن نفعل خلاف ما يريده ونقدر أن نتم مرادنا من دونه وإن كرهه ولم يرده وأراد خلافه.

وهذا اتباع لما تقدم بمثله لأنه إذا كان ملكًا لا يرام كان جبارًا لا ينازع، وأكد الوصف الأول به لمقاربة معناه لمعناه إشارة إلى التبرأ مما قالته المعتزلة القدرية في وصفه على الوجه الذي بيناه وشرحناه.

فأما قوله رحمه الله تعالى: ذلك كان كما هو ويكون كما كان، فاعلم أنه ضبط في هذا الفصل من وصف الله جل ذكره ما لابد من الوقوف عليه والاعتقاد لمعناه على الصحة على الوجه الذي قاله ونفى به سبحانه كل ما لا يليق به من الحد والمكان والتغير والأقوال والانتقال بأخصر لفظ وأوجز عبارة.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٣.

(٢) سورة طه: الآية ١٢٥.

وذلك أن قوله رحمه الله كان كما هو يريد به أنه لم يزل على الصفة التي هو عليها الآن وينطوي ذلك على جملة معان.

أحدها: استحالة التغير عليه بذاته بأنه لم يزل ولا خلق سواه فلما خلق الخلق فكان سواه لم يتغير عن صفته التي كان عليها أي لم يتصل بما خلق ولم ينفصل عنه ولا التزق به ولا اعتزل عنه ولا ماسة بانية ولا كان داخلاً فيه ولا خارجًا منه، بل كان لم يزل على هذا الوصف.

فلما خلق ما خلق كان على ما كان وهو الآن مع الخلق كما كان قبل الخلق من هذه إلا وجه التي ذكرنا.

فلما لم يحدث له مماسة ولا مباينة ولا اتصال ولا انفصال، لم يثبت له حد ولا نهاية، ولا صح وصفه بالكون في مكان ولا ذكره بقرب منها ولا بعد عنها، وهو الآن كما لم يزل كما هو الآن لم يتغير ولم ينتقل عن وصفه وحكمه الذي وجب له في أزله قبل خلقه.

وإلى هذا المعنى أشار الخليل في قوله صلوات الله عليه ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾[1] لما نظر إلى النجوم وقد أفل وذلك أن الأفول هو الزوال والتغير وتقتضي حدًا ومكانًا وابتداء وانتهاء.

وكل ذلك من إمارات الحدث ولا يليق ذلك بالإله القديم الذي يستحيله في وصفه كل إمارات الحدث.

واعلم أن هذه الكلمة من أشرف ما ينعت به الرب ويرشد به إلى معرفة الحق، فإن الوصف الخاص الذي به باين من خلقه بينونة مخالفة لا بينونة مباعدة.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٧٦.

وإنما الملجأ في تعرف حكم الحدث في الموجودات الحادثة إلى هذا الأصل وهو التغير الوارد عليه والسفل اللازم له، ثم اختصاصه بالحدود والنهايات والمبادئ والغايات.

وكل ذلك يجب أن يكون منفيًا عن الإله القديم الذي لا يجوز أن يكون حادثا ولا أن يكون إمارات الحدث به لائقة، وكل ذلك مضبوط في معنى هذه الكلمة وهو قوله: كان كما هو ويكون كما كان؛ لأنه يشمل نفي الابتداء والانتهاء ولوجوب دوام الوصف المستحق في الأزل فيما لا يزال من غير تحول ولا تغير فاعرفه كذلك إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ابتدع الخلق بعلمه وأثبته بحكمته ووقت مقاديره بقدرته.

فاعلم أنه رحمه الله قد نص في هذا الفصل على إثبات علم الله تعالى وقدرته، وعرف أنه لجانب مباين لقول من قال من المعتزلة ونفات الصفات أن الله سبحانه لا علم له ولا قدرة على الحقيقة ولمثل ما قال ورد بالكتاب.

قال الله تعالى في محكم كتابه: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾[1].

وقال: ﴿ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾[2].

وقال: ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾[3].

وقال: ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ﴾[4].

---

(١) سورة فاطر: الآية ٣٥.
(٢) سورة هود: الآية ١٤.
(٣) سورة النساء: الآية ١٦٦.
(٤) سورة الأعراف: الآية ٧.

وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[١].

وقال: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ ﴾[٢].

أي بقوة فأثبت الله عز وجل لنفسه العلم والقوة في هذه الآي من كتابه، وأخبر أنه فعل ما فعل من ذلك بعلم وقوة.

وهو رحمه الله تعالى أتبع الخلاف لفظ الكتاب في وصفه بالعلم والقدرة ليعلم أن لا معدل عن ما وصف الله به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ وهو الذي تقتضيه أحكام النظر في الأدلة العقلية والكتاب.

إذ ودّ بمثل هذه الأوصاف التي تقتضيها الأدلة العقلية في وصفه سبحانه ما يوجب صحة وصفه بأنه فاعل خالق كان مؤكدًا لذلك.

وإذا تساعد العقل والسمع على إثبات وصف وجب القول به وتأكد إثباته، ولولا خشية الإطالة لذكرنا من دلائل المعقول الموحية لذلك طرفًا.

فأما قوله: وأتقنه بحكمته فاعلم أن معنى الحكمة معنى العلم، وإنما اتبعه بلفظ أخر تأكيدًا للأول وتنبيهًا على أن الذي ابتدعه بعلمه هو الذي اتقه بحكمته، تحقيقًا لإثبات علمه وتأكيدًا لهذا المعنى المقصود.

وهو ما أشار إليه من كون مصنوعاته متقنة بحكمه لما وقعت بعلمه وإرادته ولم يغرب عن شيء منه، وهو معنى المتقن والمحكم.

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٨.
(٢) سورة الذاريات: الآية ٤٧.

وقـد يقـال لأفعـال الله تعـالى أنهـا حكمـه منهـا وذلـك توسـع، والمـراد بـه أنهـا واقـع بالحكمـة، كمـا يقـال لأفعالـه أنهـا قدرتـه، ألا تـرى أنـه يقـال عنـد حـدوث الحـوادث الهائلـة هـذه قـدرة الله تعـالى، وانظـر إلى قدرة الله تعالى، وإنما وقع ذلك بالقدرة فسمي باسمها.

واعلـم أن قولـه: «وقـت مقـاديره بقدرتـه، وابتـدع الخلـق بعلمـه» جملـة وتفصـيلا، فـإن مقـادير الخلـق بعلمـه الخلـق وذلـك أوقاتها وكل ما ابتدعه بعلمه من الخلق فقد ابتدعه بقدرته.

ومـا وقـت مـن مقـادير بالقـدرة فقـد ابتـدعها بـالعلم أيضًـا، ولكنـه أجمـل وفسـر تأكيـدًا واحتياطًـا للإيهـام حتـى يعلـم أنـه جملـة ما خلق الله وتفصيله واقعة بعلمه وقدرته.

واعلـم أن الحقيقـة في هـذا البـاب: أن الحـوادث تحـدث بقدرتـه وترتـب بعلمـه وحـظ القـدرة فيهـا الإيجـاد، وحـظ العلـم فيهـا الترتيـب، ثـم توسـع فيقـال ابتـدع بعلمـه وقدرتـه، والمـراد معلـوم لأنـه مـا حصـل مبتـدعًا إلا معلومًـا مقـدورًا، ولا حصـل مرتبًـا مقدورًا موقتا إلا معلومًا مقدورًا، فاعلم كذلك إن شاءالله.

قوله رحمـه الله ونفـذ في كـل شـيء علمـه وأتـى علـى كـل شـيء قضـاءه وأحـاط بكـل شـيء خيره» فـاعلم أنـه أراد بـذلك أن يـدل علـى أنـه عـالم بكـل شـيء، إذ سبق في كلامـه أنـه ابتـدع الخلـق بعلمـه، ولم يشـمل ذلـك كـل شـيء لأن مـا هـو مبتـدع مـن الخلـق فهـو بعـض الأشياء.

أورد هـذا الكـلام عطفًـا علـى الأول ليـبين أن علمـه أحـاط بكـل شـيء، كمـا أحـاط علمه بمـا خلـق وذلـك هـو الصـحيح مـن القـول، لأن علمه أزلـي يعلـم بـه كـل مـا يصـح أن يعلـم ومـا يصـح أن يعلـم فهـو مـا يصح أن يذكر.

وقد أحاط علمه بكل ذلك وبما لا كل له أيضًا، لأنه يعلم الشيء وما يكون وما لا يكون على كل وجه يكون عليه.

ومعنى نفاذ علمه فيه إحاطته به من كل وجه يكون عليه المعلوم، حتى لا يبقى وجه من وجوهه مما يعلم عليه إلا وقد أحاط علمه به وتعد فيه، وهو نص قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(١) ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾(٢)، وفيه يحقق ما حكمنا عنه من إثباته علم الله تعالى على التحقيق خلافًا للجهمية والمعتزلة والخوارج، والقائلين بأن لا علم لله تعالى ولا قدرة على الحقيقة.

وأما قوله: «وأتى على كل شيء قضاءه»، فاعلم أن معنى القضاء متنوع قد يكون القضاء بمعنى الحكم كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾(٣)، أي يحكم به.

وقد يكون بمعنى الخلق كقوله سبحانه: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾(٤)، أي خلقهن، ومنه قول الشاعر:

وعليهما مزدوتان قضاهما داود ... أو صنع السوابغ تتبع

أي صنعهما وقد يكون بمعنى الأمر كقوله سبحانه: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾(٥)، أي أمر ربك، وقد يكون القضاء بمعنى الإعلام، كقوله: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾(٦)، أي أعلمناهم ذلك.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٩٧.
(٢) سورة الطلاق: الآية ١٢.
(٣) سورة غافر: الآية ٢٠.
(٤) سورة فصلت: الآية ١٢.
(٥) سورة الإسراء: الآية ٢٣.
(٦) سورة الإسراء: الآية ٤.

وقد يكون بمعنى الأداء كقوله: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ ﴾[1]، أي أديت ومنها قضى فلان دينه أي أداه، وإذا رتب هذا الكلام على معنى القضاء كان عامًا في بعضها خاصًا في بعضها، لأنه إذا كان بمعنى الحكم كان حكمه سبحانه عام في كل شيء على ما هو به وهو خبره عن كونه أو عن صفته.

وقد عم ذلك القديم والحديث، لوجود كون كلامه في صفات ذاته ووجوب تعلق خبره بكل شيء، وهو حكمه وهو أحد وجوه القضاء المنسوب إليه، أراد به أنه لا يخرج شيء من علمه وعن حكمه على ما هو به.

وإذا كان القضاء بمعنى الخلق كان خاصًا فيما هو مخلوق من الأشياء جاريًا مجرى قوله سبحانه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ ﴾[2] في أنه أريد به شيء مخلوق.

ولم يتضمن الشيء الذي تخلوق وفيه تكذيب القدرية القائلين أن أعمال العباد غير مخلوقة لله تعالى ولا هي داخلة في قضائه الذي هو الخلق.

وإذا كان القضاء بمعنى الإعلام كان أيضًا مخصوصًا إذ لم نعلم كل شيء ولا أعلم به، وإذا كان بمعنى الأداء رجع ذلك إلى معنى الخلق وعم ما عمه الخلق.

وأما قوله: «وأحاط بكل شيء خبره» فإن الخبر بمعنى العلم أيضًا ومنه يقال أنه خبير بمعنى عليم، ولو قال أحاط بكل شيء خبره كان صحيحًا، لتعلق خبره بكل شيء على ما هو به.

ولم يكن تكريرًا، وإن حمل على معنى العلم كان ذلك تأكيدًا لتحقيق إثبات علمه بكل شيء على وجه.

---

(١) سورة الجمعة: الآية ١٠.
(٢) سورة الرعد: الآية ١٦.

وأما قوله رحمه الله بعد ذلك: ليس في خلقه تفاوت ولا في صنيعه فتور، فاعلم إنه أشار في ذلك إلى معنى قوله سبحانه: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾[1]، وإلى قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[2].

ومعنى الآية أن الله تعالى ذكر السموات فقال: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴾[3]، وقال: ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[4].

نبه ذلك على قدرته على خلقه وعلى علمه بأحكامها وإتقان ترتيبها وتركيبها بلا فطور فيها ولا تفاوت.

واعلم: أن التفاوت المنفي عن خلقه هو ما حصل فيه من عموم الإتقان وشمول الأحلام حتى لم يخرج منها شيء في حدوثه منه عن هذه الصفة الواحدة، وذلك أن التفاوت في خلقه حاصل من وجوه كثيرة.

لأن فيها خلق أجناسًا متباينة وأنواعًا كموت وحياة وسواد وبياض وإيمان وكفر، ولكن وجه الخلق من حيث وقع على قدرته على حسب علمه وإرادته لوقوعه ليس فيه تفاوت وهو الوجه المراد به المعنى في نفي التفاوت عنه، لما حدث جميع ذلك على ما علم وأراد، لم يتفاوت علمه وإرادته منها شيء لما كان بهما كلها على وجه سواء.

وكذلك قدرته عليها ووقوعها بحسب إرادته، وما بعد ذلك من تفاوت الهيئات والأحلام والصفات الراجعة إلى المخلوقات، فإن

---

(١) سورة الملك: الآية ٣.
(٢) سورة الملك: الآية ٣.
(٣) سورة الملك: الآية ٣.
(٤) سورة الملك: الآية ٣.

بعضها محسوس وبعضها معلوم بالدليل، وليس شيء من ذلك هو المراد بنفي التفاوت، وعلى ذلك يحمل معنى المدح في هذه اللفظة.

وأما الفطور فهو الشقوق وفي كثير مما خلق شقوق ولكنه وقع بعلم وقصد وإرادة مقصود خلقه على ما هو به، والمراد بنفي الفطور عن صنعته ما يليق بالمنفي عنه من معنى التفاوت في خلقه مما يرجع إلى فاعله عيب في فعله لنقصان قدرته أو علمه حتى لا يبلغ مراده من أحكامه، وهو ما أراده بقوله في خلق السموات: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾[1] لما حث على الاعتبار بخلقه والاستدلال بما فيه من إلصاق الصنيع على علم خالقه وحكمة صانعه.

وقد ذكرا معًا في القرآن في خلق السموات فأحب أن يذكرهما على ما جرى ذكرهما في القرآن معًا.

وأما قوله رحمه الله بعد ذلك: «ذهلت الألباب دون إدراكها قدرته وحسرت الأبصار دون تأملها عظمته وخضعت الأعناق دون تناولها ملكه وسكرت الأوهام دون إحاطتها بعلمه».

فاعلم أن قوله دون إدراكها قدرته قد يراد به ما هو قدرة على الحقيقة وبين الصفة التي يكون القادر فيها قادرًا وبها يفعل الأفعال، وقد يقال للواقع بالقدرة أيضًا أنه قدرة وهو في الحقيقة مقدور بقدرة.

ألا ترى: أنه يقال عند رؤية الأمر الهائل الحادث: انظر إلى قدرة الله تعالى والمراد به مقدوره، وكذلك يقال هذا الدرهم ضرب الأمير فالمراد مضروبه.

ويقال في الدعاء: اللهم اغفر لي علمك فينا وشهادتك علينا، والمعنى معلومك ومشهودك.

---

(١) سورة الملك: الآية ٣.

وإذا كان الكائن بالقدرة يسمى قدرة وليس بمقدورات غاية ولا نهاية يدرك ويلحق ويحاط بها، وكانت قدرة الله تعالى التي بها يفعل الأفعال معلومة معقولة للعقلاء العالمين، بدلالة أفعاله عليها وجب أن يصرف تأويل ما أطلقه من القدرة إلى المقدور فإن الذي عجزت الألباب عن أن يدركه هو مقدوراته التي لا غاية لها، وكل ما خلق منها فالذي يقدر عليه من أمثاله وأضعافه مما لا حد له يدرك ولا نهاية له يبلغ.

وعلى ذلك تناول قوله رحمه الله: «وحسرت الأبصار دون تأملها عظمته» لأن الإبصار: القلوب التي هي المعارف، كما يقال فلان بصير بصنيعه إذا كان عارفًا بها وهي التي يقع عن التأمل والنكرة والروية، وأما أبصار أعين الرؤية فإنها مما لا يصح وصفها بذلك والمراد بالعظة أيضًا هو المراد بالقدرة.

وذلك يرجع إلى أنواع مخلوقاته وأجناس من مقدوراته فإنها لا يلحق غايتها عند المبالغة في الرؤية والتأمل ولا يمكن الإحاطة بها أجمع من جهة النظر والغبرة وعلى ذلك أيضًا ما دل قوله رحمه الله «وخضعت الأعناق دون تناولها ملكه»، وأن المراد بها التنبيه على نقصان علوم المخلوقين وقدراتهم.

وإن ما شمل المخلوقين والمخلوقات من العجز والذلة وقلة العلوم والمعارف والحاجة فهو الذي يشهد لخالقها بالعظمة والقدرة، كما شهد لهم بالعجز والذلة.

ليعلم الفرق بين الخالق الذي له كمال القدرة والعلم والعظمة وبين المخلوق الذي هو معدن الحاجة والعجز والذلة والعيب والنقص، وأنه بعلم الناقص وقدرته المتناهية لا يحيط بعلم من لا نهاية له.

ولا تناول ملك من لا عجز في صفته ولا ضعف في قدرته لتحقيق المعرفة بعظمة الإله المعبود وعجز المخلوق المربوب، وقد قال الله تعالى في محكم كتابه: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ﴾[1]، وقال في آية أخرى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2].

واعلم أن كثيرًا من الخطباء قد يجري في كلامه من الخطبة ما يوهم أن الله تعالى لم يعلم ولا يعرف، وأن العقول تعجز عن معرفته وعن إدراك عظمته ونحو ذلك في الكلام.

فإذا حمل ذلك على ظاهر ما أطلقوه منه أوهم الخطأ؛ لأن الله تعالى معلوم بدلائله ومعلومة صفاته بعلاماتها ودلالاتها، فإذا عَلِم الله موجود فقد أحاط العلم بوجوده، وإذا عَلِمَه واحدًا فقد أحاط العلم بوحدانيته، وإذا علمه غير مشبه بخلقه أحاط علمه بذلك، وكذلك في صفة من صفاته لا يجوز أن يكون في صفة العالم بها تقصير في معرفته به وبصفاته.

وإنما يمتنع في علومنا الإحاطة بمعلوماته وبمقدوراته وأفعاله فإنها لا تتباهى ولا تلحق ولا تبلغ بالعقول نهايتها وأحكامها.

فإن قيل أليس قد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[3] فنفى أن يحاط به علمًا.

قيل: إن الهاء يرجع في قوله به إلى قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾[4] وبما لا يعلمون من عواقب أمورهم وسوابقها

---

(١) سورة طه: الآيتان ١١٠، ١١١.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٥.
(٣) سورة طه: الآية ١١٠.
(٤) سورة طه: الآية ١١٠.

والله جل ذكره هو المحيط بها علمًا، وذلك يرجع إلى معلوماته التي هي أفعاله على ما بينا.

فأما هو فإن العالمين علموه وأحاطوا به علمًا، وعرفوه بحقائق صفاته الواجبة له والجائزة عليه والمجتمعة فيه من النبيين والمرسلين والملائكة والمقربين والأولياء العارفين ومن ظن بمعارفهم به تقصيرًا فقد أساء الثناء عليهم.

وقد مدح الله تعالى أولياءه بعلمهم وسماهم أولي العلم فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[(١)] يريد العلماء به فإن من لا يُعرف لا يُخشى ولا يرجى ولا يصح عبادة العابدين له على الحقيقة فاعلمه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله رحمه الله بعد ذلك: «وهو الواحد الأحد الصمد ما كافأه ولا ساواه أحدنا».

فاعلم أن معنى الواحد في وصفه جل ذكره يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: على معنى التعظيم والتنزيه عن التشبيه، كما يقال فلان واحد بلده وواحد عصره وكما قال قائل يا واحد العرب الذي ما له في الأنام نظير أن كان مثلك آخر ما كان في الدنيا فقير.

ولما كان الله عز وجل لا يشبه الأشياء ولا يشبهه شيء من الأشياء بوجه من الوجوه، كان الله واحدًا على هذا الوجه من حيث امتنع أن يكون له شبيه ونظير.

والوجه الثاني: أن يراد به أنه موجود لا ينقسم [يجزأ][(٢)]

---

(١) سورة فاطر: الآية ٢٨.
(٢) في الأصل (ولا يُجزّى).

ولا يوصف بكل ولا ينعت ببعض، والمراد بذلك تحقيق توحيده وإنه ليس بأشياء مجتمعة ولا بأبعاض متلاصقة.

فإن جملة الأبعاض قد يجري عليها اسم واحد فيقال ألف واحد وإنسان واحد وعالم واحد ويكون أشياء كثيرة عبر عنها بلفظ الواحد، والذي أجرى على الله تعالى سبحانه من هذه السمة فعلى خلاف هذا الحد، لأنه في نفسه عين غير منقسم وذات غير متجزئة لا يصح وصفه بالكل والبعض.

والوجه الثالث: أن يراد به نفي الشركة عنه في أفعاله وتدابيره وأنه الذي يتفرد بإيجاد الموجودات واختراع المخترعات من لا شريك له فيه ولا معين عليه، ومعنى الوحدة التفرد، ومعنى المتفرد والفرد والمتفرد سواء.

وإتباعه الواحد بالأحد تأكيد له وتحقق لتوحيده في صفاته وتفرده بنعوته التي لا يشارك فيها ولا يساوي، ولذلك قرن ما اتبعه لقوله ما كافأه ولا ساواه أحد.

المراد بذلك نفي التشبيه من كل وجه عنه في نفسه وفي صفاته وأفعاله، وأنه واحد لا كالآحاد وصمد لا كالصمدين، فاعل لا كالفاعلين وهو نص الكتاب، قال الله سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1] فسمى نفسه سميعا بصيرًا مع خبره أنه ليس كمثله ليدل بذلك على أنه ليس كالآحاد.

والواجب إطلاق الأوصاف والأسماء التي أطلقها الله جل ذكره لنفسه وعلى لسان رسوله ﷺ وأن يعتقد في معانيها بأنه لا يكافي ولا يساوي حتى يسلم من التعطيل والتشبيه وهي الطريقة المثلى والحجة المستقيمة في أوصاف الله تعالى جده وأسماءه دون ما

---

(١) سورة الشورى: الآية ١١.

قالته الفلاسفة والباطنية والجهمية والمشبهة.

فأما قوله رحمه الله بعد ذلك: وصلى الله على النبي محمد إمام المتقين وسيد المرسلين وخاتم النبيين.

فاعلم أن لفظه لفظ الخبر والمراد به الدعاء، كما يقال غفر الله لك، أي ليغفر الله لك، لأنك لست تريد الخبر عن وقوع الصلاة والمعرفة، وإنما تطلب وتدعو زيادة رحمة ودرجة من الله تعالى ولنبيه محمد ﷺ.

ولما كان المعنى فيه مفهومًا جاز أن يوضع الخبر موضع الدعاء كما يوضع الخبر موضع الأمر، أما تراه، قال الله تعالى جده: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[1] ولفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ألا ترى أنه إذا خالف كان عاصيًا، وقد أمر رسول الله ﷺ أمته بالدعاء له والصلاة عليه، وقال: «اسألوا لي الوسيلة»، وقال: «من صلى عليَّ واحدًا صلى الله عليه عشرًا».

وأما قوله رحمه الله: إمام المتقين وسيد المرسلين فإنه يفيد تكذيب من فضل على نبينا نبيًا أو قدم عليه رسولاً والحجة فيه ظاهرة.

قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، وقال: «آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة» وهو إمام المرسلين وسيد المتقين وأجمعهم للفضائل وأوفرهم حظًا منها.

فإن قيل: فكيف أمر باتباع ملة إبراهيم صلوات الله عليه وهو أفضل من إبراهيم.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

قيل: لا دلالة في ذلك على الأحق بالفضل وعلى الأكمل فيه، والمراد بذلك أن يتمسك بالشريعة الأولى التي شرعها إبراهيم أن لا يغير منها شيئًا كما غير من شريعة موسى عليه السلام وغيره من الأنبياء.

فإن قيل: أليس قد قال: «لا تفاضلوا بين الأنبياء» وقال أيضًا: «لا تفضلوني على يونس».

قيل: يحتمل أن يقال إنه أراد بذلك نفي العيب والنقص عن جملتهم وإن بعضهم وإن فضل بعضًا فليس للمفضول عيب يمنع من كونه رسولاً نبيًا فمنعهم عن التفضيل بهذا المعنى، ألا ترى إن الله تعالى يقول: ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[1].

فللأفضل حقه وللمفضول حقه على قدره، وقد نزه الله عن الجميع عن المعايب فقال: ﴿ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2].

فأما قوله خاتم النبيين فإذا قيل بكسر التاء فالمراد به أنه آخر النبيين وأنه لا نبوة بعده ولا رسالة، وإذا قيل بفتح التاء فالمعنى فيه أنه شاهد النبيين وَمُذَكٌ للمرسلين.

ألا ترى أنه قال: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾[3] والأخبار متظاهرة متواترة عنه أنه لا نبي بعده حتى اضطر السامعون إلى العلم بقصده في التعميم الذي لا تخصيص فيه بوجه من الوجوه وبذلك علمنا

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.
(٢) سورة الدخان: الآية ٣٢.
(٣) سورة النساء: الآية ٤١.

بطلان قول من أثبت نبيًا بعده من الحرمة القائلين بتواتر الرسل.

وأما قوله بعد ذلك «والسلام على ملائكة الله وأنبياء الله ورسله، على عباد الله الصالحين».

فاعلم أن المراد بذلك أيضًا الدعاء والمسألة من الله جل ذكره أن يفعل السلامة من كل آفة ومحنة نظير ما قلنا في الصلاة على النبي ﷺ والصلاة عليه والتسليم مأخوذان من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[1].

واعلم أنه عدل في ذكر الصلاة والتسليم على ذكر الآل وجعل بدله على عباد الله الصالحين، وهو أولى وأبعد من الاشتباه.

فإن بعض الغافلين يظن أن الآل المطلوب لهم الصلاة والتسليم هم القرابة بالنسب دون من يختص بالصلاح والسبب هو ظن خطأ منهم.

روى عن النبي عليه السلام إنه قيل له: من آلك، قال: [كل مؤمن تقي] وهو المعقول أيضًا في اللغة لأنه يقال لأتباع الرجل آله وإن لم يكن بينهم قرابة بالنسب أو غير قرابة ألا تراه يقول تبارك وتعالى: ﴿ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾[2].

واقتدى أيضًا برسول الله ﷺ حيث يقول: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) بهذا اللفظ وبهذه العبادة، وهو أولى من إطلاق اللفظ الموسم الذي يتعلق به من لا علم له فيحمله على غير وجهه.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.
(٢) سورة غافر: الآية ٤٠.

فإن قيل: وهل في تقديمه: ذكر السلام على الملائكة على سلامه على الأنبياء والرسل ما يدل على تقديمه الملائكة على الرسل في الفضل.

قيل: لا وقد قدم ذكره الصلاة على نبينا محمد ﷺ واتبعه بذكر السلام على الملائكة ليجمع في دعائه كل الصالحين من النبيين والمرسلين والملائكة وعباد الله الصالحين.

وأن التقديم في الذكر والعطف عليه بالواو لا يقتضي التقديم في الفضل، وقد دلت الدلالة على أن الأنبياء والمرسلين أفضل من الملائكة عند الله تعالى وأشرف وأرفع قدرًا ومنزلة.

فإن قال قائل: فهل يدل قوله: وعلى أنبياء الله ورسله على أنه كان يفرق بين النبي والرسول، قيل له كل رسول نبي وليس [كل][1] نبي رسولاً كما أن كل مسك طيب مسكًا وليس كل طيب مسكا.

وقد روى في الخبر عن النبي عليه الصلاة والسلام: «كان في النساء أربع نبيات مع قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِيٓ إِلَيْهِم﴾[2] فعلمنا أن النبي قد لا يكون رسولاً وأنه لا يكون رسول إلا نبيًا، وقد اختلف الناس في معنى النبي.

فمنهم: من قال معناه معنى الرفيع القدر والجاه والمنزلة عند الله تعالى وأصله، مأخوذ من النبوة وهو المكان المرتفع، كأنه هو الذي زيد منزلته ورفعته على غيره حتى بان بها، ومن قال ذلك لم يهمز هذه الكلمة، ومن همزها، قال هو مأخوذ من النبأ الذي هو بمعنى الخبر.

---

(١) ليست في الأصل.
(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٩.

فإن معناه على هذا التقدير كأنه يراد به ذو النبأ، ثم ينقسم ذلك إلى نبي عن الله تعالى ويكون مرسلاً وإلى نبي غير المرسل على مخصوص تبين فيه رفعته فيكون نبيًا غير مرسل، قال: «إن في النساء أربع نبيات» أراد بذلك الدلالة على تشريف خالقهن وتعظيم أمرهن.

وانتهت هذه الخطبة.

وشرحنا ما اقتضى شرحًا منها على إيجاز فلنذكر الآن بعد ذلك إن شاء الله ما أفرده من شرح سؤال المتعلم.

وجواب العالم على حسب ما يليق به ويتصل بالزيادة في البيان والشرح والإيضاح يحمله ذلك إن شاء الله فصل آخر في شرح ما ذكره رحمه الله بعد ذلك عند انتهاء الخطبة.

الفصل الأول

قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: أتيتك أيها العالم لأنتفع بمجالستك لما أتيقن من فضلك وأرجو أن ينفعني الله بك فافتني عافاك الله. إن أنا سألتك وتستحق بذلك الثواب من الله تعالى.

إني ابتليت بأصناف من الناس وسألوني عن أشياء لم أهتد بجوابها ولم أترك الحق الذي في يدي، فإن عجزت عن جوابهم عرفت أن للحق من يعبر عنه، وليس الحق بمنقوض، والباطل زاهق.

وكرهت لنفسي الجهالة بأصل ما أنتحل من الحق، وأن يكون منزلتي في أصل ما أدعى كمنزلة الصبي المتعلم الذي لا علم له بأصل ما يتكلم به.

أو كمنزلة المبرشم المجنون الذي يبدي بما ينقض على نفسه ويسيء به نفسه فأحب أصلح الله أن أكون عالمًا بأصل ما أنتحل من الحق والكلم به كي إن جاءني مارد يتمرد علي فيريد أن يزلني عن الحق لم يطق.

وإن جاءنى متعلم أوضحت له، وأكون على بصيرة من أمري.

قال: العالم نعم ما رأيت في نجاتك عما يعينك.

واعلم أن العمل تبع للعلم، كما أن الأعضاء تبع للبصر، والعلم مع العمل اليسير أنفع من الجهل مع العمل الكثير.

ومثل ذلك الزاد القليل الذي لابد منه في المفازة مع الهداية بها أنفع من الجهالة مع الزاد الكثير، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾[1].

---

(١) سورة الزمر: الآية ٩.

ونشرح ذلك.

واعلم أنه لما ذكر هذا الكلام على لفظ العالم والمتعلم يريد به السؤال والجواب والعادة في مثل ذلك الآن أن يقال: إن قال قائل كذا قيل: له كذا فذكر المتعلم هاهنا للسؤال وذكر العالم للجواب.

ومن الواجب أن يذكر لهذا الباب مقدمات معلق بها أصل هذا الكلام ويبسط الكلام فيها بعض البسط حتى يتضح بذكرها المراد بهذا السؤال والجواب.

فأول ذلك أن يعلم فساد القول بالتقليد في أصول الدين، وإذا بان فساده صح أن التوصل إلى معرفة الحق في الدين بالنظر والاستدلال.

ثم نبين أيضًا بعد ذلك وجوب النظر والاستدلال على كل بالغ عاقل، ليتوصل به إلى معرفة الحق والباطل والصحيح والفاسد وأن حقيقة معناه هو الرجوع إلى مجرد الدعوى من غير برهان ولا بيان.

والدعاوى مختلفة وليس بعضها بأولى من بعض في وجوب قبولها واتباع صاحبها، ولأن إمكان الصدق فيها كإمكان الكذب من حيث لا يترجح أحد الطرفين على الآخر.

فليس اعتماد أحد طريقه بأولى من اعتماد الطرف الآخر إذ كل واحد منهما ممكن فيه على حد السواء، ولأن المقلد إما أن يكون عالمًا بما قلد فيه، أو غير عالم.

فإن كان عالمًا بالمقلد فيه فلا يخرج أن يكون علمه تقليدًا أو نظرًا، فإن كان علمه نظرًا ففيه بطلان التقليد وثبوت النظر، وإن كان علمه تقليدًا كان الكلام فيمن قلد كالكلام فيه.

وأيضًا فإن الديانات مختلفة، ودعاوى أهلها فيها مكافئة، لأن كل واحد منهم يدعي أنه الحق دون من خالفه، وإذا تكافأت دعواهم لم يكن المصير إلى بعضها بالقبول بأولى من بعض.

وليس يمكن اعتقاد جميعها لتناقضها، وأيضًا فإن المذاهب المختلفة، والديانات المتفاوتة مع تساوي أهلها في الدعوى.

وقوله كل واحد منهم أن الحق معه لا تخرج في بديهة العقل عن أحد ثلاثة أقسام:

إما أن تكون كلها حقًا.

أو كلها باطلاً.

أو بعضها حقًا وبعضها باطلاً.

فإن كان كلها حقًا فسد القول به لتناقضها وتنافيها في العقل، وذلك أن منهم من يقول أن العالم لم يزل موجودًا.

ومنهم من قال إنه لم يكن فكان، ولو كان القولان جميعًا حقين كان العالم موجودًا معدومًا في الأزل معًا، وذلك مما يعلم فساده ضرورة.

وإن كان كلها باطلاً تناقض أيضًا هذا القول والعقد فيه من قِبل أنه يؤدي إلى أن يكون هذا القول أيضًا باطلاً، وهو القول بأن كلها باطل، فلم يبق إلا أن بعضها حق وبعضها باطل، وتجنب الباطل واجب، والذهاب إلى الحق والتمسك به لازم.

فوجب التميز لتمسك كل بالحق منها وتجنب الباطل. ولا سبيل إلى التمييز بين حقها وباطلها من جهة الحواس لأجل أنها غير مباشرة بالحواس.

وفسد أن يقال إن طريق التمييز بينها بالخبر لأن الخبر الذي

يميز به ذلك لا يخرج أن يكون خبر موثوق بقوله، مقطوع بعصمته مأمون الكذب والخطأ، أو يكون خبر من يجوز عليه الكذب والخطأ.

فإن كان خبر موثوق لقوله لم يحل العلم بوثاقه، قوله من أن يكون مدركًا من جهة دعواه أو من جهة غيره.

وقد بينا: أنه ليس في مجرد الدعوى بيان ولا برهان، والصدق وخلافه ممكنان في خبره إذ كان خبرًا عن أمر لا يعلم فساده ولا صحته ضرورة ولا بديهة.

وإن وثقتا بخبره من غير جهة خبره، فليس بعد الحس والخبر إلا النظر، وفي ثبوت النظر بطلان القول بالتقليد، وفساد أن يقال إن طريق التمييز بين حق المذاهب وباطلها بالإلهام أو بدعوى المعرفة الضرورية ببعضها على الاختصاص من قبل أن المعارف الضرورية التي لا أسباب لها كالحس والخبر.

فإن الواجب في حكمها وجوب الشركة فيها بين ذوي العقول، وإلا أدى إلى التناقض في الدعاوى والتعارض على وجه يقع فيه التكافؤ ونعدد طريق الفصل بينهما، وانخرق الباب واتسعت الدعاوى وأمكن كل واحد من المدعيين أن يدعي إلهامًا أو ضرورة على وجه خلاف ما يدعيه صاحبه، ويقع التكافؤ ولا يمكن الفصل.

وما وقف هذا الموقف أو أدى إليه فهو باطل، فعلم إنه لا يمكن الرجوع إلى دعوى الإلهام ودعوى المعرفة الضرورية بحق ذلك وباطله.

وفسد أن يقال إن طريق التمييز بينهما هو الرجوع إلى قول الإمام المعصوم كما يدعيه الإمامية، لتعذر الوصول إلى معرفة

عينه بقوله ودعوه، ونقد الدلالة الموجبة لعصمته، وانتفاء السهو والخطأ عنه إذا لم يكن إلى معرفة سبيل، ولا إلى المعرفة بعصمته طريق.

وكان حكم كل واحد من المدعيين حكم صاحبه في ظاهر الدعوى حتى يقترن بدعواه بيان أو برهان يدل على صدقه وصحة أمره.

لم يبق بعد هذه الأقسام طريق يمكن أن يمتحن بها صحة ما صح من هذه الديانات والنحل والمذاهب والآراء على اختلافها وتفاوتها سوى ما يقول من النظر والفكر والاعتبار والاستدلال، فلو لم يكن النظر طريقًا في تعرف ذلك لم يكن إلى تميز حقها من باطلها سبيل.

فإذا تأملت هذه الجملة التي بينتها، وعرفت أن لابد من التمسك ببعضها وترك بعضها، وعرفت أن المعارف التي لها أسباب فهي مقصورة على أسبابها، وأسبابها محصورة بين ثلاثة:

إما حس.

أو خبر.

أو نظر.

وفسد القول فيه بالاعتماد على الحس والخبر فلم يبق إلا النظر، وبطل أن يكون المعرفة بذلك ضرورة لا سبب بها لما بينا أن ما جرى مجراها من المعارف يقتضي الشركة بين العقلاء.

فلما فسد أن يدعي في معرفة الحق منها مثل هذه المعرفة، وإن ذلك واقعة بالحواس والأخبار، ثبت أن طريق ذلك التعرف من وجهة النظر والاستدلال.

فإن قال قائل: ومن أين قلتم إن النظر والاستدلال يؤديان إلى علم بالمنظور فيه من ناظر مخصوص ينظر بنظر مخصوص، قيل له: إنما قلنا ذلك من قبل أنا وجدنا العاقل متى نظر هذا النظر المخصوص، أثمر له نظره بتحديد حاله من سكون نفسه إلى حكم ما نظر فيه وطلب الوقوف عليه به ونوال دينه وشكر الذي كان فيه من قبل أنه حين يجد نفسه عند استيفائه النظر بخلافه قبله.

كما أنه إذا أصغى إلى الكلام أو حدق إلى الشخص الذي يعامله وهو حاضر تجددت له حاله من سكون نفسه إلى ما أصغى إليه أو حدق، يميز بين حاله هذه وبين ما قبلها، فيزول عند ذلك شكه وظنه ويصل له بغيته وعلمه.

ألا ترى أنه متى أكثر النظر فيه والفكر على الوجه الصحيح ازدادت معارفه وعلومه.

كما أنه إذا ازداد في الإصغاء والتحديق ازدادت معارفه من جهة حسه كذلك، فكذلك معارفه تزيد من جهة إكثاره، وإكثار نظره واعتباره، ولذلك قلت معارف من أهمل نفسه وأعرض عن الفكر والنظر جمله.

وإذا كان هذا هكذا ووجدنا العقلاء يلتجئون عند تعرف حكم ما غاب عنهم ولم يصلوا إليه بالحس ولا بالخبر إلى النظر.

كما يلتجئون في تعرف ما يدرك بالحس إلى الحس فصح طلبهم ذلك، لأن النظر والفكر والاعتبار طريق العاقل في تعرف ما يطلبه من حكم ما غاب عنه.

فإن قيل: إنكم منعتم الرجوع إلى التقليد في التمييز بين المذاهب المختلفة وباطلها لتعارضها وتكافؤها وبقربها من الحجج،

وتساوي الدعاوى لأربابها في التداعي، وهذا بعينه موجود في النظر.

لأن المثبتين للنظر قد تختلف مذاهبهم وتتفق دعاويهم على النظر فهل بينهما فصل.

قيل نعم إن المتداعين للنظر المختلفين في المذاهب متى ادعى كل واحد منهم أنه المحق وجب عليه البيان والكشف، ولم يقتصر منه على مجرد الدعوى، فإن كشف عن وجه الدلائل على الوجه الذي إذا تأمل العاقل المتصف كان نقيضًا لما قاله فهو المحق دون صاحبه.

وإنما رسم هذا الباب لهذا الشأن، حتى يميز بين النظر الصحيح وبين النظر الفاسد، وذلك بأن يعرض على المعلومات ضرورة.

فإذا قوبل بها وشهدت لها بالموافقة لما بني عليه قضى بصحته، والمسمى علم الكلام هو الكشف عن هذه الجملة والتمييز بين صحيح النظر وفاسده والفصل بين ما هو حجة ودليل وبين ما هو شبهة ودعوى، وليس كذلك حال التقليد مع من قلده، إذ ليس يرجع إلى دعواه المحضة المتعرية عن بيان وبرهان.

ولذلك وجب الاعتماد على النظر دون التقليد وأيضًا فإنا لم نقل إن كل نظر يؤدي إلى العلم والحق، ولا كل ناظر بحق بل المحق من الناظرين واحد، ولم يكن محقًا لأجل نظره فقط بل كان محقًا لصحة نظره.

ومن علامات صحته أن يكون مبنيًا على الشواهد الصحيحة وقد سلم النظر من الآفات التي يصمد عن المستثنى من النظر الصحيح المؤدي إلى علم.

قيل: لذلك شروط.

منها: وألا يكون الناظر قد سبق إلى اعتقاد مذهب فاسد تقليدًا أو يروم بنظره نصرة ذلك ما يجب أن يكون المبتدئ للنظر في ذلك متوقفًا عن جملة هذه الاعتقادات الدنية غير قاطع ببعضها تقليدًا بل يكون واقفًا عندها موقف من استوت عنده المذاهب المختلفة في البطلان أو الصحة.

ولا يرجح منها دعوى على دعوى بل يكون متشككًا في جميعها، ولا تؤثر بعضها للنشر عليه أو عادة أو ألف وقرابة أو رياسة في الدنيا وعز، باستجلاب منفعة بالذهاب إلى بعضها دون بعض.

ولا يستثقل حقًا يتبين له فيتركه لثقله ميلاً إلى الراحة وإيثارًا للكسل.

وإذا وقف هذا الموقف أقبل مفكرًا محكمًا لفعله مسلمًا لما حصل له من بديهته وضرورته، فلا يزال يعرض ما يريد أن يعرف من حكم ما لم يعرفه ببديهة عقله وفكرته وسلامة حواسه على ما قد علمه وعقله، وتقرر عنده.

فإذا ساعده وجاوبه ولم يكن في قياسه ومقابلة أصله يفرعه ما ينقضه ويهدمه ما سبق علمه به أداه نظره إلى العلم بمعلومه لا محالة، كما أنه إذا حدق نحو المنظور إليه وهو بحيث لا يلتبس عليه أداه إلى العلم بالمنظور إليه، وعند ذلك يزول ظنه وشكه ويحصل يقينه ومعرفته.

فإن قيل: أليس قد نجد بعض الناظرين قد يعتقد مذهبًا من جهة النظر برزمن من الدهر ويحامي عنه ثم يرجع عنه ويعتقد خلافه، ويطعن على ما كان فيه، فما يؤمن أن تبين له

في الثاني خلاف ما هو فيه، أو كيف يكون على ثقة من نظره مع جواز الخطأ فيه وجواز رجوعه عنه إلى خلافه.

وهل يجوز أن يكون الحق بالأمس باطلاً اليوم، والباطل اليوم حقًا غدًا إذ يلون عليه نظره واختلف طرقه في اجتهاده.

قيل: إن ما في هذا السؤال من الطاعن على النظر راجع عليه في طعنه، وذلك أنه يجوز على نفسه الرجوع عن طعنه على النظر إلى إثباته له.

فلن يسقط الاعتماد على النظر بجواز الرجوع فيما أداه إليه نظره إلى خلافه.

وجب فساد هذا السؤال لوجود مثل هذا المعنى فيه، وأيضًا فإن هذا الطعن من هذا السائل ضرب من النظر، فإن كان النظر عنده كله فاسدًا فسد طعنه بمثله، ويتناقض إثبات صحة شيء بما هو فاسد عنه من يروم إفساده به أيضًا.

فلو صح هذا السؤال أدى إلى خروج العاقل عما لا يصح أن يخرج عنه حتى لا يكون مثبتًا الشيء ولا نافيًا له ولا متوقفًا فيه ويعلم بأنه لا يمكنه الخروج من جملة ذلك اضطرارًا.

وفي تصحيح هذا السؤال نفى هذا الاضطرار وما أدى إلى نفي الاضطرار فاسد.

فإن قيل: إذا أثبتم النظر مدركًا من مدارك العلوم فيما توصلتم إلى أنه كذلك، وأنه طريق إلى العلم بالمنظور فيه، أعلمتم بذلك بالنظر أم بالحس أم بالخبر وليس العلم بذلك مطلوبًا من جهة الحس والخبر.

لم يبق إلا أن العلم به من جهة النظر وفيه إنكم أثبتم

النظر طريقًا إلى العلم بالنظر، وفيه إثبات الشيء بنفسه.

قيل إنما أثبت النظر بضرب من النظر داخل في جملة النظر ولم تثبته بغيره، وهذا نحو إثباتنا حجة العقل بالعقل وليس بمنكر أن يكون الشيء دليلاً لنفسه ولغيره.

كما يكون الشيء معلومًا بنفسه مذكورًا بعينه، فيكون علمًا بنفسه وذكرا بنفسه، كذلك يكون حجة لنفسه ولغيره ودليلاً على نفسه وعلى غيره.

فإن قيل: فإذا ساغ أن تثبتا النظر بالنظر فلمَ لا يجوز أن ينتفي النظر بالنظر.

قيل: إذا أثبتنا النظر بالنظر وقد حكمنا بصحة النظر أثبتناه بما هو صحيح عندنا، وأنتم إذا نفيتم النظر بنظر وكل النظر عندكم فاسد لا يؤدي إلى علم ناقضتم ورفعتم بآخر كلامكم أوله واعترفتم على ألسنتكم بفساد طعنكم.

واعلم: أنه إذا ثبت أن طريق التمييز بين الحق والباطل النظر والتمسك بالحق يثبت وجوب استعمال النظر والفكر والاعتبار لتعرف به الحق فتعتصم به والباطل فترفض وبجد ونحذر منه.

واعلم: أنه ليس إلا الغرض في ذلك إلا غرضان:

أحدهما: أن يقف من كلف معرفة الحق والوقوف عليه عنده حتى يؤدي الغرض به ويحترز من عقاب تركه، ويحرز ثواب فعله ويكون على بصيرة في دينه، عالمًا بأن ما اجتباه هو المجتبي والذي يجتنبه هو المرفوض.

والثاني: أن يكون مرشدًا لمن استرشد، هاديا إلى طريق الحق،

داعيًا إلى سبيله، وهذه الرتبة هي رتبة الأنبياء والأولياء القائمين بالحق الناصحين للخلق المثبتين لحجج الله وإيمانه، الكاشفين عن وجود الشبه، المثبتين بطلانها.

فإذا وفق لهذه الرتبة حل خطره في الدين، وعلت رتبته في جملة المؤمنين، فالأول فرض والثاني فضل.

وعند ذلك ينكشف لك شرح ما سأل هذا المتعلم وما أجابه به العالم وذلك ما دعته نفسه إلى البحث عن حقه ليتمسك به واجب أن يكون على بينة وبصيرة فيه يخرج عن جملة المقلدين فيدخل في زمرة المتميزين المستبصرين حتى يبلغ درجته في العلم بذلك إلى حيث يكشف عنه بطلان الباطل وفساده وبين حق الحق وصدقه.

وكره أن يكون منزلته في اعتقاده أصل ما يعتقده كمنزلة الصبي الذي لا علم له بأصل ما يكلم به أو كالمبرشم أو المجنون الذي يهذى بما ينقض على نفسه.

وهذا سبيل كل طالب للحق والرشد اشتدت رغبته في البحث وصدق حرصه عليه ففاز بسعادة الطالبين، وأصل بلوغ بعد الراحين.

ثم اعلم: أن هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: يتوجه فرضه على كل بالغ عاقل.

والثاني: يتوجه فضله على كل مسترشد من العلم، راغب في زوائد الخير، طالب معالي الأمور وأرفع الدرجات.

فأما القسم الأول: وهو أنه لما وجب على كل بالغ عاقل أن يقيم العبادات الدلالية، ولم يكن إلى أدائها سبيل على وجه

الصحة إلا بإخلاصها لمن قصد بها، ولم يكن قصد من لا يعرف بالطاعة والعبادة وجب أولاً عند ذلك أن يعرف معبوده الذي يعبده بهذه العبادات، فلم يكن له سبيل إلى معرفته إلا من جهة النظر والاستدلال.

وذلك باعتبار فكره ورأيه فينظر ويعتبر، ليعلم أن العالم مصنوع وأن المصنوع يقتضي الصانع، ثم ينظر فيما يجب بعد ذلك من تعرف صفاته لتميز بينه وبين المصنوع فيخص المصنوع بصفاته ويخص الصانع بصفاته فيما ثبت له منها واجبًا وجائزًا ومنتفًا عنه وممتنعًا عليه.

فإذا تحققت معرفته به وتقررت بصيرته أيضًا في المصنوع وصفاته الواجبة والجائزة والممتنعة، عرف عند ذلك الفرق بينهما وتحقق له كل واحد منهما على ما هو عليه.

ثم ينظر بعد ذلك في أمر الرسالة الوارد من قبله على النبيين والمرسلين فتبين صدقهم لما يقرن بدعواهم من المعجزات الظاهرة والآيات الباهرة.

وقد تبين أنه لا يجوز أن يظهر أمثال هذه المعجزات إلا على الصادقين، فعند ذلك يعرف وجوب طاعتهم ويثق بأخبارهم وبما أتوا به من وعد ووعيد، يتمسك بالطاعة ويحذر من المعصية ويحرص على الاقتداء بآثارهم والتمسك بسنتهم.

وإذا لم يكن لهذه الجملة مثبتا ولا فيها مستبصرًا كان فيما يأتي ويذر على نوع من التخمين والحدس والتجب، ولم تقع الطاعة منه موقع القبول فلا يسمع، والله تعالى يقول: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾[1] يريد ما خلص من شوائب الشك والسهو والرياء

---

(١) سورة الزمر: الآية ٣.

والسمع ألا ترى يقول ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1].

يريد المجتنبين بوجوه الرتب والريب، المتمسكين بما صفا من المعرفة وخلص في الطاعة من الآفات والعيوب وعظيم الآفات.

والعيوب في الأعمال أن تقع بمخارفة عادية من نيات صحيحة واعتقادات سليمة، ولن يتم ذلك إلا بالاستبصار واستعمال الاعتبار دون الرجوع إلى تقليد الرجال واتباع الدعاوى بلا بيان ولا برهان، وهذه فريضة على كل مكلف بالغ عاقل متى أخل بعبادته وطاعته التي هي متفرعة عن نياته الصحيحة لها وعن معرفته التي بها تصح نياته.

والمكلفون منها على ضربين:

فمنهم: معرض جاحد سمة الكفر له لازمة وعلامته فيه ظاهرة.

ومنهم: مستبصر مستبحث عنه وللحق فيه متبع عن استبصار باعتبار وفكر واجتهاد، علامة القبول فيه ظاهرة، وطاعاته سليمة من الآفات وهو على قسمين:

فمنهم: من يساعده عبارة اللسان عما يعتقده حتى يقوم نحو البيان ويكشف عن وجه البرهان.

ومنهم: من تقعد به عبارته عن البيان عما في نفسه ويقصر لسانه عن الكشف عما في ضميره فإنه يعجز عن ذلك القيام نحو الدعوة وإقامة الحجة والكشف عن الشبه وسلمت طاعاته وصحت عقوده ونياته، وعلى ذلك يجري أمر كثير من المسلمين قابلين للحق.

ألا ترى أنك متى عبرت عن الحق بعباراتك وكشفت عن

---

(١) سورة المائدة: الآية ٢٧.

الحجج ببيناتك عند نازلة، وجد في نفسه لذلك قبولاً وجدت عنده اعترافًا بمثل ما تومئ إليه وتدل عليه.

فأما الذي ليس له في ذلك حظ الإقرار بالبيان منفرد عن معرفة تحقيقه ما أقربه وهو مهمل لنفسه معرض عن النظر والفكر لا يجد في نفسه حقيقة ما يكشف عنه له فليس له في الإسلام إلا رسمه ومن الإيمان إلا حكمه الذي يحفظ به دمه وماله دون ما يرجى له ثواب من الله تعالى في العقبى أو يؤمن له فيه عذاب.

ثم اعلم: أنه متى علم البالغ العاقل بطريقه من الفكر والنظر والاعتبار والاستدلال بآيات الله تعالى وحجة ما أشرنا إليه من ذلك، فإنه إذا أحب الدعاء إلى ما قد عرفه من سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالحسنى كان له ذلك.

وإن كفى لغيره فله السكوت عنه، وإن لم يكف لغيره تعين عليه فرض الإرشاد عند الاسترشاد فعلى هذا أجمل ما حكاه عن العالم والمتعلم لأنه فيما يتعرفه لنفسه حتى يعرف هو مؤدى فرضا عليه وفيما يرشد إليه غيره مكتسب فضلاً.

ومعنى قوله: «كي إن جاءني مارد يتمرد علي ويريد أن يزلني عن الحق» لم يطق لأنه قد عرف الحق بدلائله وحججه فهو يكشف عن شبهة تعرض له أو تعرض عليه بها لمعرفته بحجة ما اعتقده وتتقنه بصحة ما ذهب إليه.

ولهذا قال بعده «وإن جاءني متعلم أوضحت له» فإنه يدفع تارة شبهة المتمرد الطاعن على ما عنده بها، وتارة يعلم غيره ويوضح حقه له.

فجملة ذلك لا يتم إلا بعد أن يكون كما قال فأكون على

بصيرة من أمري في دفع المتمرد وتعليم المتعلم.

وأما الذي ذكر بعد ذلك من قول العالم نعم ما رأيت من انتمائك عما يعنيك.

فاعلم أنه غاية النصح في الدين فإنه صحح نيته وقوى عزيمته ما خطر له من الانتماء عما من أمر الدين ولا شيء أولى بأن يصرف إليه العناية ويفرد له الهمة منه من قبل أن في اجتنائه اجتناء الثواب العظيم، وفي تركه العقاب الدائم وعلى قدر ما يعظم الضرر في ترك الشيء ويعظم النفع في فعله.

نريد قدر العناية به عند العاقل ولا شيء في تركه ضرر دائم وفي فعله نفع دائم إلا التدين بالدين الحق وتركه له، فلذلك كان أهم ما يعنيه وأحق ما يجنيه.

ولما كان العاقل قد يشيد عنايته بالأمر الذي يأمل فيه نفعًا ويخاف ضررًا في تركه من مطلوبه في الدنيا مما يعود إلى نفسه أو ماله أو جاهه وكل منافع الدنيا ومضار بها منقطع يقل خطره في منافع الدين ومضار تركه كان أولى شيء يقدمه العاقل على كل مهماته، فيجمع له همته وتفرد له نفسه ليصل إلى العمل بنفع للعلم.

فأما قوله رحمه الله بعد ذلك: «واعلم أن العمل تبع للعلم كما أن الأعضاء تبع للبصر والعلم مع العمل الميسر أنفع من الجهل مع العمل الكثير».

فاعلم أنه إنما كان كذلك من قبل أن الطاعات التي تظهر من الجوارح الظاهرة كالإقرار والأعمال فإنه لا تصح بأنفسها وإنما يصح لغيرها والتي تصححها النيات الصحيحة وإخلاص العمل لله تعالى.

ولا يتم ذلك إلا بعد العلم بالله ثم إن هذه العبادات التي هي أعلى الأركان فإنما تصح إذا أديت على شرائطها ولن تؤدى على شرائطها إلا بالعلم بها فصار أصلاً للعبادات التي هي الأعمال.

ولذلك قال العمل تبع للعلم لأن العلم أصله وبه يصح ولذلك قال إنه كالأعضاء تبع المبصر أي يبصر ببصره مواقع استعمال أعضائه فيصرفها كما يبصرها ويتجنب المهاوي المهلكة ويتمسك بالبواطن المتماسكة المتمسكة فإذا فقد البصر اضطربت أعمال أعضائه فلم يأمن استعمالها فيما يهلكه.

كذلك من فقد العلم لم يؤمن على أعماله ما فيه هلاكه مَنْ علِمَ توقى وتوخى وتبع الأرشد واجتنب ما يتخوف منه الضرر، ولذلك شبهه رحمه الله بسؤالك المفازة على علم بمسالكها أي أنه ينتفع بقليل من الزاد فيها ما لا ينتفع من فقد العلم بالسلوك بمسالكها.

وإن كان مع الزاد الكثير ويشهد لذلك قوله تعالى جده: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[1] ومعنى ذلك تزودا من التقوى، والتقوى علم القلب بما يقي ويحذر فيتقيه ويحذره وهو في القلب.

قال ﷺ: «التقوى هاهنا وأشار إلى صدره» فعلم أنه أراد به علم القلب وإخلاصه الأعمال، ولذلك قال تعالى جده: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2] أي العقول يتذكرون الفرق بين العلم والجهل ويميزون بينهما فيؤثرون العلم على الجهل لمعرفتهم برتبته ورتبة أهله ويجتنبون الجهل لمعرفتهم بخساسته وخساسة أهله.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٧.
(٢) سورة الزمر: الآية ٩.

فصل آخر في الكتاب

قال المتعلم: زدتني في طلب العلم رغبة، فأما قول الأحناف فإني سأبدأ بأدناهم عندى إن شاء الله فأخبرني بالحجج عليهم، أرأيت أقوامًا يقولون لا تدخل هذه المداخل فإن أصحاب رسول الله ﷺ لم يدخلوا شيئًا من هذه الأمور.

وقد وسعك ما وسعهم فإن هؤلاء قد زادوني عمى، ووجدت منهم كل رجل في نهر عظيم كثير الماء كاد يغرق من قبل جهله بالمخاطبة، فيقول الآخر اثبت مكانك، ولا تطلبن المخاطبة.

قال العالم: أراك قد أبصرت بعض عيوبهم والحجة عليهم، ولكن قل لهم إذا قالوا: أليس يسعك ما وسع أصحاب رسول الله ﷺ بلى ويسعني ما وسعهم لو كنت بمنزلتهم، ولكن ليس بحضرتي مثل الذي يحضر بهم، وقد ابتلينا لمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا.

ولا يسعنا ألا نعلم من المخطئ منا والمصيب، وإن ندب عن أنفسنا وحرمنا فمثل أصحاب رسول الله ﷺ ليس يحضر بهم من يقاتلهم فلا يكلفون السلاح، ونحن ابتلينا بمن يقاتلنا فلابد لنا من السلاح.

مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس وقد سمع ذلك لم يطق أن يكف قلبه، لأنه لابد للقلب من أن يكون أحد الأمرين أو الأمرين جميعًا فأما أن يحبهما جميعًا وهما مختلفان فلا، وهذا لا يكون.

وإذا مال القلب إلى الجور وأحب أهله وإذا أحب أهله كان منهم، وإذا مال القلب إلى الحق كان لأهله محبًا وليًا وذلك لأن تحقيق الأعمال والكلام لا يكون إلا من قبل القلب وذلك أن من

آمـن بلسانه ولم يـؤمن بقلبـه لم يكـن عنـد الله مؤمنـا، وإن آمـن بقلبه ولم يتكلم بلسانه كان عند الله مؤمنا.

شرح ذلك قال: اعلم إنا قد ذكرنا فيما قبل ما يدل على فساد القـول بالتقليـد في أصـول الـدين، وإن الواجـب علـى كـل بـالغ عاقـل النظـر والاسـتدلال المؤديـان إلى المعرفـة بأصـل دينـه وهـو معرفـة معبوده بصفاته التي تخصه.

مما ثبت له منها وما نفي عنه منها، والمعرفة بصحة الرسالة وتحقيـق المعجـزة الدالـة علـى صدق الرسالة مـن قبلـه، وتحقيـق العلم بأنها لا تظهر إلا على الصادقين.

وأوضحنا: أن ذلك يـدرك بـالنظر والاسـتدلال العقلـي الـذي لا مجـال للسـمع فيـه بوجـه أبـدًا وإنمـا يـرد توكيـدًا لـذلك فانكشـف بوضـوح هـذه الجملـة علـى مـا بيناهـا قبـل إن ذلـك ممـا يعـم فرضـه للرسول والمرسل إليه ممن صحبه أو تأخر عنه.

ولا يعـد عـن ذلـك لوجـه مـن الوجـوه ولا طريـق إلى المعرفـة بهـا إلا مـن حيـث أشـرنا إليـه، وقـد حصـرنا مـا يمكـن أن يتوصـل مـن الطرق إلى ذلـك وبينـا فسـاد جميعهـا إلا الوجـه الـذي أشـرنا إليـه، مـن جهة النظر والاستدلال.

فأوجـب ذلـك القضـاء علـى كـل مـا حكمنـا لـه بالمعرفـة بهـذه الجملة إنه ما وصل إلى المعرفة بها إلا من هذه الطريقة.

وكـل المكلفـين في ذلـك سـواء ممـن تقـدم وتـأخر فلـم يبـق بعـد ذلـك إلا البيـان عـن وجـه مسـكوت مـن يسـكت عـن ذلـك أو لم يخـض فيـه علـى الوجـه الـذي خـاض فيـه مـن بعـده، ولم يشـتغل بترتيـب الكـلام فيـه وتخصـيص عبـارات في الاسـتعمال علـى الوجـه يسـتعمل الآن فنقـول في ذلـك: لـولا أن الله عـز وجـل نبـه علـى هـذه الطـرق

وجب على الفكر فيها جملة وتفصيلاً.

ويجري في الكتاب مدة بعد أخرى ذكر الآيات التي يستدل بها على هذه الجملة، مما يكثر ذكر جميعها إذا استقصى نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[١].

وفي قوله عز وجل: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾[٢] تنبيهاً لهم على عجزهم وفقرهم إلى خالق مدبر.

وقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾[٣].

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾[٤].

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٥].

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾[٦].

﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾[٧].

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩٠.
(٢) سورة الذاريات: الآية ٢١.
(٣) سورة فصلت: الآية ٥٣.
(٤) سورة الروم: الآية ٢٢.
(٥) سورة الأنعام: الآية ٧٥.
(٦) سورة الروم: الآية ٨.
(٧) سورة الروم: الآية ٩.

ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾[3]، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾[4].

فحثهم على الفكر في أمره والنظر في معجزته لتعلموا صدقه فيما يوعدهم به من العذاب في ترك الإيمان به ثم نبه أيضًا على أنه الخالق لنا بقوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[5].

فلم يستطيعوا أن يقولوا نحن نخلق مع تمنيهم الولد فلا يكون وضع كراهتهم له فيكون، وقال أيضًا ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[6] يعني من غير شيء خلقهم فنبه بجميع ذلك على النظر والفكر في أمر المخلوقات والاستدلال على خالقها بها والوقوف على أن خالقها غيرها.

ثم نبه عن توحيد فإنه بما أشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[7]، وبقوله: ﴿ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[8]، وبقوله تعالى: ﴿ لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾[9].

والأصل عند المتكلمين في أدلة توحيد الإله لا يخرج عن هذا المعنى الذي أشار إليه ونبه عليه.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.
(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٩.
(٣) سورة الغاشية: الآيتان ١٧، ١٨.
(٤) سورة سبأ: الآية ٤٦.
(٥) سورة الواقعة: الآية ٥٨، ٥٩.
(٦) سورة الطور: الآية ٣٥.
(٧) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
(٨) سورة المؤمنون: الآية ٩١.
(٩) سورة الإسراء: الآية ٤٢.

وإنما فصلوا هذه الجملة وبينوا وجه وقوع الفساد في التدبير وعلا بعض الآلهة على البعض لو كان الآلهة أكثر من واحد.

وكذلك نبه في كثير من الآي على صحة أمر العبادة، وقرب ذلك من الأمثال والأشباه فيما بينه على الحجة على منكري الإعادة فتجده يقول: إن ذلك كإحياء الأرض الهامدة بالمطر وخروج النبات منها بعد ذهابه عنها.

ويقول مؤكدا: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾[1] يريد النشور والبعث وهو ينبه بالابتداء على الآيات ويقول: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[2]، أي لا تتذكرون ما استبعدتم من الإعادة بالابتداء.

وإن الذي قدر على ابتداء قدر على الإعادة لاستحالة عدم قدرته القديمة، ووجوب تعلقها بما لا غاية له من مقدوراته، حتى قال عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[3].

يريد على حكم العادة عندكم، وأما الله جل جلاله فليس شيء أهون عليه من شيء، ولكن أحدنا سهل عليه من الاحتذاء على ما سبق ما لا يسهل عليه من الابتداء، وابتداء ذلك وإعادته في كتابه في غير موضع مما كثر الخوض فيه في وقت النبي ﷺ من المشركين.

وقال أيضا: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ﴾[4] فنبه بقوله ونسي خلقه على موضع الحجة عليه بإقراره بالابتداء وإنكاره الإعادة.

---

(١) سورة ق: الآية ١١.
(٢) سورة الواقعة: الآية ٦٢.
(٣) سورة الروم: الآية ٢٧.
(٤) سورة يس: الآية ٧٨.

فعرفه أن الإعادة كالابتداء وإن ذلك في صحة امكانه وتوهمه من القادر عليه كالابتداء ألا فضل بينهما وقال تعالى: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[1]، وزاد في الحجاج أيضًا فقال: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾[2] يريد به التنبيه على قدرته على خلق الحياة في العظم الرميم كما خلق النار في الشجر الأخضر مع حرارتها ويبوسها، ونداوة الشجر ورطوبته، لا على معنى الجمع بينهما، بل على معنى إبدال أحدهما بصاحبه.

هذا ما أخبر عن إبراهيم صلوات الله عليه أنه حاج قومه فحجهم وأخبر أنه آتاه تلك الحجة فقال: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[3] فمن الناس من يقول: إنها هي ما ذكره في قوله: ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴾[4].

فنبه عن حدوث الشمس والقمر وأنه لا يليق بهما الربوبية والإلهية لأفولهما، وذلك من علامات حدوثهما من قبل أن ما تعاقبت عليه الأكوان المختلفة دل تعاقبهما عليه على حدوثه.

وهذا هو الدليل على حدوث سائر الأجسام وإن كانت عبارات المتكلمين فيه تختلف فإن النكتة التي يدور عليه الباب لا تخرج عن هذا المعنى.

ومنهم من قال: إنها في قوله سبحانه مخبرًا عنه: ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ ﴾[5] القصة إلى آخرها حسب عيرهم بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنهم شيئًا.

وسفههم في عبادة ما ينحتون بأيديهم ولا يملك لهم ضرًا ولا

---

(١) سورة يس: الآية ٧٩.
(٢) سورة يس: الآية ٨٠.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٨٣.
(٤) سورة الأنعام: الآية ٧٦.
(٥) سورة الصافات: الآية ٨٨، ٨٩.

نفعًا، ونبه على ذلك بقوله: ﴿ فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾[1] تعريفًا لهم على عبادتهم ما لا ينفع ولا يضر ولا ينطق ولا يتكلم إلى غير ذلك مما يطول الكتاب به مما أخبر عن أوليائه وأنبيائه من احتجاجاتهم على المخالفين للدين، في مدحه لهم عليها.

هذا ما أمر الله به من الفكر والنظر والاعتبار في كثير من أي كتابه أمرًا عامًا.

وقد علمنا أن السابقين إلى الإيمان به من أفاضل الصحابة قد أمسكوا ذلك وأطاعوا الله تعالى فيه، وقد كانت بصائرهم أو قد وأتم من بصائر غيرهم ولم يصلوا إليها إلا بالفكر والعبرة.

فدلتنا هذه الجملة على أن أصحاب رسول الله ﷺ فكروا ونظروا واعتبروا وعرفوا ما وجب عليهم أن يعرفوه من صفات المعبود وأحكام الرسول، وإن معارفهم كانت محيطة بهذه الجملة وأن يستعلوا بتفضيلها وترتيب الكلام فيها وتصنيف الكتب عليها وليس الغرض التعلق بالعبارات والاشتغال بالألفاظ بالمطالعات وهي التي نتعرف بها حكم الحدث والقدم.

وغير بين صفتيهما ليكون على بصيرة في دينه، وأصحاب رسول الله ﷺ قد أخذوا من ذلك بالحظ الأوفر، دلنا على ذلك مدح الله جل ذكره لهم وإخباره بها عنهم، وبشارات الرسول ﷺ بالجنة، ولن يبشر بها إلا من كان من أهلها، ولا يكون أهلها إلا العالمون العارفون بدين الحق المتدينون به والمستبصرون فيه، فهذا بين ذلك أن الذي ذكره المتعلم في الكتاب حاكيًا عن المنكر عليه البحث والكشف والنظر.

محتجًا بأن أصحاب رسول الله ﷺ لم يدخلوا أشياء من هذه

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٦٣.

المداخل، غلط ظاهر لما بينا أنهم كانوا مأمورين بالفكر والنظر، مطيعين فيما أمروا به مستعملين له، كما خوطبنا به.

ولن يسعنا إلا ما وسعهم من استعمال الفكر والبحث والنظر وامتثال الأمر الوارد فيه بواجبه.

وإلا كنا مقصرين مذمومين وكان هؤلاء فيه ممدوحين، والأمر فيما ذكره المتعلم كما ذكره من وجوب كراهة قبول مثل هذا الكلام في المنع من البحث والأمر فيه.

كما ذكر أنه قد ازداد غمته عند سماع هذا الكلام.

وهكذا صفة الباحث المرتاب الطالب للحق أنه لا يشغله شاغل عن الوصول إلى مطلوبه من الواجب عليه تعرفه وتنبهه والأمر فيما ذكره من المثال لحاجته مع المنكر عليه فيه.

كما ذكر أن رجلاً في نهر عظيم كثير الماء كاد يغرق من قبل جهله بالمخاضة فقال له قائل: أثبت مكانك ولا تطلب المخاضة، فإن الذي أشار عليه بذلك مريد لهلاكه، والذي أشار عليه بطلب المخاضة ناصح له مشفق عليه مريد لنجاته.

هكذا سبيل المانع عن البحث والنظر والكشف عن أصول ما يجب أن يتدين به من الدين الحق، وما يجب عليه أن يحترز منه من شبه الباطل.

فإنه إذا لم يميز بين الحق والباطل لم يأمن الهلاك في الذهاب إلى الباطل واعتقاده وقبوله وإذا بحث ونظر وكشف وتبين له طريق الهدى فمسك به واتضح له وجه الردى فاجتنبه.

وهكذا ذكر العالم في جوابه فقال: أراك قد أبصرت بعض

عيوبهم والحجة عليهم، فصدقه ونصحه وأرشده وأمده بالثبات على ما هو عليه من الإقامة على البحث والتميز، وكراهة الرضى بالجهل والتقليد.

ثم زاده في البيان فقال: ادفعهم عن نفسك إذا قالوا لك مثله، يعني قصة أصحاب رسول الله ﷺ، فقل لهم إن حالي وحالهم يختلفان، فإنا قد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل دماءنا ولا يسعنا إلا أن يعلم من المخطئ منا ومن المصيب وأن نذب عن أنفسنا وعن حرمنا.

واعلم أنا قد نثبت لك: أن النظر والاستدلال واجبان في الأصل على كل بالغ عاقل ليصل به إلى معرفة المعبود.

فأما التعريف والإرشاد فعلى حسب ما سبق بيانه لك، وقد يكون فضلاً وقد يكون فرضًا، هذا فيما هو قواعد الدين وأصوله من التوحيد والرسالة.

وأما بعد ذلك مما ظهر من البدع والفتن بعد قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ واختلاف الأقاويل في أسماء المختلفين وأحكامهم وما ظهر من التولي والتبري في الفريقين والفرق، حتى كثرت الفتن والبدع.

فكان بعضهم خوارج وبعضهم روافض وبعضهم أهل الاستقامة إلى أن ظهرت المعتزلة في أيام الحسن البصري فتبنت مذاهبهم.

ثم ما ظهر من مذاهب الجهمية وتفرق مقالاتهم، والجهمية والمشبهة فإن هذه مسائل من جملة مسائل الأصول التي يكون الحق في واحد منها وتباين مسائل الفروع التي يكون الحق مع المختلفين فيها ولا يقتضي الخلاف فيها تبرؤًا عن المخالف ولا تضليلاً.

ولابد من الوقوف على الحق من جملة هذه الحوادث حتى يتمسك به ويتولى قائله والذاهب إليه ويعرض على المنكر له ومن ابتلى بهم فلابد أن يختبر حال ما ذهبوا إليه، ويحث وينظر وليتمسك بالحق ويجتنب الباطل.

وقد وجدنا الصحابة رضي الله عنهم تكلمت في أمثال هذه الحوادث التي وقعت في أيامهم وتشاوروا في ذلك وتناظروا.

وذلك أن أول خلاف وقع في هذه الأمور وقوع الخلاف في أمر الإمامة، ولما قالت الأنصار منا أمير ومنكم أمير فحاجهم أبو بكر ﷺ استدلالاً بتقديم النبي ﷺ له في مرضه الذي توفي فيه لموضع الإمامة بالناس في الصلوات التي كان هو يصليها بهم مع قوله: «يؤمكم خياركم».

ثم بعد ذلك اجتهدوا في نصب أصلحهم للإمامة بعدما اختار أبو بكر ﷺ عمر ﷺ فنوظر في ذلك وناظرهم كما ناظرهم من قبل في أمر مانعى الزكاة، وفي إنفاذ الجيش حتى حجهم فرجعوا إلى رأيه، ثم اجتهدوا في إقامة أصلحهم للأمر لما طعن عمر ﷺ الطعنة التي مات عنها.

وتشاوروا في ذلك فاتفقوا على ستة نفر منهم ثم اجتهدوا بعد ذلك في اختيار واحد منهم، وكانوا مدة من الزمان يناظرون ويجتهدون ويبحثون عمن يقيمونه ممن يكون أصلح للأمة وأقوم للحق.

ثم اختاروا عثمان ﷺ وأجمعوا عليه، إلى أن حدثت أحداث ادعى قومه عليه أنه أخطأ فيها فناظرهم عثمان أمير المؤمنين ﷺ وناظروه أوقاتا ومجالس وهو يحجهم إلى أن غلبوه بقوم من العامة تسلقوا عليه فقتلوه ظلمًا.

وتناظروا في أمير المؤمنين علي ﷺ إلى أن خرجوا فيه إلى المحاربة والملاعنة وكل فريق يدلي بما عنده من حجة وشبهة بمكاتبات ومراسلات إلى إن خرجت الخوارج على علي ﷺ وادعوا عليه أنه كفر وترك الحكم بما أنزل الله، حيث عدل عن المقاتلة إلى المحاكمة.

ومناظرات أمير المؤمنين علي ﷺ معهم معروفة، وكانت مناظرات عبد الله بن العباس رضي الله عنهما معهم بسبب أمير المؤمنين علي ﷺ مشهورة.

وكذلك جواباته لنافع ابن الأزرق فيما ادعى من التناقض على القرآن وإمامته لحق ذلك وكشفه موضع الشبهة فيه ظاهرة منقولة متداولة، فكيف يسوغ أن يقال إن الصحابة لم يحثوا ولم يناظروا ولا كشفوا عن حق وعن شبهة مع ما انتشر عندهم من هذه المناظرات في الخلاف الذي كان يحدث في وقتهم في أمر الإمامة.

وتغليظهم الأمر فيما جرى مجرى الأصول، لخروجهم فيه إلى المكاشفات والمحاربات والملاعنة والتبرؤ، وتركهم مثل ذلك فيما حدثت لهم في الخلاف في الفروع مع علم كل واحد منهم بخلاف صاحبه له فيما يفتيه أو يحكم وتركه الإنكار عليه وإعراضه عن تخطئته والتنفر عنه.

فإن كل واحد منهم متولي صاحبه مع علمه بمخالفته له، فدل ذلك من فعلهم على افتراق منزلتي الخلاف ورتبتي منزلتي المتنازع الواقع بينهم وإن ما لم يخرج فيه بعضهم على بعض بالإنكار والتبرء والقتال مما يستصوب فيه المختلفون فيه على قدر اجتهادهم دون ما عداها فيما يجب الوقوف على حق المحقق

فيها وبطلان المبطل ولا يسوغ فيه التقليد ولا الحكم بالتخمين.

وإن ذلك ملحق بباب الأصول التي هي التوحيد والرسالة مما يقتضي التولي الموافق فيه والتبرء من المخالف.

وأما قوله: رحمه الله مع إن الرجل إن كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس وسمع ذلك لم يطق أن يكف قلبه، لابد للقلب من أن ينكر أحد الأمرين أو الأمرين جميعًا.

فإما أن تحبهما جميعًا وهما مختلفان، وهذا لا يكون، وأما إذا مال القلب إلى الحوار بحب أهله فإذا أحب القوم كان منهم، وإذا مال القلب إلى أهل الحق كان لأهله محبًا وليًا، وذلك أن يحقق الأعمال والكلام لا يكون إلا من قبل القلب لأن من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله تعالى مؤمنًا، وإن آمن بقلبه ولم يتكلم بلسانه كان عند الله تعالى مؤمنًا.

واعلم أن الأمر في هذه الجملة التي ذكرها كما قاله. وذلك أنه إذا سمع المكلف مذهبين مختلفين فيهما طريقة الدين، فلابد أن يكون من الأصول ومن الفروع.

فإن كان من الأصول فالمخالف للحق فيه مذموم ومذهبه مكروه ومتابعته خطأ ولابد حينئذ من تمييز بينهما حتى تتبع الحق منهما وتجنب الباطل ليكون مع المحفز على المبطلين.

فإن كان من مسائل الفروع مما ليس في كل واحد من المذهبين نص ولا إجماع ولا قياس جلي كان مما يدرك حكمه باجتهاد المجتهدين من أهل العلم والفتيا.

ولا يمكن أن يكونا يقين صوابين وبأيهما قال وحكم وإليه ذهب يكون محقًا مصيبًا وما سبيله ذلك.

فالعامي والعامي يتبع فيه الأشهر والصواب لنفسه ودينه بالامتحان والاستحسان، والخاص يتبع ما أوى إليه اجتهاده، وليس ذلك مما أراده بهذا الفصل لأنه قد نص على أن أحد المذهبين جور والذاهب إليه جائر.

ولذلك وجب أن يحمل كلامه في قوله فيما اختلف فيه الناس على مسائل الأصول، وأما الحق فيها في واحد وذلك مما يشمل فرضه في كل العقلاء البالغين فلابد من الذهاب إلى أحدهما لاستحالة أن يعتقد بهما جميعًا في حالة واحدة مع تضادهما.

ولابد أن يقول بأحدهما ويذهب إليه فإن كف لسانه لم يمكنه أن يكف قلبه لأنه إذا لم يسع له التوقف فيهما والشك في أمرهما فلابد أن يحق أحدهما ويبطل الآخر.

وهذا هو معنى قوله: لابد للقلب من أن يكره أحد الأمرين لاستحالة أن يحبهما جميعًا لتناقضهما، وإذا مال القلب إلى أحدهما بلا تمييز لم يأمن أن يكون قد مال إلى الجور وإلى أهله فوجب البحث ليكون مجانبًا للجور وأهله متمسكًا بالحق.

وأما قوله: لأن تحقيق الأعمال والكلام لا يكون من قبل القلب، محتمل أن يكون أراد بذلك أن الأعمال إذا وقعت مقبولة طاعات الله عز وجل فمن شرطها وقوعها.

كذلك الإخلاص للعامل بها وأن يريد به وجه الله تعالى ومحل الإخلاص القلب، ومعناه إرادة الله بالعمل وحده استعمالاً لطاعته وعبادته ولن يصح الإخلاص إلا بعد المعرفة بالمخلص له، ولن تكون المعرفة بالمخلص له بالعمل إلا بعد النظر والبحث فدل على أن الواجب البحث والنظر الموجبان إلى المعرفة بالمعبود حتى تخلص له العبادة.

وقد نبه الله تعالى على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[1].

فأما قوله: رحمه الله بعد ذلك: إنه من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله مؤمنا، فاعلم أنه صرح لك في هذا الفصل أن الإيمان بالله تعالى على الحقيقة هو بالقلب لا باللسان.

ولذلك نفى أن يكون المؤمن بلسانه الذي لم يؤمن بقلبه مؤمنا وهو الصحيح؛ لأن محل الإيمان هو القلب والدليل على ذلك أن الله جل ذكره إضافة إلى القلب في آي من كتابه ولم يضفه إلى اللسان إلا على طريق العيب على قائله، ألا ترى يقول في مدح المؤمنين: ﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ ﴾[2]، ﴿ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾[3]، وقال أيضا: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾[4].

وقال في الذين هادوا: ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾[5].

وقال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ ﴾[6] يعني بالإيمان من الكفر، وقال: ﴿ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾[7].

وقال: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾[8] يريد قلبه فإن القلب في الصدر.

---

(١) سورة البينة: الآية ٥.
(٢) سورة المجادلة: الآية ٢٢.
(٣) سورة الحجرات: الآية ٧.
(٤) سورة الحجرات: الآية ١٤.
(٥) سورة المائدة: الآية ٤١.
(٦) سورة المائدة: الآية ٤١.
(٧) سورة النحل: الآية ١٠٦.
(٨) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

ألا تــراه قــال: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[1] يريــد ضــمائر القلوب، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾[2].

ولم يـذكر في شـيء مـن كتابـه إيمانـا مقرونـا باللسـان فـلا يكـون إيمـان مـن آمـن بلسـانه ولم يـؤمن بقلبـه صـحيحًا، وقـال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟﴾[3] وقد كانوا مقرين باللسان.

والآيـة في سـورة الأحـزاب في قصـة المنـافقين مشـهورة وقـد نفـى الله تعـالى عـنهم الإيمـان مطلقـًا، لم يكـن في قلـوبهم، وإن كـانوا مقـرين بألسنتهم.

وروى في بعـض الأخبـار عـن الـنبي ﷺ يـا معشـر: «مـن آمـن بلسـانه ولم يـدخل الإيمـان قلبـه»، يريـد المقـرين باللسـان الـذين لم تؤمن قلوبهم.

وروى أنه قال: «الإيمان ستر والإسلام علانية».

وروى عنـه أنـه قـال: «لـيس الإيمـان بـالتجلي ولا بـالتمني وإنمـا هو ما قد وقر في القلب وصدقه العمل».

ولـولا مخالفـة التطويـل في هـذا البـاب لأوردنـا فيـه أكثـر مـن هـذا. ولكـن الغـرض فيـه غـيره فلـذلك لم نقصـر الكـلام فيـه علـى المخالفين في مسألة الإيمان والذاهبين أن الإيمان إقرار.

فـإن قـال ألـيس قـد قـال: «لم يكـن عنـد الله تعـالى مؤمنـا مـن آمـن بلسـانه ولم يـؤمن بقلبـه» وهـذا يـدل علـى أنـه مـؤمن عنـدنا فهل بينهما فرق فيما عندنا وعند الله؟

قيـل: المـراد بقولـه: لم يكـن عنـد الله مؤمنـا أنـه لـيس في حكمـه

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٤٣.
(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢.
(٣) سورة الأحزاب: الآية ١٩.

أنه مؤمن، لأن قول القائل عند الله تعالى يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يريد ما علم الله من سره وباطنه مما يخفى علينا أو يريد مما هو حكم فيه لأن المقر بلسانه المكذب بقلبه عند الله تعالى كافر على معنى أنه في علمه كذلك، فإذا لم نقف على ما في قلبه أجرينا عليه حكم المؤمنين الظاهر ليحق أن يكون لله معتقدًا والله تعالى عالم بما في قلبه.

فإذا لم يكن مصدقًا بقلبه لم يكن في علم الله مؤمنًا وارتفع عنه بإقراره عندنا حكم الكافر المنكر وحقن دمه وماله ولم يطالب بالجزية، وهو قوله ﷺ: «فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى».

ولم يقل إذا قالوها آمنوا فدل على أن ذلك القول ليس بإيمان، وإن كانت عصمة الدم والمال يتعلق به كما يتعلق بأداء الجزية وليس أداء الجزية إيمانًا.

فصل

قال المتعلم: هو كما قلت ولكن بين لي هل يضرني إذ أعرف المخطئ من المصيب.

قال العالم: لا يضرك في خصلة ويضرك بعد في خصال غير واحدة.

فأما الخصلة التي لا يضرك. فإنها إنك لا تؤاخذ بعمل المخطئ.

وأما الخصال التي تضرك. فواحدة منها اسم الجهالة يقع عليك لأنك لا تعرف الخطأ من الصواب.

والثانية: عسى أن ينزل بك من الشبهة ما ينزل يغرك ولا تدري ما المخرج منها لأنك لا تدري أمصيب أنت أم مخطئ فلا تنزع عنها.

والثالثة: لا تدري من تحب في الله ومن تبغض فيه لأنك لا تدري المخطئ من المصيب.

شرح ذلك: اعلم أن كل ما وجب في حكم الدين التمييز بينه وبين غيره مما يخالفه فإنه يضر المكلف المميز بينهما تركه، لذلك لما وجب عليه أن يعرف الحق فيه ليعتصم به والباطل منه ليتجنبه.

وذلك يتنوع إلى الاعتقاد وإلى القول وإلى الفعل وما كان طريقه الاعتقاد فالواجب على المكلف أن يعتقد ذلك عن حجته ليكون فيه على بصيرة، وقد نهى عن التقليد فيه بما بيناه قبل، وذلك مما رجع الكلام فيه إلى الأصول التي يتعين الحق في واحد منها بدليل عليه منصوب، وحجة ظاهرة كنحو التوحيد والرسالة وما يتبعهما مما يدخل في جملتهما.

وكذلك ما طريقه القول والعمل، فإنه إذا كان له سبيل يعلم به الحق فيه فكذلك إلا ما لا سبيل له يقطع به، كنحو فروع الشرائع المبنية على أخبار الآحاد والمقاييس المستنبطة منها.

وقد ذكر صاحب الكتاب بعد ذلك في المثال الذي ضربه بهذا الباب مسألة من مسائل الأصول يعلم أن مراده الإشارة إلى مسائل الأصول دون الفروع التي يكون المجتهد فيها مصيبًا ويكون للتقليد في ذلك مدخل ومنحى وشرح ما ذكره من المثال بعد هذا الفصل في موضعه إن شاء الله تعالى.

فأما ما ذكره من الخصال التي تضر هذا المعرض عن التمييز بين الحق والباطل مما وجب عليه التمييز فواحدة منها ما يقع عليه بتركه اسم الجهالة لأنه لا يعرف الخطأ من الصواب فيما وجب عليه أن يعرفه وذلك منهي عنه.

ألا تــرى أن الله تعــالى ذكــره فقــال: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[1]، وقــال: ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2] فزجــر عــن القول في دينه بغير علم.

والثانيـة: أنـه إذا لم يعـرف حـق المحـق وخطـأ المخطـئ لم يـأمن مـن وقوعـه في الخطـأ فـلا يبصـره ولا يـدري مـا المخـرج مـن ذلـك فيـوالي المـبطلين ويعـادي المحقـين، وقـد نهـى عـن اتبـاع الباطـل وأمـر بموالاة الحق.

وإذا كـان كـذلك وجـب عليـه أن يعـرف الخطـأ مـن الصـواب فيـه ليـأمن متابعـة المخطـئ ويكـون علـى ثقـة فيمـا يتـدين بـه ممـا عسـى أن يعـرض لـه مـن شـبهه في خطـأ المخطـئ فيكـون محتاطـًا لدينـه مستبصرًا فيه خارجًا عن جملة الجهلة بالحق والشاكين فيه.

وذلــك هــو ممــا يســتعيده بــالنظر للتمييــز بــين الخطــأ والصواب في المذهبين المختلفين.

فصــل

قـال المـتعلم: لقـد كشـفت عنـى الغطـاء وجعلتنـى أرى البركـة في مـذاكرتك ولكـن أرأيـت إن كـان رجـلاً نصـف عـدلاً ولا يعـرف جـور مـن يخالفـه ولا عدلـه، أيسـعه ذلـك أن يقـال أنـه عـارف للحـق أو هـو من أهله؟

قـال العـالم: إذا وصـف عـدلاً ولم يعـرف جـور مـن يخالفـه فإنـه جاهل بالعدل والجور.

واعلـم يـا أخـي أن أجهـل الأصـناف كلـها وأردأهـم منزلـة عنـدي

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٩.

هؤلاء، لأن مثلهم كمثل أربعة نفر يؤتون بثوب أبيض فيسألون جميعًا عن لون ذلك الثوب فيقول واحد من الأربعة: هذا ثوب أحمر، ويقول الآخر: هذا ثوب أصفر، ويقول الثالث: هذا ثوب أسود، ويقول الرابع: هذا ثوب أبيض.

فيقال له ما يقول في هؤلاء الثلاثة أصابوا أم أخطأوا؟ فيقول: أما أنا فقد أعلم أن الثوب أبيض وعسى أن يكون هؤلاء قد صدقوا كذلك.

هذا الصنف من الناس يقولون: إنا نعلم أن الزاني ليس بكافر وعسى أن يكون الذي يروي أن الزاني إذا زنا نزع منه الإيمان كما ينزع السربال صادقًا فإنا لا نكذبه.

ويقولون من مات ولم يحج وقد أطاق الحج فنحن نسميه مؤمنًا ونصلي عليه ونستغفر له ونقضي عنه حجه، ولا نكذب من يقول مات يهوديًا أو نصرانيًا، ينكرون قول الشيعة ويقولون قولهم، وينكرون قول الخوارج ويقولون قولهم، وينكرون قول المرجئة ويقولون قولهم، وينكرون ويروون في تحقيق قول هذه الأصناف الثلاثة روايات زعموا عن نبي الله ﷺ.

وقد علمنا: أن الله تعالى إنما بعث رسوله ﷺ ليجمع به الفرقة ويدعوا إلى الألفة ولم يبعثه ليفرق الكلمة ويحرش المؤمنين بعضهم على بعض.

ويزعمون أنه إنما جاء اختلاف هذه الأحاديث والروايات لأن منها ناسخًا ومنسوخًا فنحن نروي كما سمعنا.

فويح لهم ما أقل اهتمامهم بأمر عاقبتهم حيث يحدثون الناس بما علموا أن بعضه منسوخ، والعمل بالمنسوخ اليوم ضلالة، فيأخذ به الناس فيضلون.

وقد نعلم أن رسول الله ﷺ لم يكن ليفسر الآية الواحدة على نوعين: فما كان من القرآن ناسخًا فسره لجميع الناس ناسخًا، وكذلك المنسوخ فسره لجميع الناس منسوخًا.

وأما الأخبار والصفات يعني صفات الله التي قد كانت فإنه ليس شيء منها منسوخًا إنما دخل المنسوخ في الأمر والنهي.

شرح ذلك: اعلم أنه إذا وضح بما ذكرنا قبل وجوب التمييز بين الحق والباطل في الدين، وبان له أن لا طريق إليه إلا من جهة النظر والاستدلال، ومن لم ينظر ولم يستدل لم يعلم.

وبينا أن لا سبيل إلى التمييز من التقليد لأجل أنه لا يؤدي إلى علم الحق والباطل، فبان بوضوح هذا الجدل إذا ميز بين الحق والباطل أن يعرف الحق حقًا واتبعه ووالى أهله، وعرف الباطل باطلاً فاجتنبه وجانب أهله.

ولم يكن أن يعرف الحق حقًا ولا يكون عارفًا فإن ما خالفه باطل لفساد القول لكون الحق في المذهبين المتضادين في هذا الباب.

وقد بينا فيما قبل. الفرق بين مسائل الأصول والفروع، وإن مسائل الأصول الحق فيها في واحدة وما خالفه باطل.

ومسائل الفروع التي تسمى مسائل الاجتهاد والحق في جميع أقاويل المجتهدين فيها على اختلاف مذاهبهم وأحكامهم.

وقد يجوز أن يكون في هذا الباب المذهبان المختلفان حقين صوابين لا يجب عليه إذا عرف حق أحدهما أن يحكم ببطول ما خالفه.

والفرق بين مسائل الأصول والفروع واضح في فعل الصحابة

الذين هم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولا تجتمع على خطأ وضلالة.

واختلفوا فيما بينهم نوعين من الاختلاف، وخرجوا في أحدهما إلى المحاربة والملاعنة والتبري والإنكار العظيم، ولم يخرجوا في النوع الثاني إلى مثلها بل أقاموا مع العلم بالمخالفة على حكم الولاية والموافقة والإجلال والتعظيم والاتباع والطاعة.

فعلم من فعلهم ذلك الفرق بين حكم المسألتين وإن إحدى المسألتين، لما كان من أصول الدين ومما يجب فيه القطع بالحق في واحد منها، وعليه دليل ظاهر زاد فيه الإنكار على من خرج عن الصواب فيها على قدر استحقاقه لذلك، إنكارًا عليه باللسان واليد كنحو ما ذهب إليه أبو بكر ﷺ من التسوية بين الناس في العطاء. وبفضل عملهم فيه، مع إقامته على موالاته وتركه التبري منه ومن فعله.

وكقول عثمان ﷺ في منع أمهات الأولاد لعلي ﷺ: أن تتبع رأيك فرأيك رشد وأن يتبع رأي من قبلك فنعم ذو الرأي كان يريد عمر لأنه كان يمنع من بيعهن وكان علي يرى بيعهن في الأخير.

فلم ينكر واحد منهما على صاحبه إنكارًا يدل على البراءة منه والتخطئة له في قوله؛ ولأنه سمي رأيه رشدًا مع مخالفته له فيه.

فيدل على أن ما جرى هذا المجرى من الخلاف الواقع بينهم في مسائل الفروع حكمه عندهم ما بينا من تصويب بعضهم لبعض على ما أرى باجتهاده.

فلذلك لا يمنعه من الفتوى به، ولا يمنعه من القبول منه، ولا يكاشفه فيه، فدل ما قلنا لهم في هاتين المسألتين على الفرق في حكمهما على ما بينت لك.

ولولا مخافة التطويل لشرحنا هذا الباب بأكثر منه وفيما ذكرناه في كتاب الأصول وغيره غنية عن إعادته.

والذي ذكره صاحب الكتاب في هذا من المسائل كمسألة الأسماء فإنها من مسائل الأصول، والحق في واحد منها، ومن عرف الحق فيها عرف أن ما خلافه باطل، لن يجوز أن يعرف الحق فيها ثم لا يدري أن ما خالفه باطل.

ولذلك شبه رحمه الله لمن شاهد ثوبًا أبيض فإنه متى ما علمه أبيض وجب عليه القضاء بكذب من أخبر عنه أنه أسود أو أحمر أو أصفر أو يكون خلاف البياض، وذلك لامتناع أن يكون متلونًا بها في حالة واحدة وإذا كان متلونًا بأحدهما لم يصح أن يكون متلونًا لغيره.

كذلك إذا عرف الحق حقا عرف أن ما خالفه باطل فيها وفيما جاء بها من المسائل التي الحق فيها في واحد مما اختلف الناس بها.

فأما هذه المسألة التي ذكرها مثالاً في هذا الباب فإن المتكلمين يسمونها مسألة الأسماء، ومعنى ذلك أن المؤمن إذا ارتكب كبيرة مستحرمًا لها بماذا يسمى بعد ارتكابه الكبيرة، وقد اختلف الناس فيها.

فقال الخوارج أنه يخرج عن الإيمان إلى الكفر، وقالوا حد الكفر بالله معصيته وحد الإيمان بالله طاعته.

وقال بعضهم: هو منافق ليس بكافر، وإليه كان يذهب الحسن البصري في أول أمره ثم رجع عن ذلك.

وكان أهل الاستقامة يقولون أنه مؤمن فاسق.

وقال واصل ابن عطاء ويخرج فيه عن الإجماع: يقال له إنه ليس بكافر ولا مؤمن وخرج عن القولين جميعًا أن خالف الجماعة، فسمى معدلاً وأصحابه معتزلة وكثر الخوص في هذا الباب إلى وقتنا هذا.

وتبرأ بعض الأمة من بعض فيها وتعلق كل فريق بشبهة وطالت المجادلة فيها إلى الآن.

واعلم أنه لابد أن تكون هذه المسألة وأشباهها من مسائل الأصول التي الحق في واحد منها. الاستحالة أن يكون صاحب الكبيرة مؤمنًا كافرًا معًا، ولا مؤمنًا ولا كافرًا، وأن يكون من أهل الجنة والنار قطعًا للتناقض في ذلك وتنافيه وكل ما جرى مجراها فحكم الخلاف فيها حكمها.

والواجب يعرف الحق منها والتمسك به وإبطال ما خلافه.

فأما ما روي في هذا الباب من الروايات. فإن ما صح من ذلك مرتب على الأصول الصحيحة ومبني عليها، والأمر في ذلك كما قال رحمه الله: بعث رسول الله ﷺ رحمة ليجمع به الفرقة ويزيد الألفة، ولم يكن كلامه بالمتناقض ولا بيانه بالمختلف المتفاوت، وأما ما كان هاهنا ناسخًا ومنسوخًا فطريق العلم بذلك بمعرفة التاريخ والمتقدم والمتأخر منها، وذلك قد يكون في نفس اللفظ.

كما قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وقد علم ذلك بذكر الوقت ينسب إليه الفعل أو القول، فيعلم أن المتأخر ناسخ وإذا لم يعلم ذلك رتب بعضه على بعض فاستعملا جميعًا، واعلم أن ذلك إنما يكون فيما طريقه العبادات الشرعية دون الأخبار والصفات التي لا يدخلها النسخ والتبديل.

والواجب على من روى الناسخ والمنسوخ وعرفهما أن يبين

ذلك، إذا لم يكن في اللفظ ما يدل عليه لئلا يقع التباس، فكذلك إذا روى المختلف من الأخبار أن يبين صدقه وكذبه عنده فلا يغلط غالط فيعمل ما لا يجب العمل به عليه.

فكذلك بين رحمه الله بهذه الجملة أن من حق هذه المسائل التي ذكرها مما اختلف الناس فيها أن يعرف حق المحق وخطأ المخطئ ليميز بينهما، وأن لا يهمل نفسه فيها فيكون في دينه على غير بصيرة.

وإذا كان من حكم أمثال هذه المسألة أن يعرف حقها وباطلها، فما هو أقوى من ذلك وأولى أحق بأن يعرف حقه وباطله من مسائل التوحيد والرسالة، مما خالف فيه الناس أهل الملة حمله كخلاف اليهود والنصارى والمجوس والملحدة والبراهمة ومن قال بقدم العالم وبإبطال النبوات.

فإن قال: أليس قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» فكيف يرتب ذلك على الأصول التي تبنون عليها في هذا الباب؟.

قيل: يحتمل أن يقال إن معناه لا يزني الزاني مستحلاً له حين يزني وهو مؤمن، وكذلك السارق تنبيهًا على أن من استحل معصية الله كافر وعليه يتأول قوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر» فمعناه من تركها مستحلاً لتركها متكبرًا على الله تعالى فيه كما ترك إبليس أمر الله استكبارًا فيكفر بذنبه على ذلك الوجه.

ألا يرى: أن آدم صلوات الله ترك أيضًا أمر الله لما أكل من الشجرة التي نهي عن أكلها فأخبر عنه بأنه عصى ربه ولم يكفر به لأنه عصاه لا على طريق الاستكبار والاستحلال، وبذلك وصفه لما قال: ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ

عَزْمًا ﴿١١٥﴾ ﴾[1] لم نجد له عزما على المعصية بذلك الفعل وإنما دلاهما إبليس بغروره لما قاسمهما إني لكم من الناصحين. .

ويحتمل أن يقال في قوله حين يزني وهو مؤمن أن معناه من الأمان أي زالت أمانته وعدالته بذلك الفعل حتى حصل غير مؤمن لغيره من نفسه، من قول القائل آمنه أي أزال عن نفسه موضع الأمانة في إيقاع التهمة في حاله لهذه المعصية حتى لا يؤمن أن يفعل غيرها.

وقيل أيضًا: إن معناه وهو كامل الإيمان، لأنه بما أتاه من المعصية قد نقص إيمانه، وهذا على قول من يقول: إن الإيمان هو الطاعات وأن المتوفى للطاعات كامل الإيمان، والمقصر في بعضها لا يطلق له الاسم الموهم استيفاء خصاله.

فأما قوله ﷺ: «إذا زنا نزع الإيمان منه» فمعناه محمول على بعض هذه الوجوه التي ذكرناه.

إما أن يكون معناه إذا زنى مستحلاً له نزع عنه الإيمان لاستحلاله.

أو يكون معناه زال عنه أن يكون موضع الأمانة والإيمان.

أو نزع منه حق ما كان عليه قبله من أجل تمسكه بالطاعة بتركه الزنا والمعصية.

فأما ذكره رحمه الله: أنه كان يقول: أنا نعلم أن الزاني ليس بكافر وعسى أن يكون الذي يروى عن الإيمان ينتزع من الزاني صدقًا، وإن من مات ولم يحج وكان عليه فرض الحج فإنما نسميه مؤمنًا، ولا نكذب من قال مات (يهوديًا أو نصرانيًا).

ويروون في ذلك روايات فإنما أراد بذلك أن من عدل عن

---

(١) سورة طه: الآية ١١٥.

طريق النظر وحاد عن سبيل التمييز بين الحق والباطل في المذاهب المختلفة في الأصول أداه ذلك إلى التناقض في قوله، فإن الواجب استعمال النظر للتمييز بين حق هذه المذاهب وباطلها لتعرف المحق من المبطل فيمسك بالحق ويجتنب الباطل.

فأما الروايات المختلفة. فإن الذي صح منها بعد الرواية فجريها على الأصل الذي هو الحق ممكن على نفي التناقض عنها، ولكن لا سبيل إلى ذلك إلا بالنظر والاستدلال.

وأهل الرواية ينقلون منها ما يصح ومنها ما لا يصح على طريق التسليم لها في الجملة، ثم يميزون بين صحيحها وسقيمها، ثم يرتبون ما اختلف فيها على الوجه الذي لا يتناقض مما قد أومأنا إلى تفسير بعضها.

والروايات في ذلك مختلفة إلا أنها ألفاظ محتملة للتخريج والترتيب، ويكون سبيل ترتيب بعضها على بعض كسبيل ترتيب آي القرآن بعضها على بعض.

وإن كان ظاهر بعضها يوهم الاختلاف عند السماع في أول وهلة، فإذا أعمل فيها الفكر ووضع كل شيء موضعه فإن الحق درء الوهم.

وأما ما حكى عنهم من روايتهم الأحاديث المختلفة التي منها ناسخ ومنسوخ وأنهم يروون ذلك ولا يبينون ناسخه ومنسوخه.

فاعلم أن سبيل ما وقع من النسخ في آي الكتاب وليس يمكن أن يتلى الناسخ والمنسوخ معًا حتى يبين للسامع ناسخها ومنسوخها، بل الواجب أن يتلى ذلك على ما كان في الكتاب ثم يرجع إلى أهل العلم بناسخه ومنسوخه فيه.

فكـذلك الروايـات إن كـان فيهـا ناسـخ ومنسـوخ فـإن راويهمـا يرويهمـا علـى مـا سمـع ثـم يرجـع في العلـم بناسـخها ومنسـوخها إلى أهل العلم به.

فالناس طبقتان:

فمنهم أهل العلم والاجتهاد.

ومـنهم أهـل التقليـد والاتبـاع، والعـالم يجتهـد والعـامي يقلـد فيما سبيله هذا السبيل.

فـإذا نـزل كـل واحـد مـنهم مسلكه الـذي جعلـه إليـه ويـبين لـه فيه حكمه وفرضه أصاب الحجة وبان له الحق.

فصـــل

قـال المـتعلم: جـزاك الله الجنـة فـنعم المعلـم أنـت إنـك فتحـت لـي بابـا مـن العلـم لم أهتـد لـه، وقـد بينـت مـن أقاويـل هـؤلاء القـوم مـا لا أبالي أن لا أزداد بصيرة في ضعف قولهم وعجز رأيهم.

ولكن أخبرني بالرد على الصنف الثاني في قـولهم: إن ديـن الله كـثير والإيمان هو العمل لجميع ما افترض الله والكف عن جميع ما حرم الله.

قال العالم: ألست تعلم أن الرسل صلوات الله علـيهم لم يكونـوا علـى أديان مختلفة، ولم يكن كل رسول منهم يأمر قومـه بـترك ديـن الرسـول الذي كان قبله لأن دينهم كان واحدًا.

وكـان كـل رسـول يـدعو إلى شـريعة نفسـه وينهـى عـن شـريعة الرسول الذي كان قبله لأن شرائعهم كانت كثيرة مختلفة، ولـذلك قـال الله تعـالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[1].

---

(١) سورة المائدة: الآية ٤٨.

أي على شريعة واحدة أوصاهم جميعًا بإقامة الدين وهو التوحيد وأن لا يتفرقوا فيه لأنه جعل دينهم دينًا واحدًا فقال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾[1].

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾[3]، أي لا تبديل لدين الله.

فالدين لم يبدل ولم يحول ولم يغير، والشرائع قد غيرت وبدلت، لأنه رب شيء قد كان حلالاً لا بأس قد حرمه الله على آخرين.

ورب أمرَ الله به أناسًا ونهى عنه آخرين، فالشرائع كثيرة مختلفة، والشرائع هي الفرائض، مع أنه لو كان العمل بجميع ما أمر الله به والكف عن جميع ما نهى الله عنه دينه لكان كل من ترك شيئًا من أمر الله تعالى وارتكب شيئًا مما نهى الله تعالى عنه تاركًا لدينه ولصار كافرًا.

وإذا صار كافرًا ذهب الذي بينه وبين المؤمنين من المناكحة والتوارث واتباع الجنائز وأكل الذبائح وأشباه هذا، لأن الله تبارك وتعالى أوجب ذلك كله بين المؤمنين من أجل الإيمان الذي به حرم الله تعالى دماءهم وأموالهم بحقه، وإنما أمر الله المؤمنين بالفرائض بعد ما أقروا له بالدين فقال: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ

---

(١) سورة الشورى: الآية ١٣.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٥.
(٣) سورة الروم: الآية ٣٠.
(٤) سورة إبراهيم: الآية ٣١.

عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ﴾[1]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾[2] في أشباه هذا فلو كانت هذه الفرائض هي الإيمان لم يسمهم بمؤمنين حتى يعملوا ما قد فصل الله تعالى الإيمان من العمل، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[3]، وقال: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٌ﴾[4].

أي مع إيمانه، وقال: ﴿وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٌ﴾[5] فجعل الإيمان غير العمل.

فالمؤمنون من قبل إيمانهم بالله يصلون ويصومون ويحجون ويذكرون الله تعالى وليس من قبل صلواتهم وصومهم وحجهم بالله يؤمنون.

وذلك بأنهم آمنوا ثم عملوا، فكان عملهم بالفرائض من قبل إيمانهم بالله ولم يكن إيمانهم من قبل عملهم بالفرائض، ومثل ذلك أن الرجل إذا كان عليه الدين فهو يقر بالدين ثم يؤدي وليس يؤدي ثم يقر وليس إقراره من قبل أدائه لكن أدائه من قبل إقراره.

والعبيد من قبل إقرارهم لمواليهم بالعبودية يعملون لهم، وليس من قبل عملهم يقرون بالعبودية، وذلك بأن كم من إنسان يعمل لآخر فلا يكون له بذلك مقرًا بالعبودية ولا يقع عليه اسم الإقرار بالعبودية.

وشرح ذلك: اعلم أن الكلام في شرح هذا الفصل يقتضي ذكر

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٨.
(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤١.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥.
(٤) سورة البقرة: الآية ١١٢.
(٥) سورة الإسراء: الآية ١٩.

الخلاف في مسألة الإيمان وذكر حقيقة معناه، وقد اختلف الناس في ذلك على مقالات:

فمنهم من قال إن معنى الإيمان بالله تعالى وحقيقته هو المعرفة بالله فقط، ومعنى الكفر هو الجهل به فقط، وهو مذهب جهم بن صفوان وأصحابه.

وقال آخرون: حقيقة الإيمان بالله تعالى ثلاثة أشياء:

أحدها: المعرفة بالله.

والثاني: في الإقرار به وبما جاء من عند الله.

والثالث: المحبة له وهي تقتضي الخضوع له وترك الاستكبار عليه، وإليه ذهب الحسن بن محمد النجار وعليه أصحابه.

وقال بعضهم: الإيمان بالله هو الطاعة فرضها ونفلها، والمعرفة أصله، والإقرار واسطته، والأعمال فرعه.

وقالوا: الإيمان ظاهر وباطن، فالمعرفة الإيمان الباطن، والإقرار. والأعمال الإيمان الظاهر، وإليه ذهب أكثر الخوارج وبعض المعتزلة، وعليه قوم من أهل الأثر.

وقال الكرامية: الإيمان بالله هو الإقرار الفرد المجرد عن المعرفة والعمل وذلك باللسان دون القلب.

وقد زعموا أن المنافق مؤمن على الحقيقة إيمانه كإيمان النبي ﷺ من جهته الإيمانية، وزعموا أن تكرار الإقرار ليس بإيمان.

وكذلك قالوا في الكفر أنه إنكار اللسان وجحده وإن كان مكرهًا عليه وقلبه مطمئن بالإيمان.

وقالوا: إن عمار بن ياسر لما أظهر كلمة الكفر كان كافرًا على الحقيقة وإن عبد الله بن أبي كان مؤمنًا على الحقيقة بإقراره.

واختلفوا في الإسلام هل هو الإيمان أو لا

فمن قال: إن الإيمان هو الطاعات لم يفرق بينهما، وقال: كل إسلام إيمان، وكل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن.

ومن قال العمل ليس بإيمان فإنهم يقولون قد يكون مسلم غير مؤمن كالمنافق فهو مسلم بمعنى أنه مستسلم خوفًا أو طمعًا غير مؤمن لما لم يكن في قلبه معرفة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا ﴾[1].

ولذلك افترق جواب رسول الله ﷺ لجبريل صلوات الله عليه لما سأله عن الإيمان وعن الإسلام فأجاب في الإيمان بشيء وفي الإسلام بغيره فدل على أن ليس كل مسلم مؤمنًا.

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله إن الإيمان هو التصديق وذلك بالقلب يكون، وأن المنافق غير مؤمن على الحقيقة.

وقال: كل مسلم مؤمنًا وليس كل مؤمن مسلمًا، فمنزلة الإيمان من الإسلام منزلة الشمس من الضوء، ومنزلة المسك من الطيب، وكل شمس ضوء، وليس كل ضوء شمسًا، وكذلك كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانًا.

وإليه ذهب الحسين بن فضل البلخي، وهو قول أبي الحسن الصالحي وهو الذي اختاره صاحب الكتاب ونص عليه في الفصل الثاني منه، وتكلم في هذا الفصل على من يقول: إن الطاعات الإيمان فرضها أو فرضها ونفلها، فأول ما ألزم القائلين بخلافه في

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٤.

هذه المسألة أن قال: الشرائع مختلفة والدين واحد.

وبنى هذا الكلام على أن الدين واحد، وأشار إلى الإيمان وقال: لما كان دين الرسل واحدًا وشرائعهم مختلفة ثبت أن الشرائع ليست من جملة الدين، ولم تكن من جملة الإيمان.

واستدل على ذلك لقوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾[1]. وكما وجدت شرائعهم مختلفة وكان دينهم واحدًا وعلم أن الدين هو الإيمان وهو لا يقبل النسخ فأكد ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[3].

يقول لا تبديل لدين الله ولما لم يبدل الدين وتبدل الشرائع علم أن الشرائع غير الدين، وأن الدين هو الإيمان.

واستدل على ذلك أيضًا بأنه لما أجمع الجميع بأنه قد يترك التارك طاعة الله تعالى ولا يقال أنه ترك دين الله لأن تارك دينه كافر، وليس كل من ترك أمر الله تعالى كافرًا.

واعلم أنه إنما بني هذا الكلام على أن الدين هو الإيمان ولا يقال لغيره الدين، وقد احتجت المعتزلة ومن وافقهم في ذلك في قولهم: أن الطاعات إيمان ودين لقوله سبحانه: ﴿ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[4].

---

(١) سورة الشورى: الآية ١٣.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٥.
(٣) سورة الروم: الآية ٣٠.
(٤) سورة البينة: الآية ٥.

وقالوا : سمى الله تعالى الأعمال دينا وزعموا أن قوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ راجع إلى الجميع، وإنما رجع إلى بعض ما تقدم ذكره وهو ما يسمى دينا دون ما لا يسمى دينا من العمل، وليس بمنكر أن يرجع الكناية إلى بعض المذكور دون بعض.

ألا تراه قال تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ ﴾[(١)]، فلم يرجع إلى الرسول وإن كان أقرب إليه، رجع بقوله: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ إلى ما هو دين في اللغة دون ما ليس بدين، وهو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[(٢)].

فإن قال قائل فما معنى الدين في اللغة؟. قيل إن الدين في اللغة يقع على معان مختلفة منها معنى الحساب كقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[(٣)] أي الحساب المستقيم ذكره بعد قوله: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[(٤)] الآية.

وقد يكون بمعنى العادة والدأب، كقول الشاعر:

إذا داب لهـا وصـى اهـدا دينه أبـدًا وديـني

وكقول امرؤ القيس:

كدينك من أمر الحويرث قبلها

وقد يروى: كدأبك والمعنيان متقاربان، ويكون أيضًا بمعنى الحكم، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾[(٥)]، أي في حكمه.

---

(١) سورة المزمل: الآية ١٦.
(٢) سورة البينة: الآية ٥.
(٣) سورة البينة: الآية ٥.
(٤) سورة التوبة: الآية ٣٦.
(٥) سورة يوسف: الآية ٧٦.

ويكون الدين أيضًا بمعنى الطاعة كقول الشاعر:

ابينا ان ندينا

أي نطيع: ويكون الدين أيضًا بمعنى التدين، كما يقال فلا يدين باليهودية إذا اتخذها دينًا، وفلان يدين بموالاة فلان إذا جعله دينًا ومنه قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[1] أي كل واحد منا متدين بما هو دينه مما هو معتقده.

وقيل في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[2]، قولان: أحدهما: أن معناه مالك يوم الحساب والآخر: أن معناه يوم الجزاء، ويمكن أن يقال إن الجزاء على الطاعة سمي دينًا كتسمية الجزاء باسم ما هو جزاءه كقوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[3]، ويكون معنى قولهم: «كما تدين تدان» أي كما تفعل تجازى به فسمى الجزاء دينًا باسم ما هو جزاءه.

وأما قوله: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[4] فقيل لا تبديل لدين الله وأن دينه هو الدين القيم:

فإن قال قائل إذا كان لفظ الدين واقعًا على هذه المعاني المختلفة فما المراد بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[5]، والمراد بقوله: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ ﴾[6].

قيل: هو استسلام القلب لتصديق من يصدقه من أنبياء الله ورسله ولسنا ننكر تسمية الإيمان إسلامًا ودينًا على معنى: أن المصدق مستسلم لمن صدقه في تسليمه له يتدين به، وإن جاز أن

---

(١) سورة الكافرون: الآية ٦.
(٢) سورة الفاتحة: الآية ٤.
(٣) سورة الشورى: الآية ٤٠.
(٤) سورة الروم: الآية ٣٠.
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٩.
(٦) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

يسمى غير التصديق إسلامًا كما سمى رسول الله ﷺ الصلاة والصوم والحج به في جوابه لجبريل صلوات الله عليه لما قال ما الإسلام، قال: «أن تصلي وتصوم وتحج» والاستسلام أعم من الإيمان.

وقد روى في بعض الأخبار: أنه ﷺ أدار دائرة فقال هي الإيمان ثم أراد دخولها دائرة أوسع منها فقال هي الإسلام.

وروي عنه ﷺ أنه قال: «الإيمان سرًا والإسلام علانية» وعليه ظاهر قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[1].

فإن قيل: فهل تجوزون أن يسمى غير التصديق دينًا كما أجزتم أن يسمى إيمانًا.

قيل: إن مقتضى ما بني عليه صاحب الكتاب رحمه الله كلامه في هذا الفصل يمنع من ذلك.

والحجة فيه ما ذكرنا من أنه أجمع الكل على أن ليس كل من ترك شيئًا من أمر الله تعالى أو ارتكب شيئًا من نهيه تاركًا لدينه، وإن من قيل له إنه ترك دين الله تعالى فهو كافر. ولا محالة.

فعلم أن الدين في هذا الموضع لا يقع إلا على ما هو بمعنى التدين والاعتقاد، وقد يترك الطاعة من لا يتدين بتركها ولا يكون بها خارجًا عن الدين ولا كافرًا، وإذا تدين بتركها كفر به.

كذلك إذا تدين بفعلها كان مؤمنًا به والدين على هذا الوجه لا يقبل النسخ لأنه هو التدين بتصديق رسول الله ﷺ وأنبيائه عليهم السلام، ولا تبديل لذلك ومن تركه كفر.

وهو المعنى في قوله عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه» ولم يرد به الطاعة فقط بل أراد التدين بما يتبدل به.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٤.

فإن قال قائل: فلم لا نقول: إن الدين هو الطاعة سواء كان ذلك بتصديق أو بعمل بعد أن يكون امتثالاً للأمر الذي وجبت طاعته.

قيل: لما ذكر أنه لو كان كذلك لجاز أن يقال لكل من ترك طاعته أنه ترك الدين، أو يقال بدل دينه فيما يقال ترك الطاعة.

فلما أجمعوا على أن من ترك الدين كافر، ولم يجمعوا على أن من ترك الطاعة كافر علم الفرق بينهما.

وكذلك لا يقال لمن ابتدأ عملاً هو طاعة أنه دخل في الدين، كما لا يقال إذا تركها أنه خرج من الدين للمؤمنين.

فالإقرار به على الوجه الذي دل عليه فيما ذكرنا من آي القرآن، ولو كانت الهاء راجعة إلى الله تعالى فهو كإقرار بالإيمان به بالتخويف من تركه وذلك يدل على ما قلنا.

والفرق بين الإيمان والعمل أن فرض الإيمان متقدم على فرض العمل.

ألا ترى: أنه يصح أداء الإيمان في أحوال لا يصح فيها أداء الصلاة والزكاة.

ألا ترى: أن الجنب والحائض ومن لم يدرك وقت الصلاة الفرض يصح منهم أداء الإيمان دون الصلاة، وكذلك عادم المال ومن قد حيل بينه وبين ماله لا يتأتى منه أداء الزكاة.

وفي كل هذه الأحوال فرض الإيمان بالله قائم غليه لا يختلف حكمه في أحوال مختلفة، وهو معنى قول صاحب الكتاب رحمه الله فالمؤمنون من قِبَل إيمانهم بالله يصلون ويصومون ويحجون وليس من قِبَل صلواتهم وصومهم وحجهم يؤمنون وذلك أنهم آمنوا ثم عملوا فكان عملهم بالفرائض .

ألا ترى: أن الرجل يكون عليه الدين فهو يقر بالدين ثم يؤدي، وليس يؤدي ثم يقر، وليس إقراره به من قبل أدائه ولكن أداه من قبل إقراره وكذلك طاعة العبيد لمواليهم من قبل إقرارهم لهم بالعبودية ولذلك يعملون وليس من قِبَل عملهم يقرون بالعبودية.

ألا ترى: أن كثيرًا من الناس يعمل لآخر فلا يكون له بذلك مقرًا بالعبودية، ولا يقع له اسم الإقرار بالعبودية، فإذا أقر له بالعبودية ولم يعمل لم يذهب عنه اسم الإقرار بالعبودية.

واعلم أنه إنما أراد بذلك أن الطاعات تتبع للإيمان فإذا سبق الإيمان تبعه العمل، فلا يمكن عمل بلا إيمان ولا يقبل ولا يعتد به.

وفي فصل الله بين الإيمان والعمل دليل على أن الفرق بينهما، وفي تقديمه ذكر الإيمان دليل على أن فرض الإيمان متقدم على فرض العمل الذي هو الشرائع.

وفي قوله تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[1]، وقوله: ﴿مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[2] دليل على أن الأعمال تقبل بالإيمان ولا يقبل الإيمان بالعمل وإن فرض الإيمان قبل فرض العمل.

وإنما شبهه بالإقرار بالعبودية ليبين أن النقص في العمل لا يخل بالإقرار بالعبودية، ويريد بالإقرار بالعبودية إذا كان حقيقة تصديقه بالقلب واعتقاده صادقًا تجب طاعته فبان بما ذكرنا في هذا الفصل وجه ما أراد من المسلمين جميعًا على ما بيناه.

ثم فسر ذلك وأوضحه بالفصل الثاني، هذا الفصل سنقف عليه إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٩.
(٢) سورة النساء: الآية ١٢٤.

قال المتعلم: لحسن ما فسرت ولكن أخبرني ما الإيمان؟

قال العالم: هو التصديق والمعرفة واليقين والإسلام، والناس في التصديق على ثلاثة منازل:

فمنهم: من صدق بالله وبما جاء منه بقلبه ويكذبه بلسانه.

ومنهم: من يصدق بلسانه ويكذب بقلبه.

ومنهم: من يصدق بقلبه ويصدق بلسانه.

قال المتعلم: قد فتحت لي شيئًا لم اهتد له فأخبرني عن أهل هؤلاء المنازل الثلاث أهم عند الله تعالى مؤمنون؟.

قال العالم: من صدق الله وما جاء من عند الله بقلبه ولسانه فهو عند الله وعند الناس مؤمن، على أن الناس لا يعلمون ما في قلبه.

وعليهم أن يسموه مؤمنًا بما ظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادة، وليس لهم أن يتكلفوا علم القلوب.

ومنهم من يكون عند الله تعالى مؤمنًا بالله ويظهر الكفر بلسانه في حال التقية من القيل فيسميه من لا يعرفه أنه متقي كافرًا وهو عند الله تعالى مؤمن.

شرح ذلك: اعلم أن قولنا الإيمان هو التصديق فلا خلاف بين الفرق على اختلاف مذاهبهم في الإيمان أنه هو التصديق في لغة العرب قبل نزول القرآن وورود الشريعة.

وإنما زعم فريق أن الشريعة سمت ما ليس بتصديق إيمانًا، ثم أثبت في الأسماء ما لم يكن في اللغة معروفًا عند أهلها، وشبهوا ذلك بالصلاة والحج والصوم، وأن الشريعة غيرت هذه الأسماء في مقتضى اللغة وجعلها اسمًا لغير ما كان معهودًا في اللغة.

وقالوا: الأسماء على ضربين: لغوي وشرعي والكلام عندنا في ذلك أن الأسماء كلها لغوية وأن الشريعة لم تزد فيها ولم تغير شيئاً منها، ودليلنا في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[2]، فأخبرنا أنه خاطبهم على لغة العرب.

فوجب أن يحمل كل خطاب في الشريعة على حكم اللغة إذا لم يخص خطابًا من خطاب ولا اسمًا من اسم.

وأيضًا: فإنه لو زاد في اللغة اسمًا ما عُقِل معناه إذا خاطبهم بلغتهم بالأسماء التي عرفوا معانيها قبل أن خوطبوا بها.

ولما كان معنى الإيمان في لغتهم هو التصديق وخاطبهم به وجب أن يحمل على ما في لغتهم قبل أن ورد عليهم الخطاب به لما أخبرهم أنه يخاطبهم على لغتهم ولم يثبت أنه نقل اسمًا عن معناه الموضوع عندهم.

فأما المستفاد من الشريعة فهو الأحكام لا الأسماء والمرجع في تعرف معنى الأسماء الوارد إلى أهل اللغة لا غير.

فأما ما ذكروا من أمر الصلاة والصوم والحج والزكاة وغيرها فإنه لم يصح أن شيئًا منها غيرته عن الموضوع له في اللغة وإنما أثبت لها أحكام شرعية وعلق فعلها بأوصاف وهيآت.

وأمر الخاطبون أن يأتوا بها مع تلك الشروط والهيآت ليقع بها الاعتداد ويحصل له حكم القبول بالإثابة عليها وسقوط الإعادة على فاعلها وذلك لا يقتضي تغير معناه عما وضع له في اللغة بل يكون معنى كل واحد من ذلك إذا أطلق محمولاً على

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤.
(٢) سورة النحل: الآية ١٠٣.

حكم اللغة وإن لم يتبع الحكم الاسم اللغوي فيه.

وقد اعتيد استعمال هذه الأسماء عند أهل الشريعة على وجه هو مجاز في اللغة وليس بمنكر إطلاق ذلك عليها مجازًا أو تكون الحقيقة راجعة إلى ما هو معناه في اللغة.

فإذا وقع ذلك الموقع وقع مع الشرط الذي أضيف إليه في الشريعة وسميت الجملة باسم بعضها كما يقولون ما بقى من بني فلان إلا رأس واحد وإلا وجه واحد يريدون بذلك الجملة التي يسمى إنسانًا.

فإذا كان كذلك فكان مأخذ الأسماء من اللغة والخطاب يرد عليه والأحكام مأخوذة من الشريعة لم يصح أن يقال أن الأسماء تبع للأحكام بل كل واحد منهما مقر على موضوعه ومستعمل في ذاته.

فإن قيل: أليس قد روى عن النبي عليه السلام أنه قال: «الإيمان بضع وسبعون بابًا أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق».

وقد روى عنه أيضًا ﷺ أنه قال: «الحياء من الإيمان»، وقال الله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾[1] فقال ابن عباس رضي الله عنهما: يريد صلواتكم إلى بيت المقدس.

قيل: إن الإيمان الذي قدمناه من آياته وورود الخطاب من الله وثبوته على حسب اللغة المعروفة عند أهلها يكشف عن معاني ذلك ويوجب القول بصحة ترتيب ذلك عليه على ما لا يناقضه ولا ينافيه.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

فإذا ما ذكرنا أن الإيمان في لغة العرب هو التصديق لا غير. ووجدنا أهل اللغة قد يتوسعون في الكلام يستعملون الاسم لمعنى وحقيقة في غير معناه الموضوع له، وذلك كثير في لسانهم مشهور في خطابهم اقتضى ذلك عندنا معاني هذه الأخبار على الأصل الذي ذكرناه.

فما كان منه تصديقًا فالاسم الإيمان له حقيقة، وما لم يكن تصديقًا فاسم الإيمان له اتساع، ويكون وجه تسمية ما ليس بتصديق إيمانًا كوجه تسمية ما ليس بعلم علمًا، إذا كان بينما ضرب من المناسبة والتعلق.

ألا ترى: أنهم يسمون الرسم الدال على العلم علمًا، فيقولون في هذا الدفتر علم فلان وكلام فلان.

ألا تراه قال: ﴿ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ﴾[1] فأراد به الكتب التي فيها الرسوم الدالة على العلم أن تحمل على ذلك ما ليس بتصديق فنسميه إيمانًا ما ذكرنا أن الخطاب يرد على هذه اللغة ولم يثبت النقل عنها في شيء من أسمائها.

فلما كان العمل والإقرار يتعلق بالتصديق جاز أن يسمى إيمانًا لما بينهما من المناسبة وهو من العمل شريعة يصدر عنه وهو فرع من فروعه.

وذلك أنه صدق الأمر له فيما أراد من الوعد وأقر العبد أثمر له ذلك وجوب طاعة من صدقه فيما تبين له من الوعد خض الوعد والوعيد في أفعاله وحدودها ورسومها.

وقد تقدم بيان القول في أن الفرائض من الأعمال يتبع

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٨.

فرض الإيمان، فإذا أقر بفرض الإيمان يتبعه فرض الأعمال، وكانت الأعمال فرعًا للإيمان فجاز أن يسمى باسمه.

قال وكذلك الإقرار بينه وبين الإيمان مناسبة لأنه إذا صدق بالله لزمه الاستحياء منه ومن معصيته، فصار من أتباع الإيمان وشريعة.

قالوا: ومعنى الحياء هو ترك المذموم من الأخلاق والمذموم ما نهى عنه، والمحمود ما أمر به وكذلك ما يوصف الإيمان به من الحياء فمعناه الترك للقبح.

وأما قوله: ﴿ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾[1] فلا ينكر أن يكون معناه تصديقكم لرسولكم فيما أخبركم من وجوب الصلاة عليكم في تلك المدة إلى بيت المقدس.

وإن قيل: أراد الصلاة كان توسعا، ووجهه ما بينا أن الأعمال شرائع الإيمان وأن شريعة الشيء غير الشيء، ولكنه يمسى به توسعًا ومجازًا.

وقد بينا فيما قبل أن التصديق هو بالقلب ومعناه اعتقاد المعتقد صدق المخبر فيما أخبره به من الغيبيات دون إقرار اللسان، وأن يسمى المقر بلسانه مصدقًا توسعًا إذا لم يكن بقلبه معتقدًا أو بينا وجه ما يغني عن إعادته.

فإن قيل: أليس معنى التصديق عندكم هو اعتقاد صدق المخبر فيما أخبر به وقد يكون واقعًا عن نظر واستدلال فيكون معرفة.

وقد يخلو من ذلك فلا يكون معرفة ويقيتا فكيف وجه الجمع بين جميع ذلك وإصابة معنى واحد.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

قيل: يحتمل أن يقال أن معنى قوله الإيمان عني به الإيمان الواجب الفرض اللازم، ومن صفته أن يكون معرفة، لأن الواجب عليه أن يصدق من يجب عليه تصديقه عن النظر والاستدلال، فيكون حينئذ تصديقه معرفة علمًا بصدق المخبر ويقينا لأنه يزول به شكه فيما يتنوع إليه خبره إمكانًا فيحقق له صدقه.

وأما معنى الإسلام فهو الاستسلام والانقياد فكل من اعتقد صدق غيره فيما أخبره به فقد استسلم له ولذلك جاز أن يسمى التصديق إسلامًا ومعرفة ويقينا.

وأما قوله بعد ذلك: والناس في التصديق على ثلاثة منازل:

فمنهم: من يصدق بقلبه ولسانه.

ومنهم: من يصدق بلسانه ويكذب بقلبه.

ومنهم: من صدق بقلبه وكذب بلسانه.

فأما من صدق الله بقلبه ولسانه فهو عند الله وعند الناس مؤمن.

ومن كذب بقلبه كان عند الله تعالى كافرًا وعند الناس مؤمنا.

ومن كذب بلسانه وصدق بقلبه في حالة التقية فإنه عند الله تعالى مؤمن ويسميه من لا يعرفه أنه يتقي كافرًا.

فاعلم أن التصديق على الحقيقة هو اعتقاد صدق المخبر بالقلب، وهو الإيمان على ما بينا شرحه فيما قبل، ولكنه إذا لم يكن السبيل إلى معرفة ما في قلبه لأحدنا لا يمكن القطع أنه مؤمن.

فإذا أقر بلسانه يسمى إقراره باللسان إيمانًا، ويسمى مؤمنا على حكم الظاهر، وجوزنا أن يكون معتقدًا له بقلبه ولذلك غلبت التسمية عليه بأنه مؤمن.

وأما إذا علمنا أنه لم يعتقد بقلبه صدق المخبر فإنا لا نسميه مؤمنًا، بل نسميه كافرًا وإن أظهر بلسانه الإقرار، وذلك هو المنافق الذي تجري عليه أحكام المؤمنين في الدنيا ويكون له العقاب في الآخرة، على معنى أنه لا يطالب بالجزية ويحقن دمه وماله وهو كافر على الحقيقة يجري عليه وله بعض أحكام المؤمنين.

وأما إذا أنكر بلسانه وصدق بقلبه وقع الكاره تقية فإنه مؤمن بتصديقه بقلبه غير كافر لإنكاره بلسانه، وإن أنكر بلسانه طوعًا وهو معتقد بقلبه أجرى عليه أحكام الكافرين كما أجرى على المنافقين، وكان حكمه في ذلك الأحكام حكم الفاسق الذي يخاف عقابه ويرجو عفوه.

وأما معنى قوله: رحمه الله كان عند الله مؤمنًا وعند من لا يعرفه كافرًا، فالمراد بقول القائل عند الله في مثل هذا الموضع إنما يراد به أنه في علم الله تعالى وحكمه أنه كذلك.

وإذا قيل عند المسلمين فالمراد بذلك ما ظهر لهم من ذلك، وبان في حكم الله فيه له.

واعلم أن أحكام الشريعة جارية على الإقرار الظاهر المسموع وعلى حكم الفراش وعلى حكم الزنى والإقرار بالمسلمين في أفعالهم الظاهرة.

فإذا تزىَّ بزيهم وشهد مشاهدهم وعمل مثل أعمالهم وأقر كإقرارهم جرى عليه من أحكام الشريعة ما جرى على المحقق للصدق بقلبه وحظه في الآخرة للقلب وعليه من الله السخط.

وإما إذا صدق بقلبه وعرفه وأيقن واستسلم وأدى الفرائض واجتنب الكبائر وتوفى عليها كان المؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين وله حكم الشريعة في الدنيا والثواب في العقبى.

فأما إذا عرف بقلبه وفسق بجوارحه وارتكب الكبائر ومات عليها فإنه مؤمن عند الله تعالى يخشى عقابه ويرجى له العفو والمغفرة.

وقد اختلف الناس فيمن صدق بقلبه بما جاء من عند الله تعالى وعرف وأيقن واستسلم وأقر بلسانه وأدى الفرائض فهل يقال أنه مؤمن قطعًا في الحال أم لا، على مقالتين:

فمنهم: من قال يجوز أن يقال له أنه مؤمن في الحال وإن لم يؤمن عليه التغير في المآل، وقالوا أنه مؤمن فلا يقال لمن هو في هذه الحال حي أنه حي على الحقيقة وإن لم يؤمن تغيره في الثاني بأن يموت.

فكذلك القول على ما وصفنا أنه مؤمن في الحال، فالحقيقة تجرى مجراه.

ومنهم: من قال إن من عرفنا ذلك من ظاهره وباطنه ولم يعرف أنه يدوم عليها فإنا لا نقطع عليه أنه مؤمن بل القول أنه مؤمن إن شاء الله، ويقول أنه مؤمن على رجائنا له التمام في حاله بأن يموت عليه، يخاف عليه التغير عن حاله، فلأجل ذلك لا نقطع بأنه مؤمن.

واحتجوا لذلك بأن الله تعالى وعد المؤمنين الجنة فإن قطعنا بأنه مؤمن لزم أن نقطع أنه من أهل الوعد بالجنة ولو قطعنا بوعده لقطعنا أنه يموت عليه لأنه لا يقطع بالجنة إلا لمن يموت على الإيمان.

وليست لنا معرفة بعاقبة أمره على ما يكون فلذلك لم يقطع الحكم له بأنه مؤمن، لأن الإيمان بالله أعظم السعادات، ولو قطعنا بأنه سعد به، ومن سعد به كان من أهل العدل والصواب ولا سبيل إلى معرفة ذلك.

وقد روى في الخبر عن النبي ﷺ: «أن الرجل ليصبح مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا» فسماه مؤمنًا على عنده في الظاهر لا قطعًا به.

وقال: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينهما إلا قدر ذراع ثم يرجع فيعمل عمل أهل النار، وكذلك يعمل بعمل أهل النار ثم يرجع فيعمل بعمل أهل الجنة»، فاستفدنا بهذا الخبر أنه قد يتبدل حاله ولا يجب بقاؤه في المآل على حكم الحال.

فلذلك لم يقطع به لأن الله تعالى قد أخبر أنه رضى عن المؤمنين وغضب على الكافرين.

ولا يجوز عندنا أن يرضي ثم يغضب أو يغضب ثم يرضى لأن ذلك يقتضي تغيره وتغير صفاته الأزلية وذلك محال.

وإنما قلنا ذلك لأن رضاه يتعلق بمن علم من حاله أنه يدوم على الإيمان به ويكون أهلاً لثوابه وكرامته، وسخطه إنما يتعلق عن علم أنه يموت على الكفر به.

ومن علم من حاله أنه يموت على الإيمان به وتعلق رضاه عليه فلن يسخط عليه أبدًا.

ومن علم أنه يموت على الكفر تعلق سخطه عليه به ولا ينقلب أبدًا.

وقد روى في ذلك أخبار كثيرة تشهد بما قلنا فيه، فمن قال أنا مؤمن عند الله قطعًا لزمه أن يقول: إن الله تعالى عني راض وهو لي بالجنة واعد قطعًا، فإن ذلك من صفة المؤمنين الذين يقطع بإيمانهم.

فصـــل

قـال المـتعلم: قـد وصـفْت عـدلاً ولكـن أراك قـد كثـرت الإيمـان في قولك إن الإيمان التصديق والإقرار والإسلام واليقين.

قـال العـالم: أصلحك الله لا تكـونن مـن العجلـة وتثبـت في الفتيـا وإن أنكـرت شـيئًا ممـا أذكـره لـك فسل عـن تفسيره إن كنـت مناصـحًا، فرب كلمة يسمعها الإنسان فيكرهها، فإذا أخبر بتفسيرها رضي بها.

ولا يكـن كالـذي يسـمع الكلمـة فيكرههـا ثـم يعقبهـا إرادة الشـر فيـذيعها في النــاس، ولا يقــول عســى أن يكــون لهــذه تفسـير ووجــه وهـو عـدل ولا أعلمـه أفـلا أسـأل صـاحبي عنهـا ولا أبينهـا حتـى أعلـم ما وجه كلامه.

قــال المــتعلم: ثبتــك الله ووفقــك وأدام لــك صــلاح مــا أعطــاك، وقـد عرفـت الـذي قلـت بـه فـلا تؤاخـذني فـى الـذى كـان مـني وأنـا مـتعلم، ولكـن أخبرنـي عمـا وصـفت مـن التصـديق والإقـرار والـيقين وما منزلتهن وتفسيرهن عندك.

قــال العــالم: إن هــذه أسمــاء مختلفــة ومعناهــا في الإيمــان واحــد وذلـك أنــه يقـر بـأن الله ربــه، ويصـدق بـأن الله ربــه، ويـؤمن بـأن الله ربه، ويعرف أن الله ربه.

فهـذه أسمــاء مختلفــة ومعناهــا واحــد كالرجـل يقــال لــه: يــا إنسان، ويـا فـلان، ويـا رجـل، وإنمـا عـني بـه واحـدًا وقـد دعـوه بأسمـاء مختلفة.

شـرح ذلـك: اعلـم إنـا قـد بينـا أن معنـى الإيمـان في اللغـة هـو التصـديق علـى نـزول القـرآن، وأن القـرآن ورد علـى لغـة العـرب ولم يقم دليل على تغير معناه عن ما كان عليه في اللغة.

وقـد بينــا لــك أن معنــى التصـديق: هـو اعتقـاد صـدق المخـبر

فيما يخبر به فإذا وجد المعتقد لذلك دليلاً يقتضي صدقه في خبره سمي ذلك الاعتقاد يقينا وعلمًا ومعرفة.

والذي غير الكلام فيه في هذه المسألة هو معنى الإيمان بالله، وذلك فرض على كل بالغ عاقل.

وعلى وجوبه أدلة فإنها معتقده، من ذلك علامات صحيحة وحجج راجحة.

فإذا تأملها ونظر فيها عرف عند ذلك صدق الرسول المخبر عنه فقيل: عالم عارف بالله ورسوله مؤمن به. والعلم والمعرفة واليقين أسماء مختلفة ومعانيها متفاوتة.

والإيمان على ما بينا اعتقاد صدق المخبر فإذا وقع ذلك عن نظر في دليله سمي علمًا ويقينا ومعرفة.

فأما الإقرار: فإنه قد يضاف إلى القلب ويراد به سكون النفس إلى ما اعتقده، وذلك من صفات العالم الموقن بصدق من اعتقد صدقه.

وإذا أضيف إلى اللسان فإنه يسمى تصديقًا وإيمانًا على الظاهر لا على الحقيقة والقطع، لأنه إذا لم يعتقد صدقه بقلبه لم يعتد بإقراره ولا كان مصدقًا على الحقيقة، كما أنه أنكر بلسانه مكرهًا وقلبه مطمئن بالإيمان موقن لم يعتد به ولم يخرج عن تصديقه، كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[1].

وأما الإسلام فهو الاستسلام والانقياد والمتابعة.

ومن اعتقد صدق المخبر في خبره فقد استسلم له وانقاد فيه، وإن كان أيضًا وجوه أخر من الإسلام مما ليس يتصدق كما

---

(١) سورة النحل: الآية ١٠٦.

يكون كثير من اليقين والمعرفة ليس بتصديق إذا لم يكن اعتقاد صدق المخبر.

ألا ترى أنك تقول: علمت أن هذا نهار وعرفت أن هذا نهار وأيقنت أن هذا نهار ولا تقول: أمنت بأنه نهار إذا لم يخبر المخبر عنه بذلك.

فإذا كان كذلك فكل اعتقاد بصدق المخبر واقع عن دليل دال على صدقه فمعرفة بصدقه ويقين وإقرار وإيمان وإسلام.

وإذا جاز أن يكون إيمان ليس بيقين ولا معرفة جاز أن يكون معرفة ويقين ليس بالإيمان بان لك أنه لم يرد بها أن معنى أن الإيمان والمعرفة واليقين واحد من كل وجه حتى لا يصح أن يكون إيمان إلا معرفة وإقرارًا ويقينا ولا معرفة ويقين وإقرار إلا إيمانًا.

ألا ترى: أنه مثله يقول القائل: يا إنسان ويا فلان ويا رجل، وقد علمنا أن معاني هذه الأقوال مختلفة وإنما اتفقت في أن أريد بها واحد لا أكثر من ذلك.

فكذلك قول القائل للإيمان الذي هو التصديق الواقع عن نظر بدليل دال على صدق المخبر يقال له معرفة ويقين وإسلام.

والمرجع في جميع هذه الأقوال إلى شيء واحد لا أكثر من ذلك.

ومما يوضح لك ما قلنا: إنه قد يقال إبليس مؤمن بالجبت والطاغوت وليس إيمانه بذلك يقينًا ومعرفة وعلمًا، وقال ﷺ: «من أتى عرافًا أو كاهنًا فأمن بما قال فقد كفر بما أنزل على محمد» فسماه مؤمنًا وإن كان عاصيًا جاحدًا بصدقه.

فعلم أن معنى الإيمان هو التصديق فقط وإن كان تصديقًا

لمن يجب تصديقه كان طاعة، وإذا كان تصديقًا حاصلاً عن نظر في دليل يدل على صدق المخبر كان علمًا بصدقه ومعرفة ويقينًا وحدثت هذه الأسماء عليه لا من حيث كان إيمانًا فقط ولا من حيث أن معنى الإيمان والمعرفة واحد.

ألا ترى أنك تؤمن بمن لا تعرفه وتعرف من لا تؤمن به.

وإنما قيل: الإيمان بالله إذا كان على وجه معرفة ويقين فاعتبره كذلك ليعلم مراده فيه.

ونوضح لك ما قلنا بالمثال الذي مثله به في قوله: إنسان ورجل وفلان إذا لم يكن رجلاً لأنه إنسان ولا إنسان لأنه رجل ولا فلانًا لأنه رجل أو إنسان.

ولا معنى قولك إنسان معنى قولك رجل وإنما أريد به أن الرجوع في جميع ذلك إلى معنى واحد لا إلى معان.

وقد توهم بعض الناس: أن الإيمان بالله هو المعرفة، والمعرفة بالشيء غير معنى الإيمان ومعنى الإيمان به غير المعرفة به.

ألا ترى: أنه يقال عرفته وآمنت به، ولا يقال على هذا المعنى أمنته وعرفته. لأن معنى الإيمان إذا كان التصديق فإنه لا يستعمل لفظه إلا مع الفاء وقد يجوز أن يقال لمن اعتقد أن تسمية الإيمان معرفة لا من حيث أنه إيمان.

ولكن يسمى يقينًا ومعرفة إذا كان تصديقًا واقعًا من مصدق نظر في دليل صدق من آمن به، فقيل له عند ذلك أنه عارف بصدقه.

فإن قيل ألستم تقولون أن الله تعالى ذكره: مؤمن فعلى أي معنى يوصف به؟.

قيل: يحتمل أن يقال أنه من أمنه يؤمنه إيمانًا فهو مؤمن لغير ذلك الباء بعده وتقديره أنه الذي يؤمن أولياءه من عذابه ولو أراد التصديق يقال المؤمن بكذا لأن الذي يستعمل من لفظ الإيمان على معنى التصديق فلابد فيه من ذكر الباء يؤيد ذلك أنه قرنه بقوله السلام.

ومعناه: ذو السلامة أي يسلم أولياؤه عليه ومنه فاتبعه بذكر المؤمن تأكيدًا لذلك المعنى.

وأما المستعمل من هذا اللفظ فبالباء فلا معنى له سوى التصديق ولا معنى للتصديق إلا اعتقاد صدق المخبر ثم يتنوع فإن كان من اعتقد صدقه صادقًا ووقف على دليله كان عالمًا بصدقه عارفًا.

وإن كان كاذبًا كان بصدقه جاهلاً مصدقًا على الحقيقة، وإن كان جوز الأمرين فيه كان شاكًا، وإن غلب على قلبه أنه صادق كان ظانًا.

والذي هو الواجب من الإيمان بالله وبرسله أن يكون المصدق عارفًا بصدقه وصدق رسوله.

ولا سبيل له إلى ذلك إلى بالنظر في دليل صدقه، ولذلك لزم الكافر النظر في حجج الحق ليكون تصديقهم علمًا ومعرفة فيخرج عن حد الشك والجهل والظن فتدبر ذلك تجده كذلك إن شاء الله تعالى.

فصل

قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم رحمه الله: لولا ما أعرف من نفسي من قلة العلم وعجز الرأي لم أقصد إليك فإن رأيت ما يكره دخلت عليك مني مؤونة فلا تملني.

فإن مؤونة معالجة مرض المريض على الطبيب، ومؤونة الأعمى على البصير، كذلك ينبغي للعالم أن يحمل مؤونة الجاهل.

وقد عرفت أن من الكلام كلامًا ما يقطع منه الجاهل إذا سمعه، فإذا فسر له اطمأن وحسن ما فسرت الإقرار والتصديق واليقين والإيمان.

ولكن أخبرني من أين ينبغي لنا أن نقول: إيماننا مثل إيمان الملائكة والرسل وقد نعلم أنهم كانوا أطوع لله منا.

قال العالم: وقد علمنا أنهم كانوا أطوع لله منا وقد حدثنا أن الإيمان غير العمل فإيماننا مثل إيمانهم لأنا صدقنا من وحدانية الرب وربوبيته وقدرته بما جاء من عنده.

بمثل ما أقرت به الملائكة وصدقت به الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم، فمن هنا زعمنا أن إيماننا مثل إيمان الملائكة لأنا آمنا بكل شيء آمنت به الملائكة مما عاينته الملائكة من عجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن.

فصل في شرح ذلك

اعلم أن قول القائل: إن الشيء مثل الشيء قد يستعمل على وجوه:

منها: أن يكون المراد به أنه جنسه كما يقال هذا السواد مثل هذا السواد، وهذا الجسم مثل هذا الجسم إذا ساواه في الحسن والمنظر ولم يكن بينهما فرق، وما جاز على كل واحد منهما جاز على صاحبه.

وقد يقال أيضًا للشيء: أنه مثل الشيء من طريق الحكم إذا جمعهما حكم واحد، كما يقال للفرع أنه مثل الأصل إذا ساواه في معناه وحكمه وإن لم يساوه من سائر وجوهه.

وقد يقال: إنه مثل الشيء في عدده وكميته، كما يقال هذه العشرة مثل هذه العشرة إذا أريد به المساواة في العدد وإن افترقا في أوصاف أخر.

ويقال أيضًا للشيء مثل الشيء إذا أريد به مساواته في الرتبة والقدر والمنزلة، كما يقال هذا العالم مثل هذا العالم وهذا العالم فوق هذا العالم إذا أريد بذلك الفرق بين رتبتهما في العلم على كل واحد.

من هذه الوجوه.

يصح أن يقال: إيماننا مثل إيمان الأنبياء بالله إلا فى الرتبة والقدر والمنزلة عند الله سبحانه لأجل ما فارق إيمان الأنبياء وأحوالهم من زوائد الخضوع والخشوع وزوائد المعارف والعلم والدلائل والحجج.

فأما جنس التصديق واحدًا إذا كان المصدق واحدا على وجه واحد، والمراد بذلك أنا صدقنا بمثل ما صدقت به الرسل بما جاء من عند الله من الآيات والوحي في أسماء الرب وصفاته.

وما تضمنه الكتاب المنزل على الرسل من الوعد والوعيد والخبر عما كان ويكون، ولم يفرض على الأنبياء في باب الإيمان بما جاء من عند الله تعالى إلا ما افترض علينا.

فإذا قال القائل: إيماني مثل إيمان الأنبياء صلوات الله عليهم وأراد به أني آمنت بما آمنوا به كان صادقًا وهو ما يترتب عليه في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾[١].

فأوجب عليهم في الإيمان مثل ما أوجب على من آمن به من

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٧.

الأنبياء والمؤمنين، ويسمى إيمانهم مثل إيمانهم وأنهم إذا آمنوا مثل إيمانهم كانوا مهتدين ولأن تصديق القلب هو الإيمان.

فإذا اعتقد النبي صدق الله في إخباره واعتقدنا صدقه في إخباره تعالى كان جنس اعتقادنا بصدقه جنس اعتقاده بصدقهم.

بل تفاوت فيما يجب على النبي أن يؤمن ويصدق الله فيه من أخباره وكل ما يجب على غيره من الكتب أيضًا.

فأما التفاوت في حكم العاقبة فلا ينكر أن يفترقا لأن إيمان الأنبياء صلوات الله عليهم لا يتغير ولا يتبدل إلى كفر بردة، وجائز في إيمان غيرهم ذلك.

وكذلك للأنبياء درجات من الثواب على أصلهم أكثر من درجات غيرهم من المؤمنين الذين ليسوا بأنبياء، وذلك بما يقارن إيمانهم من زوائد الاعتبار وحضور الحجج والدلائل وقلة الشهوة والإغفال.

وما يفضلون به سائر المؤمنين من زوائد الإخلاص والصبر والشكر والرضى والاحتمال من حيث عصموا من عوارض القولات وحرسوا من مواقع الشبهات فصارت لهم رتبة في هذا الباب، زادوا بها على سائر المؤمنين.

وذلك ليس براجع إلى نفس إيمانهم بل هو أمر يرجع إلى أحوالهم المقارنة لإيمانهم بما حصلت لهم من رتب الفضل بالنبوة والرسالة والاختصاص بحكم العصمة وأنهم القدوة وإليهم المرجع في الدين.

ومن هذه الوجوه تزايدت رتبهم وفضلوا بها غيرهم من المؤمنين، فيميز بين الحالين اللتين تساوي الأحوال فيها من

حيث آمن الجميع بما آمن به البعض.

وعلى الوجه الذي آمنوا به لم يتفاوت إيمانهم في الجنس والعدد والحكم والتسمية من جهة الإيمان، ولم يتساووا من حيث فضلت الأنبياء بالنبوة والرسالة وعصمت من الكفر والردة.

وأعدت لهم الدرجات العلى، وحفظوا في أحوالهم عن عوائق الشبهات وعوارض الخطآت والغفلات، فزادت رتبهم وتباينت منزلتهم من منازل غيرهم فعلى.

ذلك فاعتبر هذا الباب ولا تخلطه بعضه ببعض فليس الأمر على من لا يحصل ذلك فيظن أنك بهذا القول قد سويت بين المؤمنين والمرسلين، وبين المذنبين والمعصومين، فإذا ميزت بين هذه الأحوال ارتفع الإشكال وزال اللبس.

ثم قال صاحب الكتاب: جعلك الله من الفائزين برحمته ما أحسن ما وصفت وعرفت الآن بأن إيماننا مثل إيمان الملائكة وتصديقهم وإقرارهم ويقينا مثل يقينهم.

ولكن أخبرني من أين هم أشد خوفًا والجزع لله عز وجل منا؟.

ومن أين قال الجهال إذا بدا من إنسان زلة أو جزعًا عند مصيبة أو جبنًا من عدوٍّ أو حرصًا على الهوى هذا من ضعف اليقين؟.

قال العالم: أما قول الجهال هذا من ضعف اليقين، فإنما قالوا ذلك لجهلهم بتفسير اليقين والتيقن بالشيء وهو العلم بالشيء حتى لا يشك فيه، وليس أحد من أهل هذه الشهادة يشك في الله تعالى وفي كتبه ورسله وإن ركب ما ركب.

وإنما نقيس أمر الناس بأمر أنفسنا لأنه ربما كانت الزلة والجزع عند المصيبة والجبن من العدو فلا يدخل علينا شك في

الله تعالى، ولا في شيء مما جاء به من عند الله تغيرنا عندنا بمنزلة أنفسنا.

وأما قولك من أين هم أشد خوفًا وأطوع لله تعالى؟ ويقيننا مثل يقينهم، نعم هم أشد خوفًا وأطوع لله منا بخصال.

أما واحدة: فإنهم كما فضلوا بالنبوة والرسالة فكذلك فضلوا بالخوف والرغبة وجميع مكارم الأخلاق على من سواهم.

والخصلة الأخرى: أنهم كانوا لا يهملون عند المعصية.

والثالث: أنهم عاينوا من الملائكة والعجائب ما لم نعاين.

والرابعة: أنهم عاينوا بما نزل بغيرهم من العقوبة على المعصية.

فكان ذلك أيضًا مما يحجزهم عن المعاصي.

فصل في شرح ذلك

اعلم أن معنى الخوف هو توقع الضرر، ومن كان اعلم بالله تعالى ودلائله أتقن، وأشباهه فيها أشد، والهوى والغفلة عنها أبعد، كان خوفه أكثر.

وإنما لم يقل الخوف ونقص عند من يكثر غفلاته ويقل أشباهه فيما يجب عليه أن يعتبر به من تأمل حكم الله تعالى في وعيده ممن عصاه، وإحلاله العقوبة عاجلاً لمن أجلها به في الدنيا.

والأنبياء أقل المؤمنين غفلة وأذكاهم فطنة، وأشدهم للحجج والدلائل، وأبصرهم بمواقع القدرة ومعاني العزة والعظمة في صفات الرب جل جلاله.

ولما كانوا كذلك كان خوفهم لله أكثر، ألا تراه قد وصفهم

بمثلـــه. فقـــال تعـــالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1] وذلـك بمعـرفتهم أنـه هـو المتفـرد بالقـدرة على خلق الضر والنفع ولما أراد لا مدفع لما حكم.

فـإن قـال قائـل: ألـيس قـد قـال: أن يقـين المؤمنين مثـل يقينـهم فكيف كانت الأنبياء أخوف لله منهم؟.

قيـل: أن يقـين الأنبيـاء دائـم ثابـت والسـهو والغفلـة عـنهم أبعـد، فأمـا غيرهـم فقـد يعـرض لهـم مـا لا يعـرض لغيرهـم مـن دواعـي الشـك وعوارض الشبهة وعوائق الغفلات.

والأنبيــاء صــلوات الله علـيهم معصـومون عــن مثلــه وليسـت لغيرهــم درجــة العصــمة عــن عـوارض الشـك والشـبهة عنـد دواعـي الهوى والشهوة وحضور المكروه والمشقة.

لـيس ذلـك لأنـه هـم المتيقنـون دونهـم وأنهـم تيقنـوا أمـرًا لم يتيقنه غيرهم من المؤمنين.

ولكـنهم أثبـت وأدوم يقينـًا، وأثبـت قلوبـًا، وأبعـد عــن أسـباب الشك وعوارض الهوى بما جعلت لهم من العصمة.

فأمـا مـا يقـول لـه بعـض العـوام عنـد المعصـية هـذا مـن ضـعف الـيقين فـإن أريـد بـه مـا يعـرض لهـم مـن دواعـي الحـرص والهـوى وكراهيــة مــا يلحقهــم مــن شــدة ومشــقة وقلــة تحملــهم لــذلك وصبرهم عليه فإنه كلام مستعاد.

والـيقين إذا زال إلى شـك زال بزوالـه الإيمـان، ولكـنهم يشـبهون حـالتهم تلـك بحالـة مـن اعـترض لـه شـك واعترتـه شـبهة فيمـا وعـد وعلى تحمل المشقة من الثواب وتوعد عليها في الجزع من العقاب.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٩.

وليس لليقين معنى يضعف ويقوى ويزيد وينقص على الحقيقة، لأن الذي يجب عليه تيقنه من وحدانية الرب وقدرته وتصديق رسله فيما جاءوا به من عنده أمر واحد على الكافة، والكل فيه شرع قبلوا.

وإن كان بعضهم محروسًا معصومًا محفوظًا مما يدعوه إلى تغير وتشكك دون بعض، كما أنه ليس براجع إلى زيادة في اليقين لأن الذي يجب على كل واحد من البالغين العقلاء من اليقين في أمره واحد لا يختلف أعني في باب التوحيد والرسالة.

فأما قوله: إن الأنبياء كما فضلوا بالنبوة والرسالة كذلك فضلوا بالخوف والرغبة وجميع مكارم الأخلاق على من سواهم، فاعلم أن ذلك يؤيد ما قلنا أنهم فضلوا على غيرهم من المؤمنين بمكارم أخلاقهم لا يتغير إيمانهم لأنهم آمنوا بما آمن به المؤمنون وآمن المؤمنون بما آمنوا به.

فأما الأحوال والمقامات فرتبهم فيها ودرجاتهم عند الله تعالى فإنا لا ننكر تفاوتهم فيها وتزايدهم في معانيها وفضلهم على المؤمنين سواهم فيها.

ألا ترى أنه قال تعالى ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1] وذلك التفضيل لا من حيث تفاوت إيمانهم وتزايدهم فضل بما فضل بعضهم على بعض وبما أنعم على بعضهم بأن كلم موسى صلوات الله عليه بلا واسطة ولا ترجمان كما قال: ﴿ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا ﴾[2].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.
(٢) سورة مريم: الآية ٥٢

وليس يتعلق ذلك بالإيمان فبان لك أن التفضيل لم يقع إلا بما خص به بعضهم من زيادة تقريب وإكرام من إنعام عليه بما لم ينعم بمثله على غيره.

وإذا كان كذلك دلتنا هذه الآية على أن فضل الأنبياء صلوات الله عليهم على المؤمنين وفضل بعضهم على بعض من حيث ما ذكرنا لا من حيث تزايد إيمانهم ويقينهم وإقرارهم.

قال: والخصلة الأخرى أنهم كانوا لا يُهملون عند المعصية، ومعنى ذلك أن من وقعت من الأنبياء منهم زلة نبه على خطئه ووفق للتوبة منها ولم يخذل فيها ولم يحرم ولم يترك ومعصيته حتى ينهمك فيها.

كما قال في صفة الكفار: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1]، وقال في صفة المنافقين: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[2].

بل عاجلهم بالتوفيق حتى تابوا وندموا وأقلعوا ورجعوا كما قال في قصة آدم صلوات الله عليه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[3]، وقال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾[4].

وقال تعالى في قصة موسى صلوات الله عليه لما قتل القبطي مجتهداً فأخطأ ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾[5]، وقال تعالى في قصة يوسف صلوات الله عليه: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١١٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٧.
(٣) سورة البقرة: الآية ٣٧.
(٤) سورة طه: الآيتان ١٢١، ١٢٢.
(٥) سورة القصص: الآية ١٦.

﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ۝٣٣ فَٱسۡتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنۡهُ كَيۡدَهُنَّ﴾[1].

إلى غير ذلك من قصص الأنبياء صلوات الله عليهم الذين وقعت منهم هفوات ومعاصي فغفرت معاصيهم ونبهوا على التوبة، ولم يهملوا على المعصية ولا أقروا عليها.

وهذا معنى المعصية التي خصت الأنبياء والمرسلين بها، وهو أنهم يعصمون من الإصرار على المعصية في قول من جوز ركوبهم المعصية بعد النبوة، أو يكون عصمة من ركوبها حتى لا يعصي بعد النبوة والرسالة.

وتناول ما في القرآن من ذلك على وجه يقتضي تنزيههم عن مقارفتها والاجتراء عليها.

وهذا يدل على أن مذهب صاحب الكتاب نفي إجازة المعصية على الأنبياء صلوات الله عليهم بعد النبوة، وهو مذهب بعض أصحابنا أيضًا.

وأما قوله: الثالثة أنهم عاينوا من الملائكة والعجائب ما لم نعاين نحن، فاعلم أن هذا هو ما ذكرنا لك أن دلائل الرسل أكثر من دلائلنا، وشهودهم أكثر من شهودنا من حيث أنهم عاينوا ما لم نعاين وشاهدوا من المعجزات ما لم نشهد.

وكل من عرف الشيء الذي يعرف بالدليل بدلائل وحجج فإنه أبعد من الشك والتهمة ممن عرفه بدليل واحد.

فمن ههنا حصل لهم رتبة في يقينهم وخوفهم ما لم يكن مثله لغيرهم من حيث عاينوا المعجزات والملائكة ما لم يعاينه غيرهم.

---

(١) سورة يوسف: الآيتان ٣٣، ٣٤.

فأما قوله: وأما الرابعة أنهم كانوا يعاينون ما ينزل لغيرهم من العقوبة على المعصية.

فكان ذلك أيضًا مما يخرجهم عن المعاصي، فاعلم أنه من عاين عقوبة العاصي على معصيته كان أقرب إلى الاعتبار بها والانزجار عن مثلها لئلا يساويه في العقوبة.

فأما من يعلمه خبرًا أو لم يعاينه فإنه قد ينزجر وقد لا ينزجر وقد يحصل له من الاعتبار والانزجار إذا حصل دون ما يحصل لمعاين العقوبة عليها.

ولذلك يقال ليس الخبر كالمعاينة، ولأن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون عن السهو والغفلة في موضع الاعتبار وقد أمن ذلك فحصلوا به مفارقين لمن سواهم ومع ذلك فلم ينقص تفاوتهم في هذه الأحوال مع المؤمنين تفاوت إيمانهم ويقينهم وإقرارهم.

وفضل بعضهم من حيث كالذي آمنوا به واحدًا وآمن كل واحد منهم على وجه الذي آمن به صاحبه.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب قال المتعلم: لقد وفقت لطلب الثواب فلم يزل يصف عدلاً ويقول ولكن أحب أن يأتيني مقياس فيما وصفت من يقيننا ويقينهم وخوفهم وجرأتنا كيف ذلك؟ فإن الجاهل إذا كان مهتمًا بأمر عاقبته ويريد أن يتعلم وصفت له أمرًا لم يفطن له فأتيته بقياس كان أجدر أن يفطن له.

قال العالم: فإنك - نعم - ما رأيت في طلب القياس.

وهكذا يصنع من أراد أن ينتفع بالمذاكرة فيما بينه وبين

صاحبه إذا لم يعرف ما قيل له التمييز القياس.

واعلم أن القياس الصواب يحقق لطالب الحق حقه، ومثل القياس مثل الشهود والعدول لصاحب الحق على ما يدعي من الحق فلولا الإنكار من الجهال للحق لم يتكلف العلماء القياس والمقايسة.

فأما ما طلبت من القياس في أن يقيننا ويقين الأنبياء صلوات الله عليهم واحد وهم أشد خوفًا منا كيف يكون ذلك.

أخبرك أن القياس في ذلك كرجلين عالمين بالسباحة لا يفرق أحدهما صاحبه في شيء من الأمور فانتهيا إلى نهر كثير الماء شديد الجريان، فأحدهما على دخوله أجرأ والآخر أجبن.

أو كرجلين بهما مرض واحد وأتيا بدواء واحد شديد المرارة فأحدهما على شرابه أجرأ.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم أن أحد الخوفين إنما يكون أشد من الآخر إذا كان أحد الخائفين أكثر اعتبارًا بمواقع الخوف وأكثر معاينة بعقوبات العصاة.

ثم ينقسم الخوف على أقسام: منها: خوف الإجلال والتعظيم لله تعالى وذلك ما يلحق قلب المؤمن من الهيبة من الله تعالى في سلطانه وعزته عند تذكره وعلامات قدرته وآيات ربوبيته وجبروته، وقد يكون الخوف من تغير حاله من طاعة إلى معصية، من توفير إلى تقصير.

وقد يكون خوفا مما سبق له في قضاء الله تعالى وعلمه مما لا يختلف ولا يتبدل.

فأما خوف الأنبياء صلوات الله عليهم فهو خوف هيبة من سلطان الله تعالى وعظمته، لعلمهم بكمال قدرته، وأنه له أن يفعل ما شاء ولا يحجزه حاجز ولا يرده مانع.

والآخر: الذي هو خوف العقوبة على المعصية.

فمن أجاز على الأنبياء عليهم السلام ارتكابهم المعاصي فإنه يقول إنهم يخافون تعجيل العقوبة عليها.

فأما خوف الردة وأنهم أمِنُوا من ذلك ولكنهم غير آمنين من التقصير في الشكر على النعمة والصبر على المحنة، في تحمل المؤونة والمشقة، ويتفاضل خوف الخائفين على مقادير أحوالهم.

فمن كان عن الشك والسهو والغفلة والعلم له ألزم فإنه أخوف.

ومن كان ممن تعترضه العوارض وتخطر له الخواطر التي تدعو إلى الأمن في مبادرة الشهوة وتعجيل اللذة والغفلة عما عليه فيه من عظم المشقة وشديد العقوبة فإنه على قدر ذلك يكون أقل خوفاً.

فأما ما شبه به في مثال ذلك وقال إنه كرجلين عالمين بالسباحة لا يفوق أحدهما صاحبه في شيء من الأمور فانتهيا إلى نهر كثير الماء شديد الجريان وأحدهما على دخوله أجرأ والآخر أجبن.

فاعلم إنما أراد بذلك أن أحدهما إذا كان أجرأ فلأجل أنه أقرب إلى السهو عن العوارض التي تعرض فيها مما يخاف فيه الغرق والذي هو أبعد من الشك فيما يعرض في مسألة من العوارض المهلكة فإنه أجبن وأقل جرأة.

كذلك الأنبياء صلوات الله عليهم والمؤمنون الذين يزيد خوفهم على خوف غيرهم فلأجل بعدهم عن عوارض الشك والسهو وخواطر الريب.

وإنهم على قدر يمكنهم في حالهم وفي قوة معرفتهم به يتوقع من الضرر ويحذر من المكروه وقلة أمنهم فيه كانوا أزيد خوفًا وعلى قدر ذلك تزايد الخوف في الخائفين وللمعاني التي سبق ذكرها من معاينة العقوبات وحضور الدلائل ورؤية العجائب يكون أبعد مما يدعو إلى الأمن من يؤتى الغفلة والسهو عما يجب عليه وليس شيء من ذلك راجعًا إلى الإيمان والتصديق.

فإذن: إيمان الجميع وتصديقهم واحد على وجه واحد لا يصح فيه التفاوت، ولا التزايد. وإن تفاوتت أحوال المؤمنين وتباينت فيما سوى ذلك.

فلما كان بعضهم لله تعالى أطوع ومنه أخوف وفيه أرغب ولنعمه أشكر وعلى بلائه أصبر ومن الشك والريبة أبعد والحجج والدلائل عنده أظهر وأكثر.

فعلى ذلك رتبت الأحوال التي تصح تفاوت المؤمنين فيها ومنها مما لا يصح تفاوتهم فيه فاعلمه إن شاء الله تعالى.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب قال المتعلم: لحسن ما فسرت. ولكن أخبرني:

إن كان إيماننا مثل إيمان الرسل؟ أليس ثواب إيماننا مثل ثواب إيمانهم، فما فضلهم علينا وقد استوينا في الإيمان في الدنيا واستوينا في ثواب الإيمان في الآخرة؟.

وإن كان ثواب إيماننا دون ثواب إيمانهم أليس هذا ظلمًا إذا كان إيماننا مثل إيمانهم ولم يجعل لنا من الثواب ما جعل لهم؟.

قال العالم: قد أعظمت المسألة ولكن تثبت في الفتيا، ألست

تعلم: أن إيماننا مثل إيمانهم لأنا آمنا بكل شيء آمنت به الرسل ولهم بعد علينا الفضل في الثواب على الإيمان وجميع العبادة.

لأن الله تعالى كما فضلهم بالنبوة على الناس وكذلك فضل صلواتهم وبيوتهم ومساكنهم وجميع أمورهم على غيرها من الأشياء.

ولم يظلمنا ربنا إذ لم يجعل لنا مثل ثوابهم وذلك أنه كان إنما يكون الظلم إذا نقصنا حقنا فأسخطنا.

فأما إذا زاد أولئك ولم ينقصنا حقنا وأعطانا حتى أرضانا فإن ذلك ليس بظلم ولم يظلمنا، والأنبياء والرسل لهم الفضل في الدنيا على جميع الناس لأنهم القادة وهم أمناء الرحمن.

ولا يدانيهم أحد من الناس في عبادتهم وخوفهم وخشوعهم وتحملهم المؤونات في ذات الله وفي جميع أمورهم.

وإنما أدرك الناس بإذن الله الفضل بهم فلهم مثل أجور من يدخل الجنة بدعائهم.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أنه ليس بمنكر أن يتماثل الطاعات في الجنس ويتشابه ثم يتزايد الثواب عليها وذلك أن العلم بالثواب على الطاعة مدرك بالخبر وليس ذلك مستحقًا على الله تعالى بل الجزاء عليها فضل آخر.

كما كان التوفيق منه لها فضلاً أولاً، وإنما وصل المؤمن بتوفيقه إلى طاعته تفضلاً منه وهو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1]، وقال

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٣.

تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ ﴾(١).

وقال المسلمون للداخل في الإسلام من الكفر: الحمد لله الذي هداك إلى الإيمان ومن عليك بالإسلام.

فثبت أن الإيمان عطاء من الله تعالى وفضل ونعمة وإحسان وكذلك الجزاء عليه فضل.

إلا ترى أنه قال تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾(٢).

وأخبر عن زيادة فضله على الأنبياء صلوات الله عليهم حيث اختارهم على العالمين، وأخبر أنه اصطفاهم واجتباهم وفضلهم فيما أتاهم من النبوة والرسالة من غير استحقاق منهم لها بعمل.

كذلك الأنبياء فضلوا على غيرهم في الثواب وإن تجانس إيمانهم وإيمان غيرهم من طريق الإيمانية، وإن كل واحد من المؤمنين فقد آمن بما آمن به المؤمنون.

وإذا كان الثواب من الله تعالى فضلاً، ولم يكن كفاء العمل ولا جزاء عليه على قدره استحقاقاً، ولا كان ذلك موضوعه في الأصل وكان للمفضل أن يتفضل على واحد بأكثر مما يتفضل به على غيره.

ولا يكون ذلك داخلاً في حد البخس والظلم كان له أن يحول العطاء للنبيين في الثواب بأكثر مما يعطي غيرهم من الثواب على إيمانهم.

ويكون ذلك الفضل في الآخرة بالثواب كالفضل في الدنيا بحكم النبوة والرسالة والتقديم على غيرهم.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٧.
(٢) سورة الروم: الآية ٤٥.

وأيضًا: فإنه وإن كان الثواب استحقاقًا على العمل فإن أعمال المرسلين أحسن من أعمال المؤمنين الذين ليسوا بمرسلين خصوصًا من خصوا بالعصمة ومن حيث كلفوا من العبادة الشاقة ما لم يكلف غيرهم من المؤمنين.

وقصد المعترضين عليهم بما سلم غيرهم من أكثرها، وكان صبرهم على تحملها ومكابدتهم في مجاهدتهم مما يزيد في أعمالهم كل أعمال غيرهم.

فلم ينكر أن يكون ثوابهم أكثر لأجل أن طاعاتهم أكثر وعباداتهم أشق وأفضل لا من حيث التزايد في إيمانهم وفي إيمان غيرهم.

وإذا كان كذلك فكان لفضل ثوابهم وجه يرجع إلى فضل أعمالهم وفضل طاعاتهم، صح أن يقال ثوابهم أكثر ودرجاتهم في الجنة أرفع وإن كان إيمانهم كإيمان غيرهم.

ويمكن أيضًا: أن يكون ثوابهم أكثر لأجل أنهم لما جعلوا الأمناء وقدوة الخلق والمتدينين بالرسوم الحسنة والشارعين للأخذ بمكارم الأخلاق، جعل لهم الفضل في ثوابهم بما لهم من أعمالهم وبما اقتدى غيرهم بهم، فدعوا لهم فأجيبت أدعيتهم.

فهم ينالهم من إجابات أدعية الداعين المستنين بسنتهم الجميلة المتابعين بآثارهم الحسنة فحصلت لهم زوائد الدرجات والثواب بذلك، كما قال عز وجل: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾[1]، وكما قال ﷺ: «من سن سنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة».

---

(١) سورة يس: الآية ١٢.

والسنن الحسنة كلها وجملتها مأخوذة منهم وهم الشارعون لها المتدنون لها، وبذلك شرفهم الله تعالى وفضلهم حيث شرع ذلك على ألسنتهم وجعل الخلق لهم متابعة وتعبدًا عنهم بالصلوات عليهم ووعدهم في ذلك الإجابة.

هذا وما أشبهه هو الذي كان لأجله ثوابهم أكثر وأزيد وإن كان إيمانهم كإيمان غيرهم.

هذا على مذهب من يجعل الثواب جزاء على الأعمال واجبًا حقًا من جهة الخبر ويقول إنما يزيد ثواب من زاد عمله.

فأما على الأصل الذي بدأنا به أن الثواب فضل من الله تعالى وله أن يتفضل على واحد بما لا يتفضل على غيره، ولا يكون ظالمًا ولا بخسًا ولا بخلاً لما لم يجب عليه شيء من ذلك، وإنما تجب صفة النقص والعيب بترك الواجب عليه ومنع المستحق.

فأما المتفضل به فالتزايد فيه لا يقضي بخلاً إذا فضل واحدًا في العطاء الذي هو الثواب في الآخرة كما فضل بعضًا على بعض في الدنيا في الرزق.

وفي الأجل والخلق والتمكن في المنافع ولم يمكن يمنع من منعه مثل ما أعطي غيره ظالمًا ولا بخيلاً.

وعلى كل الوجهين يصح الجواب عن ذلك ولا يوجب بتساوي إيمانهم مع إيمان المؤمنين يساويهم في الثواب.

فصل آخر في ذلك

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: لقد وصفت العدل فأوضحت فجزاك الله الجنة.

ولكن أخبرني هل تعلم من المعاصي شيئًا يعذب الله عنه فلا يغفر غير الشرك أو تزعم أنها كلها مغفورة، فإن زعمت أن بعضها

مغفور فما المغفور منها؟.

قال العالم: ما أعلم شيئًا من المعاصي به يعذب الله عليه غير الشرك،وما أستطيع أن أمضي الشهادة على أحد من أهل المعاصي من أهل القبلة أن الله معذبه ألبتة عليها غير الإشراك بالله.

وقد علمت أن بعضها مغفور ولا أعرفها لقول الله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[1].

فلست أعرف جميع الكبائر ولا السيئات التي تغفر والتي لا تغفر. لأني لا أدري لعل الله يغفر ما دون الشرك من المعاصي كلها لأنه قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2]، فلست أدري لمن يشاء المغفرة منهم ولمن لا يشاء.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أنه قد صرح رحمه الله بخلاف مذهب الخوارج والمعتزلة، فاعلم ذلك لأنهم يقولون: بأن صاحب الكبائر لا يغفر له كبائره وإن لم يكن شركًا وإنه مخلد في النار أبدًا إذا مات عليها.

فأما الخوارج فإنهم قالوا لكل معصية كفر ومن أتى معصية صغرت أم كبرت من أهل القبلة فإنه خالد مخلد في النار وأحالوا أن يغفر الله له ذلك.

وقال المعتزلة المعاصي ضربان صغائر وكبائر.

فأما الصغائر: فهي مغفورة لمن اجتنب الكبائر قطعًا وأحالوا التعذيب عليها مع اجتناب الكبائر.

وأما الكبائر: فإنهم زعموا أن من ارتكب كبيرة من أهل

---

(١) سورة النساء: الآية ٣١.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٨.

القبلة ومات عليها فإنه مخلد في النار ولا يغفر الله أبدًا ومنهم من أوجب ذلك من طريق العقل، ومنهم من أوجب من طريق الخبر.

وقال أهل الحق: إن كل معصية ليست بشرك فإنها داخلة تحت المشيئة وتعلقوا بعموم قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾(١) ولم يخص كبيرة من صغيرة.

فوجب أن كل ذنب دون الشرك فأمر صاحبه موكول إلى الله تعالى إن شاء غفر وإن شاء عذبه.

ومن ههنا لم يمكن أن نقطع الشهادة على أحد من أهل المعاصي أن يعذبه الله لا محالة، وإن لم نقطع أيضًا أنه يغفر له لا محالة، من أجل أن الله تعالى علق ذلك بالمشيئة فصار مهما اعتقد منه ترك القطع بتعذيبه لا محالة ورجونا له المغفرة.

وأن نكون ممن شاء الله ذلك وخفنا عليه العقوبة غير أنها وإن كانت فإنها عقوبة منقطعة ولابد أن توصل إليه الثواب على أعماله الحسنة وعلى إيمانه بقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾(٢).

يعني يرى ثوابه، وقال: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم ﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾(٥).

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٢) سورة الزلزلة: الآية ٧.
(٣) سورة آل عمران: الآية ٣٠.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٩٥.
(٥) سورة التوبة: الآية ١٢٠.

فإن قيل ما أنكرتم إن معنى قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1] إذا تاب قيل هذا خطأ. لأن الشرك الذي أخبر أنه لا يغفر مغفور بالتوبة وقد فصل بين الشرك وما دونه وحكم حكمًا جزمًا أنه لا يغفر الشرك فعلم أن ما دونه مغفور لمن يشاء بغير توبة لثبوت فائدة الفصل بين الشرك وغيره.

فإن قيل: فهلا قلتم أن معنى قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2] إنما أراد به الصغائر التي يغفرها باجتناب الكبائر لدلالة الآية الأخرى وهو قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[3].

قيل هذا لا يصح على أصولهم أولاً. لأن الصغيرة مغفورة لتجنب الكبائر قطعًا عندكم من غير استثناء وتعلق المشيئة حتى زعمتم أنه لو عذب عليها مع اجتناب الكبائر لم يجز ولم يحسن.

وأيضًا: فإن الله تعالى لم يخص ما دون الشرك بعضًا دون بعض وما دون الشرك كبائر وصغائر وعموم اللفظ يوجب استواءهما في الدخول تحت المشيئة لا وجه لتخصيص بعضها دون بعض.

فأما قوله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[4] فالمراد بالكبائر هنا الكفر بالله والشرك به وعلى نظير الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾[5].

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٣) سورة النساء: الآية ٣١.
(٤) سورة النساء: الآية ٣١.
(٥) سورة النساء: الآية ٤٨.

فإن قيل أليس قد قال في هذه الآية ﴿ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[١] ولم يذكر المشيئة وذكرها في الآية الأخرى فهل دل ذلك على أن السيئات ههنا هي الصغائر المغفورة قطعًا باجتناب الكبائر.

قيل له لا يجب ذلك بل تقدير قوله: ﴿ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ إن شئت بالآية الأخرى.

وإذا أطلق الكلام في موضع وقيل مثله في آخر كان مطلقه محمولاً على مقيده وخاصة إذا كان في حكم واحد.

الا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾[٢]، فإنه محمول على قوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[٣]، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[٤].

ولم يذكر الله بعد ذكرهن ولكن المراد والذاكرات الله ولكن حذفه استغناء بذكره في الأول وهذا طريقة العرب في خطابها معروفة وعليها نزل القرآن ولما أطمع الله في تلك الآية في مغفرة ما دون الشرك لمن يشاء، كما آيس من مغفرة الشرك ثم ذكر ههنا أنه يكفر السيئات باجتناب الكبائر.

علمنا أن تلك الكبائر هي التي لا تغفر واجتنابها يغفر ما دون ذلك لمن يشاء، وليس ذلك إلا بالكفر بالله والإشراك به.

واعلم: أن قول المعتزلة في المعاصي الصغائر تقع مغفورة

---

(١) سورة النساء: الآية ٣١.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.
(٣) سورة الطلاق: الآية ٢.
(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

باجتناب الكبائر قطعًا خطأ، والمعاصي كلها عندنا كبائر وإن كان بعضها أكبر من بعض.

فيقال عند ذلك لبعضها صغائر بالإضافة إلى ما هي أكبر منها، والذي ذكره صاحب الكتاب في هذا الفصل تصريح بخلاف المعتزلة في قولهم: إن بعض المعاصي مغفور لا محالة باجتناب بعض، وبعضها معذب عليه لا محالة لأنه قال لا أعلم شيئًا عن المعاصي يعذب الله عليه ولا يغفر غير الإشراك بالله.

وهم يقولون الكبائر غير مغفورة بلا توبة قطعًا، فاعرف موضع الخلاف معهم من هذا الوجه.

وكذلك قوله لست أعرف جميع الكبائر والسيئات التي تغفر ولا تغفر وذلك تنبيه على أنه لا فضل بين كل ما دون الشرك من المعاصي في أن بعضها مغفور وبعضها غير مغفور خلافًا لهم في فضلهم بينهما.

والحق ما قاله. لأن الله تعالى لم يخص بعضًا من بعض، فإن قال وما معنى قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1].

وما وجه ذكر المشيئة ههنا فاعلم أنه لذكرها ههنا فائدتين:

أحدهما: أنه يغفر ما دون الشرك من المعاصي مجتنب الشرك تفضلاً منه لا استحقاقًا عليه. لأن المستحق عليه لا يكون فعله منوطًا بالمشيئة.

والوجه الآخر: أنه قرنه بالمشيئة ليصير الكلام بذكرها مهمًا فيقع في القلوب رغبة مع رغبة فلا ييأس العاصي فينهمك

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.

في المعصية، ولا يأمن فيأتيها آمنا على غروره.

وقد حكم الله جل ذكره قيام العبد بذكر هذه المشيئة في حال المعصية بين رجاء وخوف، فكليهما تجدد خوفه من عقوبته، وتجدد بإزائه رجاؤه لرحمته، ويزداد طاعته عند معصيته.

ولو أطلق ذلك ولم يقيده بالمشيئة كان فيه إزالة معنى الخوف والرجاء، وقد أراد الله تعالى أن يكون المؤمن له راجيًا ومنه خائفًا، فهذه فائدة المشيئة في الآية فاعلمه، إن شاء الله.

فصل آخر

ثم ذكر صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: ألست تدري لعل الله يغفر للقاتل ويعذب على النظرة فلا يغفر، أوليسا عندك بمنزلة واحدة في الرجاء لهما.

قال العالم: قد أعلم إن كان الله يغفر للقاتل فإن صاحب النظرة أجدر أن يغفر له وإن عذب على النظرة فهو على القتل أجدر أن يعذب لأنه قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[(١)] وصاحب النظرة إذا لم يقتل أتقى من القاتل.

وأما ما ذكر من الرجاء لهما فإنهما لا يستويان عندي فإني لصاحب الذنب الصغير أرجى مني لصاحب الذنب الكبير.

وأنا في ذلك أخاف عليهما جميعا، وأنا على صاحب الذنب الكبير أخوف مني على صاحب الذنب الصغير.

والقياس في ذلك: رجلان ركب أحدهما البحر والآخر ركب نهرًا صغيرًا فأنا أتخوف عليهما الغرق وأرجو لهما النجاة جميعًا، غير أني على صاحب البحر أخوف مني على صاحب النهر الصغير.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

وأنا على صاحب النهر الصغير أرجى للنجاة مني لصاحب البحر، كذلك أنا على صاحب الذنب الكبير أخوف مني على صاحب الذنب الصغير وأنا على صاحب الذنب الصغير أرجى مني لصاحب الذنب الكبير.

وأنا في ذلك أرجو لهما وأخاف عليهما على قدر أعمالهما.

فصل في شرح ذلك

اعلم: أني عرفتك فيما قبل أن الذنوب كلها كبائر، وبعضها أكبر من بعض كما تكون الدراهم كلها جيادًا، وبعضها أجود من بعض، وعليها تأويل قوله تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَنٰهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[2] أنه سمى بعض الذنوب صغيرًا بالإضافة على ما هو أكبر منه.

فالنظرة المحرمة كبيرة والزنا أكبر منها، وأكثر الكبائر الشرك بالله تعالى، وعرفناك أيضًا فيما قبل إنه لا يمكن أن يشاد إلى معصية من المعاصي مما عدا الإشراك بالله فإنها مغفورة أو غير مغفورة للمؤمنين من أهل القبلة، وإن كان ذلك داخلاً تحت المشيئة يرجى له المغفرة من الله تعالى ويخاف عليه العقوبة منه.

فأما القول بأنه إذا غفر العظيم غفر ما هو أصغر منه، وإذا لم يغفر الصغير لم يغفر ما هو أعظم منه.

فاعلم أن هذا الباب من طريق العقول لا يختلف الحكم فيه وله أن يعذب عليهما ويغفر عنهما، وأما ترتيب ذلك على وجه مخصوص فمن طريق الخبر لا من جهة العقل. وذلك ما أشار إليه

---

(١) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٢) سورة القمر: الآية ٥٣.

من قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[(١)].

وصاحب النظرة إذا لم يقتل أرجى من القاتل، وكان أكرم عند الله تعالى وأقرب إلى عفوه ورحمته.

فهذا الترتيب الذي ذكره في هذا الباب يجب أن يكون مأخوذًا من طريق الخبر. لأنه لما آيس من مغفرة الشرك بغير توبة منه وسمى الشرك ظلمًا عظيمًا، وأطمع فيما دونه وأدخل ذلك تحت المشيئة.

كان مقتضى هذا الترتيب المأخوذ من جهة الخبر. أن كل ما كان أكبر من الذنوب فهو إلى الشرك أقرب لعظمه، والخوف على صاحبه أشد، وكل ما كان أصغر فهو إلى ما دون الشرك أقرب بالإضافة إلى الشرك، وهو أرجى وأقرب إلى المغفرة على ما ورد به الترتيب في الخبر، والذي شبهه به من راكبي البحر، والنهر وإن كل واحد منهما يخاف عليه الغرق ويرجى لهما النجاة ولكن الخوف على راكب البحر أشد.

واعلم: أن هذا الترتيب مأخوذ من جهة الخبر من الذنوب لما آيس من مغفرة الشرك وأطمع فيما دونه، وكان ذلك لعظم الشرك وصغر ما دونه عنه.

فعلى ذلك ترتيب أمر الذنوب والأعمال في الصغر والكبر مرتبة عليها من جهة الخبر على ما بيناه وشرحناه لك.

وأما من طريق العقول فلا فرق بين الجميع وله أن يعذب على الأصغر ويغفر عن الأكبر ولكنه أخبر أنه لا يفعل، وإنه رتب أمر الأعمال والذنوب على ما بينا في العفو عنها والعقوبة عليها، فاعلم إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

فصل آخر

ثم ذكر صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: ما أحسن ما نقيس. ولكن أخبرني عن الاستغفار لصاحب الكبيرة أفضل أم الدعاء عليه، أو أنت بالخيار فيما بين الدعاء عليه باللعنة والاستغفار له، فتبين لي هذا كله.

قال العالم: الذنب على منزلتين غير الإشراك بالله فأي الذنبين ركب هذا العبد فإن الدعاء له بالاستغفار أفضل، وإن دعوت عليه باللعنة لم تأثمْ.

وذلك بأنه إن ركب ذنبًا منك فغفرت عنه ولم تدع عليه كان أفضل وإن ركب ذنبًا فيما بينه وبين خالقه بعد أن لا يشرك بالله شيئًا فرحمته ودعوت له بالمغفرة لحرمة الشهادة هذا أفضل.

وإن دعوت عليه بالهلاك لم تأثم، وذلك بأنك تقول يا رب خذه بذنبه، وإنما تكون آثمًا إذا أنت قلت يا رب خذه بغير ذنب كان منه.

والاستغفار له أفضل الخصلتين.

أما واحدة: فلأنه مؤمن.

والآخر: أنك لا تستيقن بأن الله تعالى معذبه.

ولو استيقنت إن الله معذبه لكان حرامًا عليك الاستغفار له، وقد نهى الله تعالى أن يستغفر لمن أوجب له النار، والذي يستغفر لمن قال الله أنه يعذبه يسأل ربه أن يخلف قوله كالذي يقول يا رب لا تمتني بواحدة، وقد قال الله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[1].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨٥.

فالدعاء لأهل هذه الشهادة بالمغفرة أفضل لحرمة هذه الشهادة، والإقرار بها لأنه ليس شيء يطاع الله فيه أفضل من الإقرار بهذه الشهادة.

وجميع ما أمر الله تعالى به من فرائضه في جنب الإقرار بهذه الشهادة أصغر من البيضة في جنب السموات السبع والأرضين السبع وما بينهن.

فكما أن ذنب الإشراك بالله أعظم كذلك أجر الشهادة أعظم.

وقد ذكر الله تعالى في تعظيم ذنب الإشراك بالله ما لم يذكر من تعظيم شيء من الأعمال السيئة لأنه قال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[1] لم يقل مثل ذلك لشيء من الأعمال السيئة.

وقال: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾[3] ولم يقل شيئًا من هذه الآيات في القتل وما دونه.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم أنه رحمه الله قد صرح في هذا الفصل بمخالفة المعتزلة في مواضع تأبى منها: إجازته الاستغفار لصاحب الكبيرة، والمعتزلة يأبى ذلك لأن صاحب الكبيرة عندهم غير مغفور له على كل حال، كما أن صاحب الشرك غير مغفور له

---

(١) سورة لقمان: الآية ١٣.
(٢) سورة الحج: الآية ٣١.
(٣) سورة مريم: الآيتان: ٩٠، ٩١.

فلا يكون لسؤال الاستغفار له وجه.

والثاني: أنه قد سمي صاحب الكبيرة مؤمنًا والمعتزلة تأبى ذلك وتزعم أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر.

والثالث: أنه قال إن مغفرة الكبائر إنما آيسنا منها من طريق الخبر كما أيسنا من بقاء حياة النفوس في الدنيا مع جوازها لولا ورود الخبر بأن كل نفس ذائقة الموت.

وقال بعض المعتزلة: لا يجوز العفو عن الكفار في العقول أيضًا، فأما الاستغفار للمذنبين فهو شفاعة لهم، وذلك مندوب إليه مرغوب فيه، وأما الكفار فإنهم لا مغفرة لهم ولا معنى للشفاعة فيهم.

وقد كان استغفار إبراهيم صلوات الله عليه لأبيه عن موعدة وعدها إياه، فلما تبين لإبراهيم أنه عدو كافر شقي لا يؤمن بالله تبرأ منه وتلك الموعدة ما أخبر عنه في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَـٰمٌ عَلَيۡكَ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]، وأكد الله تعالى تحريم ذلك بقوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3].

والصلاة من الرسول ﷺ استغفار فمنع من ذلك فدل على أنه لا استغفار للكفار كما لا مغفرة لهم.

ولما كنا نرجو مغفرة الله تعالى لأهل الذنوب من أهل القبلة ولم يؤسنا الله تعالى من مغفرتهم، كان للاستغفار له وجه يصح.

وقد نبهنا الله تعالى إلى ذلك وأمرنا بالاستغفار لإخواننا

---

(١) سورة مريم: الآية ٤٧.
(٢) سورة الشعراء: الآية ٨٦.
(٣) سورة التوبة: الآية ٨٤.

الذين سبقونا بالإيمان، فدل ذلك على فساد قول المعتزلة والخوارج: أنه لا يجوز أن يغفر لهم وأن يستغفر لهم.

وأخبر الله تعالى عن الملائكة صلوات الله عليهم أنهم يستغفرون للذين آمنوا ويقولون في دعائهم لهم: ﴿ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝ ﴾[1]، وهذا يدل على أنهم يدعون لأهل الذنوب بالمغفرة لأن من لا ذنب له فهو آمن من عذاب الجحيم.

واعلم: أنه لا شك أن الاستغفار لأجل المسلم المذنب أفضل من الدعاء عليه وإن كان لا إثم في الدعاء عليه، وقد قال ﷺ: «لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه المسلم ما يرضى لنفسه» فدل على أن الدعاء أفضل.

لأنه الذي يرضاه لنفسه وهو إجماع المسلمين لأنهم يصلون على جنائز المذنبين من أهل القبلة ويدعون لهم ويستغفرون.

فدل ذلك على فساد قول الخوارج والمعتزلة أنه لا يغفر لصاحب الكبيرة بغير توبة.

فأما اللعنة على المؤمنين. فمن أصحابنا من لم يجوز ذلك وقال إن اللعنة على الكافرين، ألا تراه قال: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾[2].

وقالوا معنى اللعن هو الإبعاد عن الثواب والله تعالى وعد المؤمنين بالثواب، وذنب المؤمن لا يحبط ثوابه ولا يبطله.

فوجب أن يكون واصلاً إليه لا محالة وكذلك لا يجوز لعن من ليس بكافر من المؤمنين، ومن أصحابنا من قال يجوز أن يلعن على ذنبه.

---

(١) سورة غافر: الآية ٧.
(٢) سورة هود: الآيتان: ١٨، ١٩.

والمراد بذلك أن يؤاخذ به ويعاقبه عليه وذلك مما هو مخوف عليه فيه وإن كان يرجى له المغفرة.

فأما قوله رحمه الله: إن الاستغفار له أفضل الخصلتين: أحدهما: أنه مؤمن والآخر أنا لا نستيقن إن الله تعالى يعذبه وإنما نفى أن يستغفر للكفار، وقد بينا وجه ذلك، ووجهه أيضا ما ذكر أن حرمة شهادته وإقراره عظيم، وهي أعظم من حرمة كل طاعة وفريضة.

فاعلم: أنه إنما أراد بذلك فرائض الطاعات الظاهرة، فأما المعرفة والإخلاص والإيمان واليقين فأفضل من الإقرار.

وقد روى في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «الإيمان بضع وسبعون بابًا أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله».

وأراد بذلك شرائع الإيمان وفرائضه الظاهرة، على الجوارح الظاهرة.

وجعل أعلى ذلك الشهادة والإقرار بالوحدانية وكان من حرمة هذه الشهادة الظاهر أن حقن ماله ودمه معلق بها.

وكذلك إدخاله في جملة المؤمنين ليكون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ولا طاعة تنوب مناب ذلك ويعمل عمله باتفاق.

فلا ننكر أن يكون الاستغفار له أفضل والدعاء أحسن لتعظيم حرمته في إقرار شهادته بالتوحيد، ولأنه لما كان ضده من الإنكار والإشراك أعظم ما يكون من الظلم، وكان هو ضده كان أعظم ما يكون من الطاعات الظاهرة بالجوارح.

وإذا كان ذلك كذلك ولم يعظم الله أمر ذنب كتعظيمه أمر الشرك فعلم أن هذه من الإقرار بالشهادة والتوحيد أعظم طاعة من الظاهر.

وكذلك قال: إن الاستغفار للمذنب أفضل لأجل حرمة هذه الشهادة التي هي مقر عليها، ولأنه لم يتيقن أنه لا يغفر له كما تيقنا أن الكفار لا يغفر لهم، وقد أجمع المسلمون على استحباب دعاء المؤمنين والمؤمنات على الإطلاق ويدخل في ذلك المذنب وغيره.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: ما تزديني في إلا رغبة في مذاكرتك فجزاك الله خيرًا عن جميع المؤمنين، ما أحسن قولك ورأيك وسيرتك في محسنهم ومسيئهم وأعرفك بفضلهم وأرحمك بهم.

ولكن أخبرني هل يفضل أهل العدل بعضهم بعضًا في قولهم في أهل القبلة؟.

قال العالم: أما أهل العدل. فقولهم في تعظيم حرمات الأمة واحد، غير أن بعضهم أفضل من بعض في العلم والحجج في تعظيم حرمات الأمة والدعاء لهم وتحمل المؤنات لهم فيه وشدة الاهتمام بفساد الأمة والبحث عن تعظيم حرماتهم والذب عنهم كمثل تعظيم أهل عسكر بحضرة العدو.

وقد اجتمعت كلمتهم وأيديهم على عدوهم، غير أن بعضهم يفوق بعضًا في العلم بالقتال والحرب والمكابدة وبذل السلاح والمال والتحريض للأصحاب على القتال.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أنا عرفناك قبل. أن المؤمنين يفضل بعضهم بعضا في أفعالهم وأحوالهم وأقوالهم في إيمانهم، فإن الأنبياء صلوات الله عليهم أكثر محنا وبلاء، وعباداتهم أشق ومؤناتهم أعظم، وعلى ذلك الأمثل فالأمثل.

ويمكن أن يكون ذلك ليعتبر به ويرجو عن المعاصي، ويعلم أن كل نبي على البلاء أصبر وللمكاره أحمل فهو أحق بالتعظيم، وقد أخبر الله تعالى عن الرسل أنه فضل بعضهم على بعض.

وقال في قصة بني آدم: ﴿ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾(١)، وقال عز من قائل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾(٢) فإن التفاضل بين المؤمنين كالتفاضل بين النبيين والمرسلين.

فمن كان من الأمة في العلم راسخًا وبالحق عاملاً وللحق قائلاً وعنه دافعًا، كان من أفاضل المؤمنين فلا ننكر تفاضلهم في أعمالهم وأحوالهم وإن أنكرنا تفاضلهم في إيمانهم وأيمانهم وتصديقهم على ما بينت قبل.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب، قال المتعلم: هذا لعمري ما أعرفه من القياس، لكن أخبرني هل يكون المؤمن إذا ركب الكبائر لله عدوا؟

قال العالم: إن المؤمن لا يكون لله عدوًا، وإن ركب جميع الذنوب بعد إذ لا يدع التوحيد، وذلك بأن العدو يبغض عدوه بالمنقصة، والمؤمن قد يركب العظيم من الذنوب، والله في ذلك أحب إليه مما سواه.

وذلك بأنه لو خير بين أن يحرق بالنار أو يفتري على الله تعالى من قلبه لكان الاحتراق بالنار أحب إليه.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٠.
(٢) سورة البينة: الآية ٧.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أنه لا يجوز أن يقال للمؤمن الفاسق أنه عدو لله تعالى من قبل أن عدو الله من فعل عداوته ومن فعل عداوة الله تعالى فقد ناصب الله تعالى وأبغضه.

والمؤمن وإن ارتكب كثيرًا من الذنوب فإنه محب لله تعالى معتقدًا لتعظيمه منن الله، وإنما يعصيه لغلبة هواه وشهوته عليه، وليس يعصيه جحدًا ولا استجلالاً ولا استكبارًا عليه.

والمعصية إذا رجعت عن هذا الوجه لم يكن العاصي بها معايا لمن عصاه، وإنما المعادي من يرى معصيته لمن عصاه حقًا، ويبغضه ويبغض مواليه ومحبيه.

والمؤمن يرى ذنبه معصيته لله تعالى، يخاف عليها ويرجوه فيها، ويأمل أن يفسح له في العمر ويتوب، ويرى التوبة منها فريضة، ويعلم أنه عاصي مقصر.

ويعتقد وجوب حق الله تعالى عليه في طاعته، ويرى الذنب الذي أتاه تقصيرًا منه وعيبًا عظيمًا عليه فيه.

ومن كان بهذه الصفة لم يجز أن يسمى عدوًا لمن عصاه، وهو معه على هذه الصفات من تعظيم حقه واستقصار نفسه وميله في ذلك.

كما قال ووصف بأنه لو خير بين أن يحرق بالنار أو يفتري على الله تعالى من قلبه لكان الاحتراق بالنار أحب إليه من ذلك من حيث أنه يواليه ويحبه، ويرى حقه ويوجب تعظيمه.

وقد قيل في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[1]،

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٥.

إن معناه أنهم يحبونه مع ما ينزل بهم من المكاره والمشاق ويكلفهم من العبادات الشاقة.

ويرون في ذلك نجاتهم وخلاصهم وأن من أحب غيره إذا لقى منه مكروها فر منه وزال حبه له، والمؤمن يحب ربه أن يلقاه في مكروه ومشقة فلذلك كان المؤمن أشد حبًا لله من محبة من عبد غيره لهم.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله تعالى، قال المتعلم: إن كان الله أحب إليه مما سواه فلم يعصيه، وهل يكون أحد يحب آخر فيعصيه فيما يأمره.

قال العالم: نعم قد يحب الوالد ولده وربما عصاه، وهذا المؤمن فإن الله تعالى أحب إليه مما سواه وإن عصاه، وإنما يعصيه لأن الشهوة ظاهرة غالبة، وإنما تغلب عليه الشهوات.

فإنه ربما كان الرجل عاملاً فينزع عن عمله، فيعذب بأنواع العذاب ثم إذا ترك رجع إلى عمله إن قدر عليه، والمرأة ما تلقى في نفاسها ثم إذا قامت طلبت الولد.

قال المتعلم: قد قلت ما يعلم من غلبة الشهوات. لأنه كم من عابد قد صرعته الشهوات، وآدم وداود صلوات الله عليهما منهم.

ولكن أخبرني عن هذا المؤمن أيركب المعصية وهو يعلم أنه يعذب عليها؟.

قال العالم: ما يركبها وهو يعلم أنه يعذب عليها ولكن يركبها بخصلتين:

أما واحدة: فإنه يرجو المغفرة.

وأما الأخرى: فإنه يأمل التوبة قبل المرض والموت.

قال المتعلم: ويقدم على ما يخاف أن يعذب عليه.

قال العالم: نعم ربما يقدم الرجل على ما يخاف أن يضره من طعام أو شراب أو قتال أو ركوب البحر.

ولولا ما يرجوه من النجاة من الغرق إذا ركب البحر والظهور إذا قاتل ما أقدم على القتال ولا ركب البحر.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أن معنى محبة العبد لله تعالى في الحقيقة يرجع إلى محبة تعظيمه وإجلاله. لأن ذاته مما لا يصح أن يكون محبوبة على الحقيقة، كما لا يصح أن يكون مراده، والمحبة هي الإرادة، والإرادة لا تتعلق إلا بالحوادث.

وإن كان قد جرى في كلام الناس في العرف والعادة بينهم أن فلانًا يحب فلانًا، فالمراد به يحب منافعه وإجلاله وتعظيمه.

وكل ما ورد به اللفظ في القرآن والسنة فكذلك، أيضًا هو محمول على مثل هذا المعنى على الحقيقة لا يجوز عليه ذلك لاستحالته بل يراد إنعامه وإحسانه، ويحب إجلاله وإعظامه وطاعته وعبادته.

وكذلك القول بمحبة الولد لوالديه لأنه لا يصح أن يزيد الباقي وما هو كائن أن يكون موجودًا، لا على معنى أنه يحب بقاءه ويحذر أن يفنى ويريد نفعه والانتفاع به.

هذا هو حقيقة معنى محبة الولد لوالده وهو كلام متوسع فيه قد فهم معناه ويعرف فأغنى عن بقية الكلام، فجرت العادة فيه على إطلاقه توسعًا ومجازًا.

وإذا كان كذلك لم يفاد وجود العصيان منه لأنه وإن خالف أمره فإنه لم يخالفه على الاستحلال والجحد والاستكبار.والبغض والمعاداة والمناصبة فقدر وقوع المعصية على هذا الوجه لا يمنع من وجود المحبة له على محبة إجلاله وتعظيمه بل العاصي له من المؤمنين، في المعصية راج لرحمته خائف من عدله.

وذلك بين محبة إجلاله وإعظامه وإذا لم يتناقض العيان حتى يوجد المعصية من المحب له إذا كانت المعصية واقعة على الوجه الذي ذكرنا، بذلك بانت معصية المؤمنين ومعصية الكافرين.

لأن الكافر يعصيه مستحلاً للمعصية، جاحدًا لحقه، مبغضًا لأمره، جاهلاً به وبحكمه، والأصل في ذلك معصية آدم صلوات الله عليه ومعصية إبليس.

فإن آدم عليه السلام عصى ربه غير جاحد لحقه ولا منكرًا لحكمه ولذلك قال في وصفه: ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾[1] أي فصل إلى المخالفة وعزمًا على الإصرار عليها.

وأما معصية إبليس فإنه معصية المستكبرين الجاحدين المتنعين من الطاعة بقصد وعزم بل يكون معترفًا بربوبيته مصدقًا له في وعده ووعيده، يخاف عذابه ويرجو رحمته.

وكان سبيل في ذلك سبيل ما ظل حقًا وجب عليه ألا يقال له كفر حقه، وإن قيل إنه ماطله وقصر فيه.

وإذا كان هذا هكذا كانت المعصية لله تعالى كفر به إذا كانت واقعة على هذا الوجه الذي بينا وبطل أن يكون كل معصية كفر كما بطل أن يكون كل معصية جحدًا له وإنكارًا وجهلاً به وتكذيبًا له.

ولو كان الأمر كما قالته الخوارج كان كل من عصى الله

---

(١) سورة طه، الآية ١١٥.

تعالى على أي وجه عصاه مرتدًا عن الدين كما كان كافرًا بها، ولو كان كذلك بطلت مناكحته وموارثته ووجب أن لا يدفن في مقابر المسلمين وأن لا يصلى عليه ولا يستغفر له لأن ذلك حكم الكافر المرتد.

ولما أجمع المسلمون على خلاف ذلك دل على أنه ليس كل معصيته لله كفرًا به.

وأما ما ذهب إليه جهم بن صفوان فاعلم أن الجاهل بأن الله موجود فإنه لا يكون إلا كافرًا، واختلف أصحابنا في ذلك.

فمنهم: من قال جملة بأن الله موجود كفر به لأنه يجحده وينفيه ويعتقد بطلانه وعدمه.

ومنهم: من قال مع الجهل به يكون كفر [...][1] له وهو اعتقاده لتكذيبه وتكذيب رسله فيما أتت به من الله تعالى.

ويسمى الجاهل بالله تعالى كافرًا به من حيث أنه يقارن جملة اعتقاده لتكذيب الرسل بما أتت به من عند الله تعالى.

فأما ما ذهب إليه بعض المعتزلة في معنى الكفر: أنه معصية عليها عقاب عظيم هو خطأ من قبل أن معنى الكفر يرجع فيه إلى اللغة واستعمال أهلها على ما استعملوه فيه قبل ورود الوعيد والعقاب عليه، والعلم بعظم عقابه بعد العلم بأنه كفر وذلك يوصل إليه بأخبار الرسل.

ومعنى اسم كفر يوصل إليه من جهة أهل اللغة فبطل أن يقال أن يميز اسم الكفر ما يكون عليه عقاب عظيم.

على أن الفسق عندهم إذا مات عليه الفاسق الذي ليس بكافر ولا مؤمن عندهم عليه عقاب عظيم، وهم لا يسمونه كفرًا.

---

(١) كلمة غير مقروءة في الأصل.

بل يقولون أنه منزلة بين الكفر والإيمان، ولأجل ذلك سموا معتزلة لما اعتزلوا إجماع الأمة في هذه المسألة.

فقالوا صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، فاسق والفسق منزلة بين الكفر والإيمان.

وبطل أيضًا: قول الكرامية: إن الكفر هو إنكار اللسان من قبل أنه يوجد ذلك في حال الإكراه ولا يكون المكره على حال إظهار كلمة الكفر كافرًا. ألا تراه تعالى قال: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾[1].

فمنع أن يسمى كافرًا مع إنكار لسانه إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان واتبع ذلك بقوله: ﴿وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾[2].

فبين: أن الكفر في القلب وأن من اعتقد بقلبه كان هو الكافر دون من يقوله باللسان وإن لم ينضم عليه قلبه.

ولما كان الإيمان الحقيقي بالقلب كان الكفر أيضًا به لأنه ضده والضدان يتعاقبان على محل واحد.

ألا ترى أن العمى لما كان في العين كان البصر في محله، وكذلك كل عرض في محله فضده يضاده فيه لا في غيره.

ولما أضاف الله جل ذكره الإيمان إلى القلب في كتابه حيث ذكره ولم يضفه إلى اللسان في شيء منها دلت على أن الكفر في القلب أيضًا.

ألا تراه قد وصف الكافرين فقال: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[3] قلوبهم منكرة، والكفر هو إنكار القلب لا إنكار اللسان.

---

(١) سورة النحل: الآية ١٠٦.
(٢) سورة النحل: الآية ١٠٦.
(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٣.

فإن قيل: ألستم تسمون المنكر بلسانه في التوحيد والرسالة كافرًا، فهل يدل على إنكار اللسان كفر؟. لأجل أن المنكر بلسانه على وجوه، فإذا كان مكرهًا عليه لم نسميه كافرًا؟ وإن جرى على لسانه سهوًا و غلطًا لم نسميه كافرًا؟.

ألا ترى: أنه لو نطق المبرشم أو النائم بكلمة الكفر لم نسم واحدًا منهما كافرًا فأما إذا تكلم به طوعًا وقد سلم من هذه العوارض سميناه كافرًا لأجل إنكار لسانه.

ولكنه لأنه إذا جرى عليه ذلك على هذا الوجه لم يكن إلا مختارًا له قاصدًا إليه ومعتقدًا له، فكان كفره في إنكاره بقلبه واعتقاده، لا في لفظه ولسانه، ثم سمينا لفظ لسانه كفرًا على معنى أنه صدر عن كفر قلبه نظير ما تقدم ذكره في الإيمان.

إذا أقر بلسانه غالطًا أو ساهيًا أو مكرهًا لم يحكموا بإيمانه، وإن أقر طوعًا وسلم من الآفات سميناه مؤمنًا، لما ظننا أنه معتقد له مخلص فيه وإن كان إيمانه هو اعتقاده وإخلاصه وتصديقه.

وسمي لفظ لسانه إيمانًا على معنى أنه صدر عنه وانتسب إليه وتعلق به نظير ما سمى الله لما يظهرون من الخلاف عداوة وبغضًا.

قال الله عز وجل: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾[1] وهما في القلب لا يظهران وإنما يظهر أساسهما فسميا باسمهما لما بينهما من الانتساب والاتصال.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله. قال المتعلم: هذا عدل معروف أن يسمى الرجل جاحدًا بما يجحد ومصدقًا بما يصدق ومسيئًا بما يسيء ومحسنًا بما يحسن.

---

(١) سورة الممتحنة: الآية ٤.

ولكن أخبرني عمن يوصف بالتوحيد غير أنه يقول أنا كافر بمحمد ﷺ؟.

قال العالم: هذا لا يكون وإن سميناه كافرًا بالله كاذبًا. بما يقول إنه يعرف الله تعالى، ويستدل على كفره بالله بكفره بمحمد ﷺ لأنه من كفر بالله كفر بمحمد، ومن قبل كفره بمحمد كفر بالله.

كما أن النصارى من كفرهم بالواحد الذي ليس له ولد زعموا أن الله تعالى ثالث ثلاثة.

وكذلك اليهود من كفرهم بالغنى الذي لا يفتقر والجواد الذي لا يبخل والرب الذي ليس له ولد، والملك الذي ليس له شبيه، زعموا أن الله فقير ويد الله مغلولة وعزير ابن الله والله على صورة شيث ابن آدم.

وكذلك الذين اتخذوا النيران وسجدوا للشمس والقمر، وقد قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1].

فمن زعم أنه يعرف الله ويكفر بمحمد ﷺ استدللنا على إنكاره الرب تبارك وتعالى بكفره بمحمد ﷺ ومثل ذلك. لو أن رجلاً زعم أنه يطيق أن يحمل عشرين نقيرًا ونحن نراه ليعجز عن النقير أن يحمله فهو عن العشرين أعجز.

ومثل هذا لو أن رجلاً قال إني أعرف أن الله تعالى حق غير أني لا أقر أن هذا الإنسان مخلوق لعرفنا أنه كاذب فيما يزعم.

لأنه لو كان يعرف الله لعرف أن كل شيء هو سوى الله مخلوق، ومثل ذلك رجل بحضرته سراج ونار ضخمة وهما عنده بمنزلة واحدة فالذي

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٥.

يزعم أنه يبصر السراج ولا يبصر النار المستعملة في الحطب الضخم لعرفت أنه كاذب لو كان يبصر السراج لكانت تلك النار الضخمة أبصر.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أن هذا الفصل يقتضي الكلام في آياته القول بأنه هل يصح أن يكون المؤمن بالله كافرًا برسوله؟ لأن الإيمان بالله غير الإيمان بالرسول؟

والذي يقتضيه هذا الكلام على طريق السؤال على ما تقدم من الكلام في آياته العدل من القول في أسماء المذنبين من أهل الدين ومباينة الخوارج في غلوهم في هذا الباب وتكفيرهم المؤمن من أهل الملة بمعصية واحدة يأتيها على طريق الشهوة والغلبة مستحرمًا لها عارفًا بوجوب حق الله تعالى فيها عليه، ومخالفة لقول المعتزلة: أن صاحب الكبيرة خارج من الإيمان وإن لم يكن داخلاً في الكفر مخلد في النار كصاحب الكفر.

وكان العدل من هذه الأقاويل قول أهل السنة والجماعة.

وهو ما أشار إليه صاحب الكتاب رحمه الله: أن المذنب من أهل الصلاة مسيء في ذنبه محسن في إيمانه يرجى له رحمة الله على إساءته وعفوه ومغفرته.

فأما ثواب إيمانه وطاعته فواصل إليه لا محالة.

وموضوع هذا السؤال على هذه القاعدة أن يقال إذا قلتم إنه مسيء بذنبه محسن بإيمانه فهل تجيزون أن يكون مسيئًا بالكفر بالرسول محسنا بالإيمان بالله تعالى.

فإن قلتم لا يجوز ذلك مع أن الإيمان بالرسول ﷺ غير الإيمان بالله فكذلك لا يجوز أن يكون مخالفًا لأمر الله تعالى عاصيًا

له مؤمنا به وما الفرق بين ذلك.

والجواب عنه: أن الإيمان بالله غير الإيمان بالرسول ﷺ وليس بمنكر من طريق العقل أن يعتقد المعتقد وحدانية الرب تعالى وصدقه من جهة أدلة العقول فإن لم يأته رسول فيكون مؤمنا بأن لم يكن رسول ويؤمن به.

فأما إذا كان الرسول فإنه غير منكر من طريق العقول أن يعرف الله بالوحدانية، فمن لا يعرف مرسلاً للرسول لأن الإيمان بأنه أرسل الرسول ليس هو الإيمان بأنه واحد صادق في أخباره لا يكذب خبره ولا يخلف وعده.

ولكن لما اجتمعت الأمة على أن منكر الرسول كافرًا بالله علمنا أنه لا يكون مؤمنا بالله كافرًا برسوله.

ولم تجمع الأمة على أن من عصى الله غير مستحل لمعصيته كافرًا به، فلذلك فرقنا بين الأمرين.

بل أجمع الأكثرون منهم على أن الإيمان هو التصديق والمعصية مخالفة الأمر وأنهما لا يتنافيان ولا يستحيل اجتماعهما، ومن الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1] فنفي إيمانهم بالله إذا لم يكونوا مؤمنين برسوله محكمين له غير شاكين في حكمه وقضائه.

فلأجل ذلك قلنا: إن الكافر بالرسول كافر بالله، والمؤمن بالرسول مؤمن بالله لأنه إذا آمن بأنه رسول الله تعالى فقد آمن بأن الله تعالى أرسله.

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٥.

وهـذا هـو معنـى قـول صـاحب الكتـاب رحمـه الله: أن الكـافر بمحمـد ﷺ كـافر بـالله مـن حيـث كفـره بمحمـد، ومـن قبـل كفـره بمحمد كفر بالله.

ولـذلك عسى أن هـذا لا يكون إشارة إلى مـا قلت لـك أن هـذا لـيس بمحـال مـن طريـق العقـول ولكنـه لمـا ورد الـنص والإجمـاع بخـلاف ذلك على أنه لا يكون كافرًا بمحمد مؤمنًا بالله.

وهـو معنـى قولـه أيضًـا: ونسـتدل علـى كفـره بـالله بكفـره بمحمـد ﷺ لأنـه مـن كفـر بـالله كفـر بمحمـد ﷺ، وقـال: ألا تـرى أن النصـارى مـن كفـرهم بالواحـد الـذي لـيس لـه ولـد زعمـوا أن الله ثالث ثلاثة.

يريـد بـذلك أن يـبين أنـه لا يجتمـع الإيمـان بـالله تعـالى مـع الكفر بمحمد، لأن محمدًا جاء بأنه ليس له صاحبة ولا ولد.

وقالـت النصـارى: لله ولـد وزعمـوا أنـه ثالـث ثلاثـة، وهـذا كفـر بـالله مـن حيـث كفـروا بمـا جاء بـه محمـد ﷺ لأنـه ممـا جـاء بـه محمـد ﷺ أن لا يكون أحد مؤمنًا بالله وهو غير مؤمن بمحمد ﷺ.

وكـذلك اليهـود لمـا كفـروا بمحمـد ﷺ اسـتدللنا بكفـرهم بـه على كفرهم بالله.

ألا تـرى أنهـم يقولـون: إن الله فقـير ويـده مغلولـة وعزيـر ابـن الله، والله تعالى على صورة ابن آدم وذلك كله كفر.

وكـذلك المجـوس لمـا اتخـذوا الـنيران وعبـدوا الشـمس كـان ذلـك كفـرًا مـنهم، وقـد قـال الله تعـالى: ﴿وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[1].

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤٧.

ومن جحد آيات محمد ﷺ كان كافرًا ومن زعم أنه يعرف الله تعالى ويكفر بمحمد ﷺ استدللنا بكفره بمحمد على إنكاره الرب تعالى.

فأما ما شهد به من زعم من يزعم أنه يطيق حمل عشرين نقيرًا وهو يعجز عن حمل نقير في أنا نعرف كذبه في دعواه لأنه إذا عجز عن حمل نقير كان عن حمل عشرة أعجز.

وأنه إنما أراد بذلك تكذيب من يقول أنه يعرف الله ويكفر بمحمد، ومن كفر بمحمد وأنكر رسالته بأن الله تعالى هو الذي أرسل محمدًا ﷺ فلو عرفه لعرفه مرسلاً وإن لم تكن المعرفة به وصفاته تقتضي المعرفة أنه أرسل محمدًا من جهة العقول، ولكنه بها نفي الله جل وعلا الإيمان عمن لم يؤمن بمحمد، علمنا بكفر من يكفر بمحمد كفره في الله لأن في ذلك موجب العقول ومقتضاها.

وصار الإيمان بالله مع الإيمان بمحمد كالأصل والفرع لا تتم المعرفة بالفرع إلا بعد المعرفة بالأصل، وقد يعرف الأصل من لا يعرف الفرع، ولما حكم الله تعالى بكفر من لا يؤمن بمحمد صار من هذا الوجه الإيمان بمحمد ﷺ كالأصل للإيمان بالله تعالى، كما أن القدرة على حمل نقير دليل على حمل ما هو أكثر منه.

فإذا لم يقدر على حمل النقير كان عما زاد عليه أعجز عجزًا.

وكذلك المثال الثاني الذي ذكره في هذا الباب هو قوله ومثل هذا لو أنّ رجلاً قال إني أعرف الله غير أني لا أقر بأن هذا الإنسان مخلوق، لعرفنا أنه كاذب فيما يزعم وأنه لو كان يعرف الله تعالى لعرف أن كل شيء سواه مخلوق.

واعلم أن هذا المثال أيضًا كالإدلال في الباب الذي ذكرنا وهو أنه يجرى القول في معرفة الخالق مجرى الفرع للقول بمعرفة

المخلوق، لأن العلم بالمخلوق قبل العلم بالخالق فإذا لم يعرف المخلوق فكيف يعرف الخالق.

كذلك إذا لم يؤمن بمحمد ﷺ فكيف يؤمن بالله وقد نفى الله الإيمان به عمن ليس بمؤمن بمحمد ﷺ، فإن ما ذكره أن مثل ذلك كمثل رجل بحضرته السراج ونار ضخمة وهما عنده في الدنو بمنزلة واحدة فزعم أنه يبصر السراج ولا يبصر النار الضخمة فإنا نعلم أنه كاذب لو كان أبصر السراج لكان لتلك النار الصحيحة أبصر.

فاعلم: أن إدراك العظيم كالفرع لإدراك الصغير لأنه لا يجوز أن يدرك الصغير إلا ويدرك العظيم من طريق العبادة وقد يجوز خلاف ذلك على بعض العبادة.

على أن أصلنا في إدراك كل شيء غير إدراك غيره، ولا ننكر أن يخلق الله إدراك أحدهما ولا يخلق إدراك الآخر على بعض العادة، ولكنه لما علمنا استمرار العبادة في ذلك على وجه واحد قضينا بتكذيب من يقول أن يبصر السراج ولا يبصر النار، وهما عنده في الدنو بمنزلة واحدة.

واعلم: أن هذه أمثلة متفاوتة ووجه تقاربها أنه إذا كان أحد الشيئين يجري مجرى الفرع للآخر لم يصح العلم به مع الجهل بأصله: وقد ثبت من طريق الخبر: أن الإيمان بالله لا يكون مع الكفر بمحمد ﷺ، وليس كذلك ما بنوا هذا الكلام عليه في سؤالنا أنه كما لا يصح الإيمان بالله مع الكفر بمحمد ﷺ، كذلك لا يصح الإيمان بالله تعالى مع المعصية له على أي وجه كان.

لما بينا أن ذلك لا يتنافى ولم تقم الدلالة على استحالة اجتماعهما، ولا اجتمعت الأمة على أن ذلك لا يكون.

فلأجل ذلك فرقنا بين الأمرين، وقلنا يجوز أن يكون المسيء

بدينه محسنا بإيمانه ولا يجوز أن يكون الكافر بمحمد ﷺ مؤمنا بالله على وجه من قبل الفرق بينهما.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: قد فرجت عني ولكن أخبرني عمن يقول لرسول الله ﷺ أني أعرف أنك رسول الله ولكن أشتهي أن أقتلك.

قال العالم: هذا من مسائل المتعينين وهو محال لو كان يعرف أنه رسول لله لم يشته قتله ولا موته ولا أذاه، ومثل ذلك كالرجل الذي يقول لآخر إنك أحب إلي من جميع الناس، ولكن أشتهي أن أقتلك بيدي وآكل لحمك وليس أحد من الناس يزعم أنه يوحد الله تعالى ويؤمن به وبمحمد ﷺ.

ويتناول رسول الله بمنقصة في أن يزعم أنه كان أعرابيًا أو كان فقيرًا يريد به عيبه وانتقاصه، ولو كان يعرف الله ويعرف أن محمدًا رسوله لكان الله ورسوله أجل في عينه من أن يتناول رسول الله ﷺ بذكر شيء يريد عيبه وانتقاصه.

وقد قال الله تعالى لتعظيم منزلة الرسول من أطاع الرسول فقد أطاع الله لأنه جعل الرسول قائدًا لجميع خلقه من الجن والإنس وأمينا على فرائضه وسنته، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾(١).

قال المتعلم: لقد آتيتني بالنور فنور الله طريقك يوم القيامة. ولكن أخبرني عمن يزعم أنه يعرف الله ويقول أنا أشتهي أن أقول إن لله تعالى ولدا.

قال العالم: سبحان الله وهل هذا بواحدة، هذا وأشباه ما

---

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

سألت قبل من مسائل المتعنتين ولكن كيف يقول في ميت يحتلم، فكما لا يكون الميت محتلمًا كذلك لا يكون موحد يشتهي أن يقول لله تعالى ولد تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم: أن هذه المسألة الثانية نظير المسألة الأولى وذلك أن المسلمين على أن قاتل النبي والمستخف به كافر بالله تعالى.

واختلفوا هل يكفر بنفس قتله أم يكفر بما جاء مع قتله ودل عليه قتله.

ونحن قلنا في ذلك: أن قتله ليس بكفر في نفسه ولكنه علامة للكفر في قلب قاتله، لما أجمعت الأمة على أنه كافر ودلت الدلالة على أن الكفر في القلب دون سائر الجوارح، والقتل في بعض هذه الجوارح الظاهرة.

علمنا أن نفس القتل ليس بكفر لكنهم قد اتفقوا على أنه كافر استدللنا بقتله على كفره.

وكذلك الساجد للصليب وللصنم كافر بإجماع، واختلفوا فيما كفر به.

منهم: من قال نفس السجود كفر.

ومنهم: من قال علامة الكفر، وإنما ترتب الخلاف في ذلك على حسب الخلاف في الإيمان والكفر.

فمن قال الكفر في القلب في محل الإيمان ويتعاقبان عليه فإنه يقول قتل الرسول والسجود للصليب من علامات الكفر وليس بكفر في نفسه.

ومن قال الإيمان هو الطاعات، والكفر هو بعض المعاصي،

والمعاصي كلها فإنه يقول نفس قتله كفر.

فإذا قال القائل: أنا أعرف أنك رسول الله ولكني أشتهي أن أقتلك فإنا نستدل بقوله ذلك إذا سلم من عوارض الإكراه والتعريض والسهو في كذبه في قوله: أنا أعرف أنك رسول الله.

لأنه لو صدق في معرفته أنه رسول الله، ومعرفته أنه رسول الله يقتضي عليه من إعظامه وإجلاله ما لا يصح أن تجامعه الإرادة لقتله والاستخفاف به وإهانته.

وذلك التناقض جاري مجرى قول القائل لغيره: إنك أحب الناس إلي ولكن أشتهي أن أقتلك وأكل لحمك، لأن قوله إنك أحب الناس إلى يقتضي عنه إجلاله وتعظيمه ومحبته منافعه.

فأما قال: وإني أشتهي قتلك وأكل لحمك فإنه قد نقض بآخر الكلام أوله وجمع بين المتناقضين، وأرى أن يكون ذلك محبًا لأعظم المنافع له محبته أعظم المضار عليه وذلك مجال اجتماعهما في حاله.

وكذلك إذا قال: أنا أعرف رسول الله وحقه ولكني أشتهي قتله، فكذلك حكمة في تناقض قوله ولن يجتمع الأمران لواحد في حالة واحدة حتى يكون مريدا لإجلاله وإهانته وإعظامه وتحقيره معا فى حالة.

وكذلك إذا قال: أنا أعرف الله تعالى ولكن أشتهي أن أقول إن لله ولدًا وأنه قول متناقض لأنه إذا عرف على ما يجب أن يعرف عليه اقتضى ذلك أن يعرف من وصفه أنه يستحيل له ولد.

فإذا اعتقده ولدًا أو مولودًا فلم يعرف على ما يجب أن يعرفه عليه، ولكن منزلته في هذا القول منزلة من يقول إن الميت يحتلم وذلك أن كونه محتلمًا يقتضي كونه حيًا حساسًا وكونه

ميتا يستحيل كونه حيًا حساسًا.

فإن قال قائل: المستحيل أن يجمع العلم الواحد بأنه رسول الله مع إرادته لقتله فلا يستحيل ذلك من طريق العقول.

ولكنه لما اجتمعت الأمة على أن المستخف بالنبي كافر استدللنا باجتماعهم على انتفاء إيمانه وعلمه بصدقه.

كما أن قائلاً لو قال إنه لا يدخل في هذه الدار إلا قرشي، فإن دخول الداخل في الدار علامة لكونه قرشيًا، لا أنه قرشي لدخول الدار وكذلك لما قالت الأمة من قتل النبي كافرًا ومن أراد قتله حكمنا بأنه لا يجتمع الإيمان مع قتله أو إرادة قتله لا لأن نفس قتله كفر على أصلنا أن الكفر في القلب كما أن الإيمان في القلب.

فإن قال قائل من الخوارج إن المؤمن إذا عصى ربه كفر بمعصيته كما أنه إذا قتل رسوله كفر بقتله، واستخف به كفر باستخفافه.

كذلك إذا عصاه وخالف أمره كفر به بنفس معصيته، لأن إيمانه به يقتضي عليه طاعته في كل ما أمر به.

فإذا عصاه وخالف أمره كفر به بنفس معصيته لأن إيمانه به يقتضي عليه طاعته في كل ما أمر به فإذا عصاه في شيء منها نقض ما اقتضى عليه إيمانه في الأصل فأدى إلى القول بكفره.

قيل: أما إذا عصاه لا جاحدًا مستحلاً لم يكفر به لأن الكفر هو جحده وإنكار نبوته وتكذيبه في خبره وهذا العاصي معترف بصدقه ونبوته ورسالته.

فإن قال قائل: فلم لا يجوز أن ينقسم قتله إلى أمرين:

فتارة يكون قاتلاً له مستحلاً لقتله فيكون كافرًا باستحلال قتله.

وتارة لا يكون مستحلاً لقتله ولا يكفر به كما قلتم في معصيته قبل، أما لم يحكم بكفره في قتله له لأجل قتله له ومخالفته لأمره وألا يلزم في كل مخالف لأمره أن يكون كفرًا له، وإنما حكمنا بكفر قاتل النبي بالإجماع عليه وقلنا أنه لم يكفر بنفس قتله للدليل الذي دل عليه على ما أوضحته لك قبل ولم تجتمع الأمة على أن كل من عصاه فهو كافر فتحمل الأمرين على حكم واحد وتجعل معصيته علامة على كفره في قتله فلذلك فرقنا بينهما.

فصل آخر

ثم ذكر صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: هذا لعمري كما قلت من مسائل المتعنتين وهذا محال من الكلام ولكن أخبرني عن النفاق الأول والكفر اليوم هو الكفر الأول وكيف النفاق الأول.

قال العالم: نعم النفاق اليوم وهو النفاق الأول والكفر اليوم هو الكفر الأول كما أن الإسلام اليوم هو الإسلام الأول.

وأخبرك عن ذلك النفاق الأول إنما كان التكذيب والجحود بالقلب وإظهار التصديق والإقرار باللسان وكذلك هو اليوم فيمن كان وقد نعتهم الله في كتابه فقال ردًا عليهم وتكذيبًا لهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾[1].

ولم يكذبهم بأن ما قالوه كذلك ولكنه إنما كذبهم بأنهم ليسوا في الإقرار والتصديق كما يظهرون بألسنتهم. وفيهم قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بمحمد وأصحابه بما يظهر لهم بألسنتنا من الإقرار والتصديق.

---

(١) سورة المنافقون: الآية ١.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلـم: أن مـراده بقولـه: النفـاق اليـوم هـو النفـاق الأول والكفـر اليـوم هـو الكفـر الأول والإسـلام اليـوم هـو الإسـلام الأول أن يـبين خـلاف قـول: الخـوارج والمعتزلـة في قـولهم لأنهـم زعمـوا أن الكفـر اليـوم لـيس هـو الكفـر مـن قبـل، ولا الإيمـان اليـوم هـو الإيمـان مـن قبل، وكذلك النفاق.

لأجـل أنهـم يقولـون أن الشـريعة غـيرت مـا كانـت عليـه هـذه الأسمـاء في الأول مـن معانيهـا حتـى زعمـوا أن الإيمـان اليـوم لـيس هـو الإيمـان الأول مـن قبـل، لأن الإيمـان مـن قبـل في لغـة العـرب هـو التصديق وبه نـزل القرآن وعليه ورد الخطاب.

وظـن المتمسـكون بحكـم اللغـة وهـم العـادلون عنهـا الزاعمـون أن الإيمان اليوم الطاعات والكفر المعاصي، وكذلك النفاق.

واعلـم: أن ذلـك مـنهم خطـأ لأنـا بينـا أن القـرآن نـزل علـى لغـة العـرب ولم يـتغير منهـا شـيء ولا قلـب عـن جهتهمـا، فالإيمـان اليـوم مـن التصـديق الـذي كـان الإيمـان مـن قبـل وكـذلك الكفـر هـو الإنكـار والتكذيب وهو الذي كان كفرًا من قبل.

فأما النفاق فهو أن يعتقد بالقلب كفره ويقر بصدقه باللسان.

وأصـل معنـى النفـاق مـأخوذ مـن نافقـاء اليربـوع وذلـك أن يكون لجحره بابان إذا طلب من أحدهما خرج من الآخر.

كـذلك المنـافق هـو الـذي يقـر بلسـانه وينكـر بقلبـه، فهـو بـإقرار لسـانه يشـبه المـؤمن، وبكـذب قلبـه وإنكـاره كـافر، ولم يـتغير حكـم شيء من الأسماء عما كان عليه في اللغة بعد ورود الشريعة.

وأراد بذلك أيضًا إنكار قول قوم زعموا أن كل معصية نفاق.

كما كان يذهب إليه الحسن البصري رحمه الله ويذهب إلى ما روى في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «من علامات المنافق إذا حدث كذب وإذا ائتمن خان وإذا وعد أخلف»، وكان في ذلك حتى نقل إليه عن عطاء بن أبي رباح لما بلغه عن الحسن ذلك من قوله. قال عطاء يرحم الله الحسن، إن أخوة يوسف حدثوا أباهم فكذبوه ووعدوه فأخلفوا وأنتم منهم فخانوه وكانوا منافقين، إنما معنى الحديث: من إذا حدث عن الله كذب عليه وإذا وعد الوفاء بعهده في دينه أخلف وإذا ائتمن في دين الله خان فيه بأن غير وبدل وزاد ونقص فنقل كلام عطاء إلى الحسن فرجع عن قوله ذلك ودعا لعطاء.

واعلم: أن معنى المنافق أن يظهر باللسان خلاف ما يعتقده بالقلب ويظهر بالفعل خلاف ما يضمر وينوي، فيختلف ظاهره وباطنه، وسره وعلنه.

هذا حقيقة في اللغة والشريعة قبل وبعد، لم يتغير ولم يتبدل معناه، كما لم يتغير معنى الكفر والإيمان فإذا كان المرء مصدقًا لله ورسوله بقلبه موجبًا لحقهما وعظم طاعتهما، ثم خالف في بعض أفعاله لم يسم منافقًا.

لأنه لا يرى معصيته مخالفة لله تعالى، وقد يوجب على نفسه التوبة منها ويخاف الله من عقوبته عليها، ويرجو رحمته ومغفرته.

وإنما المنافق الذي يقر بلسانه للرسول أنه صادق ويعتقد أنه كاذب، فيكون اعتقاده لكذبه كفرًا.

فما كان اعتقاد العاصي له في بعض أوامره مؤمنا به إذا كان مصدقًا له بقلبه.

كذلك فسرُ المنافق خلاف ظاهره وسرُ المخلص تعظيم

وإجلال وتصديق، وإن خالف في بعض الأوامر من غير استحلال وجحد.

فأما معنى قوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[1].

واعلم: أن الله تعالى لم يكذبهم على إقرارهم أنه رسول الله وإنما كذبهم في دعواهم أنهم يشهدون له بالرسالة سرًا كما يشهدون له بذلك علانية وكذبوا في ذلك، والرسول لم يعلم منه ما علم الله حتى أخبره بذلك.

وقد أجمعت الفرق على اختلافها في مسألة الإيمان قبل مولد محمد بن كرام: على أن المنافق كافر، حتى أبدع هو هذا القول.

وقال المنافق: مؤمن حقًا وأنه لا إيمان إلا إقرار اللسان فقط، وإن من اعتقد بقلبه أن الله تعالى ثالث ثلاثة وأن أنبياءه كاذبون وشرائعهم باطلة وارتكب ما نهى عنه ولم يأت بشيء مما أمر به.

غير أنه قال: محمد رسول الله على طريق الاستهزاء والسخرية بالمسلمين: إنه مؤمن حقًا إيمانه كإيمان الأنبياء والملائكة.

ثم زعم إنه مخلد في النار حقًا لا يرحم ولا يغفر له.

وفي أصحابه من يقول: إنه كافر حقًا، مؤمن حقًا ويجمع له الوصفين، ويقول أنه كافر بكفر السر مؤمن بإيمان العلانية.

وهذا القول أيضًا لم يقل به أحد قبله ولا بعده سوى أتباعه.

والذي استدل به الناس قبله على أن المنافق كافر أنه لم يصح أن

---

(١) سورة المنافقون: الآية ١.

يكون مؤمنًا معًا فلما كان بتكذيبه بقلبه لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم كافرًا بإجماع، لم يجز أن يكون بإقرار لسانه مؤمنًا، لأنه يؤدي إلى أن يكون مؤمنًا كافرًا معًا.

وذلك خلاف الإجماع فخرقوا به إجماع المسلمين من هذين الوجهين، وقالوا المكذب بقلبه المقر بلسانه مؤمن.

وقد أجمع المسلمون على أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كفار، وعليه دل نص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾[2].

وقال في وصفهم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[3].

فنفى عنهم الإيمان ولا خلاف أن هذه الآية في المنافقين.

وكذلك قال في وصفهم في سورة الأحزاب: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[4] إلى غير ذلك من آيات الكتاب مما يدل على كفر المنافق بها.

وإذا كان المقر بلسانه المكذب بقلبه منافقًا، والمنافق كافر بما دللنا عليه بان كفره تكذيب قلبه ولا يرتفع كفره بالإيمان الذي في قلبه، وإيمان قلبه هو تصديقه بقلبه فدل ذلك أيضا على ما قلنا أن حقيقة الإيمان هو التصديق بالقلب دون اللسان.

---

(١) سورة التوبة: الآية ٨٤.

(٢) سورة المائدة: الآية ٤١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ١٩.

كما أن الكفر بالقلب دون اللسان، فعلى ذلك قدر أمر الإيمان والكفر والنفاق وأجمل معاني ذلك على ما كان عليه في اللغة إلى أسماء الشريعة، وقد بينا ذلك.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: هذا لعمري عدل معروف.

ولكن أخبرني من أين سمى الله الناس مؤمنين وكفارًا ومن أين نسميهم نحن مؤمنين وكفارًا.

قال العالم: الله تبارك وتعالى يسميهم مؤمنين وكفارًا بما في القلوب. لأنه يعلم ما في القلوب، ونحن نسميهم مؤمنين وكفارًا بما يظهر لنا من ألسنتهم من التصديق والتكذيب والرؤية والعبادة.

وذلك لأنا لو انتهينا إلى قوم لا نعرفهم غير أنهم في المساجد مستقبلين القبلة يصلون، سميناهم مؤمنين وسلمنا عليهم وعسى أن يكونوا يهودًا أو نصارى.

وكذلك كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ كان المسلمون يسمونهم مؤمنين لما ظهر لهم من الإقرار منهم وهم عند الله تعالى كفارًا بما في القلوب من التكذيب.

فمن هاهنا زعمنا أنا نسمي أناسًا مؤمنين بما يظهر لنا منهم، وعسى أن يكونوا عند الله تعالى كفارًا.

وآخرين نسميهم كفارًا بما يظهر لنا من زي الكفار غير أن يكون، فيهم من زي المؤمنين شيء.

وعسى أن يكونوا عند الله تعالى مؤمنين من قبل إيمانهم

بـالله تعـالى، ويصـلون مـن غـير أن نعلـم ذلـك مـنهم، فـلا يؤاخـذنا الله لأنه لم يكلفنا علم ما في القلوب والسرائر.

وإنمـا كلفنـا ربنـا عـز وجـل أن نـسمى النـاس مـؤمنين ونحـبهم ونـبغضهم على ما يظهر لنا منهم والله أعلم بالسرائر.

وهكـذا أمـر الكـرام الكـاتبين أن يكتبـوا بمـا يظهـر لهـم مـن النـاس، وليسـوا مـن القلـوب بسـبيل لأن علـم القلـوب لا يعلمـه أحـدٌ إلا الله أو رسول يوحى إليه.

فمن ادعى علم القلوب بغير وحي فقد ادعى علم رب العالمين.

ومــن زعــم أنــه يعلــم مــن القلــوب وغـير القلــوب مــا يعلــم رب العالمين فقد ترك تعظيمه واستوجب النار والكفر.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلـم: أن الـذي تضـمن هـذا الفصـل مـن آياتـه وجـه التسـمية بـالمؤمن والكـافر، ومـا ذكـر مـن انقسـام أمرهمـا إلى مـا عنـد الله تعـالى وإلى ما عندنا من ذلك.

وأنّ الله تعـالى يسـمي المـؤمن مؤمنـا والكـافر كـافرًا بمـا يعلمـه مـن الإيمـان والكفـر الـذي انطـوى عليهمـا القلـب، لأجـل أنـه عـالم بمـا في القلـوب، وإن أجزنـا تجـري التسـمية بـالمؤمن والكـافر علـى مـا يظهر له من إقراره وإنكاره بلسانه.

وبما يراه من الزي المخصوص الذي هو زي المسلمين وزي الكافرين، كنحو العسلي والزنار وغير ذلك من علامات أهل الكفر، وكذلك بإقامة جماعات في مساجد المسلمين وما يكون فيما بينهم مظهرًا كنحو أعمالهم في الطاعات فهو صحيح كما ذكره.

لمـا بينـا أن حقيقـة الإيمـان هـو التصـديق بالقلـب، وكـذلك

الكفر هو التكذيب بالقلب، ولا يعلم ذلك إلا الله تعالى ومعتقده أو من أوحى إليه ربه من الأنبياء صلوات الله عليهم.

ولا سبيل من جهة الرأي والقياس إلى علم ذلك وما يظهر بالإقرار باللسان، وما يظهر من الطاعات على الجوارح الظاهرة فإنه لا يمكن أن يجعل شيء من ذلك علامة قطعًا لما في قلبه من التصديق والتكذيب.

كما يقول: إن الأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها بها قطعًا من التصديق والتكذيب من قبل أن هذه الأعمال والإقرار قد يظهر من المنافق كما يظهر من المخلص.

وقد يتكلف المنافق فعل ذلك على وجوه يوهم الإخلاص فيها ولا يكون مخلصًا، فبطل أن يقال إنها علامة إيمان في القطع كما يكون ظهور الفعل المحكم علامة لما في القلب من العلم به.

وإذا كان كذلك ولم يكن لنا سبيل إلى العلم بما في قلب غيرنا من الكفر والإيمان لم يجز أن نسمي أحدًا بذلك على القطع، فإنما نسميه على ظاهر الحال مؤمنًا.

وكذلك نسميه كافرًا بما يسمع من إنكاره، أو نرى من زيه المخصوص بزي الكافرين، أو نشاهد في جملتهم وبقعتهم مساعدًا لهم في عباداتهم مظهر الرضا بذلك ولا طريق إلى المعرفة واليقين بإيمانه وكفره على اليقين والحقيقة.

كما لا طريق إلى معرفة بنفاقه وإخلاصه على الحقيقة والقطع، لوجود مثل أفعال المخلص من المنافق.

وإنما سمي المخلص والمنافق بظاهر الحال وما يغلب على القلب عند تأمل حالهما لا على القطع.

فإن قال قائل: أليست أحكام الشريعة تجري في الدنيا على وجه مخصوص، وتجري أحكام الشريعة فيها على الكافرين على وجه مخصوص أيضًا، وكيف تفضلون بينهما، ولا سبيل إلى ما في القلوب من الإيمان والكفر؟.

والذي نشاهده من أحوالهم أو نسمع من كفرهم، فليس شيء من ذلك إيمانًا ولا كفرًا عندكم على الحقيقة قبل طريق الفصل بينهما؟ ذكرنا على ظاهر الحال دون غيبه وباطنه وعلينا تعبد في أجراء هذه الأحكام عليهما، عند سماع الإقرار والإنكار ومشاهدة الزي ومتابعة المسلمين وإظهار الزي بدينهم لا لأجل أنا نعلم المؤمن والكافر منهما قطعًا.

ومثال ذلك: أن ما أذن الله تعالى لنا في التصرف فيه وملكناه من غير استئذان لغيرنا فإنه هو ملكنا على الحقيقة.

ثم إذا رأينا زيدًا يتصرف فيما في يده من غير مانع حكمنا له بملكه ظاهرًا، وإن لم نعلم أن الله قد أذن له في ذلك وأباحه له.

بل يجوز أن يكون ذلك تصرفًا محظور لم يأذن الله تعالى فيه ولا أذن فيه غيره من المالكين له ولكنا نحكم له بالملك الظاهر لما لم نجد إلى غيره سبيلاً.

وكذلك الحكم في الأنساب إنما ينتسب الولد إلى من ولد على فراشه وإن لم يكن ذلك من مائه مخلوقًا ونسبت الزوجة إلى زوجها بعقد سليم في الظاهر، وإن كان في الباطن بخلافه.

وعلى ذلك أكثر أمور الشريعة في تنفيذ أحكام الحكام باجتهاد، وقبول شهادات الشهود والرجوع إلى فتاوى المفتيين والعمل على أخبار المخبرين العدول في الظاهر.

وكل ذلك مما لا سبيل لنا إلى القطع به، وعلينا عبادة في

إمضاء هذه الأحكام على الظاهر وسلامة الحال.

فكذلك سبيل ما أجرينا على المقر والمنكر وصاحب الزي ومظهر الرضى بزي المسلمين، ومظهر الكراهة لذلك في أنا نسميهم مؤمنين وكافرين على ظاهر الحال دون القطع والحقيقة.

ويزعم محمد بن كرام: أن الإيمان في الحقيقة هو إقرار اللسان وأن الكفر إنكار اللسان أيضًا، وشرط فيه أصحابه أن يكون إقرار على طريق الإجابة للداعي وذلك أنهم يزعمون أن الإيمان هو الإقرار الأول، وأن تكرير الإقرار ليس بإيمان.

وشبهوا ذلك بتكرير العتاق والطلاق والنكاح أنه هو الأول والابتداء دون الآخر والانتهاء واعتلوا في تسمية ذلك إيمانًا على الحقيقة لجريان الأحكام على المقر والمنكر، وجعلوا ذلك حجة في تسمية الإقرار والإنكار إيمانًا وكفرًا على الحقيقة.

ثم زعموا أن الناس يولدون مؤمنين بإيمان «بلى» لما قيل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[1].

وزعموا أن من بلغ من الأطفال ترتب على ذلك الإقرار وأنه مؤمن لا بهذا الإقرار، المسموع به الآن فنقضوا جميع ما أصلوه بذلك إذ حكموا له بالإيمان من غير سماع إيمانه وأوجبوا له حكم الإيمان قطعًا ولم يسمعوا منه ولا عرفوه من جهة ولا وجدوا عليه دليلاً يقطع به.

فلزمهم أن لا يسموه مؤمنًا قطعًا لأن ما سمعوه من إقراره ليس بإيمان وما كان منه في الذر الأول فليس هو صورة هذا

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

الإيمان الذي يجب عليه الإيمان.

لأن الذي يجب عليه الإيمان هو الإقرار بأن محمدًا رسول الله ولم يقر قبل ذلك قط بأن محمدًا رسول الله فسموه مؤمنًا من غير إيمان حصل منه في الابتداء ولا في الانتهاء.

ولأن الإقرار بوحدانية الله تعالى ليس هو عندهم إيمانًا تامًا، ولم يخبر الله جل ذكره عنهم أنهم أقروا برسالة محمد ﷺ ولا برسالة رسول أكثر من إقرارهم بتوحيده ولا يكون به مؤمنًا عندهم.

فبطل قولهم : إن الذي يولد من الإنس يولد مؤمنًا وأن الذي يسمع منه بعد ذلك ليس بإيمان، وأوجبوا تسميته مؤمنًا من غير إيمان كان به منه في الأول ولا في الثاني.

فإن قالوا: فإذا كانت حقيقة الإيمان والكفر عندكم في القلب فبماذا يعلم الرسول المؤمن من الكافر وبما يفصل بينهما وليس له إلى العلم بما في القلوب سبيل.

قيل يفصل بينهما بالإقرار والإنكار والزي والمشاهدة وظهور الرضى منه من الإسلام.

فإن قيل: فهل شيء من ذلك الإيمان.

قيل: لا فإن قال فيجب أن يكون قد فصل بين الكافر والمؤمن من غير أن عرف الكافر والمؤمن حقيقة.

قيل: قد بينا قبل أنه قد تعبدنا في إجراء الأحكام عليهما بظاهر الحال دون باطنه.

ثم قيل: أليس قد تعبد الرسول بتعظيم المخلصين ومحبة المؤمنين وبعض المنافقين فهل له إلى الفصل بينهما سبيل.

فإن قال: يفصل بينهما بعلامات يظهر له مما يغلب على القلب أن مثله لا يظهر إلا من مخلص أو منافق كما تظهر علامات على الراضي والساخط والموالي والمعادي.

والرضا والسخط والمحبة والبغض في القلب لا يظهران وإنما تظهر علامتهما.

قيل: مثل ذلك في الإيمان والكفر علاماتهما.

واعلم: أن القائلين بالإيمان هو الطاعات من المعتزلة وغيرهم فإنه لابد لهم من الجواب في هذه المسألة بمثل ما ذكرنا.

وذلك أن المؤمن عند المعتزلة هو المستحق للثواب وهو الذي قبل طاعته وإيمانه ولا سبيل إلى العلم بقبول ذلك، فلم يراعوا بالتسمية بالمؤمن ما سمعوا من قوله وشهدوا من فعله إذ لم يأمنوا أن يكون غير مخلص ولا مستحق للثواب.

وكذلك زعمت الكرامية أنهم يسمونه مؤمنا بما كان فيه في الذر الأول لا بما سمع من إقراره الساعة.

وذلك أيضا غيب وطريق بإثباته في ظاهر محتمل وخبر واحد غير مقطوع بعينه، فحكموا له بالإيمان من هذا الوجه لا قطعا فلن يكن لهم أن ينكروا قولنا بأنا نسميه وإن لم نعلم إيمانه على الحقيقة على ظاهر أمره لما ظهرت منه من إمارته المغلبة لا من علاماته المحققة المقطوع به.

واعتلت الكرامية في أن التسمية بالمؤمن معلق بالإقرار فقط لا بتصديق القلب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[1].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

فإذا أقررن حل نكاحهن فثبت أن إقرارهن إيمانهن، فقيل لهم هذا كقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[1].

ثم إذا قالت المرأة قد طهرت كاذبة حل له وطئها إذا يعلم كذبها، ومع ذلك فإنها إذا كذبت فهي غير طاهرة وإن حل للزوج إتيانها.

كذلك إذا أقررت باللسان ولم تعتقده بالقلب فهي غير مؤمنة في الحقيقة وإن حل نكاحها في الظاهر.

والكلام في هذه المسألة معهم مما يطول أكثر مما ذكرنا.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع وتركنا ذكره ههنا كراهية التطويل، واعلم: أن من الناس من قال: الإيمان إيمان ظاهر وباطن، فالباطن تصديق القلوب والظاهر إقرار اللسان فإذا جمع بينهما حصل له الأمان من عذاب الدنيا وعذاب الآخرة.

وإذا حصل له إيمان القلب دون إيمان اللسان لم يأمن عذاب الدنيا ولم يحفظ دمه وماله وكان له عذاب النار مؤبدًا.

فإن قال: فإذا وقفتم على ما في قلبه بوحي من الله تعالى وعرفتم تصديق قلبه في الحال هل يسمونه مؤمنًا قطعًا أم يتوقفون في ذلك، كما لا يؤمن عليه من التغير والتبدل وأنه ربما مات على الكفر.

قيل في هذه المسألة خلاف بين أصحابنا.

فمنهم: من يقول بالموافاة وقال: إذا لم نعلم أنه يموت على الإيمان وإن عرفنا تصديق قلبه في الحال لم يقطع بأنه مؤمن لجواز أن يرتد ويتغير.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

واعتلوا لذلك بأن قالوا إن المؤمن قطعًا هو الذي رضي الله عنه وقبل إيمانه ووعد بالثواب عليه، وما بقى منه نفس فإنه لا يؤمن عليه الردة والكفر، ومن لم يؤمن كفره لم يمكن أن يقطع بإيمانه لو قطع بإيمانه لقطع بالحكم المعلق على إيمانه من الرضا والثواب.

ولما لم يكن ذلك إلا بشرط واستثناء فكذلك في الحكم بأنه مؤمن قطعًا وقالوا: لما لم يحكم لمن سمعنا إقراره وشهدنا زيه ولم نعرف ما في قلبه من الإيمان قطعًا يجوز أن يكون في قلبه وأن لا يكون.

فكذلك وإن وفقنا على ما في قلبه فلا نقطع به بجواز أن يتغير عنه وإذا تغير عنه لم يكن من أهل الوعد والرضا.

وقالوا إن الله لا يخلف وعده ولا يتبدل رضاه فإن قطعنا له بالإيمان قبل العلم بعاقبة أمره لقطعنا بوعده ثم جوزنا أن يرتد فلا يكون له الوعد ناقض الكلام فيه وصار مقطوعًا بعينه غير مقطوع به.

ومنهم: من قال إذا وقف على تصديق قلبه قطع له الحكم بأنه مؤمن بحصول حقيقة الإيمان له فى الحال، وإن جاز أن يتغير فى المآل. كما أنه يحصل له حكم الحى فى الحال قطعا إذا حصلت له الحياة وإن جاز أن يتغير فى المآل.

فمن قال بالأول لم يقطع الحكم بالإيمان لأحد لم يعلم عاقبة أمره، وقال إنى أرجو له وأخاف.

ومن قال بالثاني قطع له في الحال بحكم الإيمان والكفر إذا وقف على تصديق قلبه وتكذيبه.

وقد ذكرنا الكلام في هذه المسألة في كتاب الموافاة وشرحنا ما تعلق به من سؤال وجواب بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله، قال المتعلم: قد وصفت العدل.

ولكن أخبرني من أين جاء الإرجاء وما تفسيره ومن الذي يرجى أمره؟.

قال العالم: جاء أصل الإرجاء من الملائكة حيث عرض عليهم الأسماء: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[1] فخافت الملائكة الخطأ أن يتكلموا بغير علم تعسفًا فوقفت فقالت: ﴿سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ﴾[2].

ولم يبتدعوا كالرجل الذي يسأل عن الأمر الذي هو به جاهل فيتكلم فيه ولا يبالي، فإن لم يصيب فهو مخطئ وإن أصاب فهو غير محمود لأنه قال تعسفًا بغير علم، ولذلك قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾[3] أي لا تقل ما لم تعلمه يقينا، وعلمنا: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾[4].

فلم يرخص لرسوله ﷺ أن يتكلم أو يعادي أو يقذف إنسانا بالبهتان بالظن من غير يقين، ولا علم فكيف بصتيع الإنسان يعادون ويعيبون آخرين بالظن من غير يقين.

ويعتبر الإرجاء الوقوف إذا سألت عن أمر لا تعلمه من حلال أو حرام أو بناء من كان من قبلنا.

قلت الله أعلم به.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣١.
(٢) سورة البقرة: الآية ٣٢.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٦.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

وإذا جاء ثلاثة نفر بحديث لا يعلمه ولا يطاق علم ذلك بالتجارب والمقاييس أن ترد علم ذلك إلى الله تعالى وتقف فيه.

ومن تفسير الإرجاء إذا كنت في قوم على أمر حسن جميل وفارقتهم على ذلك، ثم بلغك أنهم فريقان يقابل بعضهم بعضًا فانتهيت إليهم وهم على الأصل الذي فارقتهم عليه، وقد قتل بعضهم بعضًا فتسألهم فيقول كل واحد من الفريقين إنه هو المظلوم، وليس عليهم ولهم شهود من غيرهم.

وقد ترى القتلى بينهم وليس المظلوم والظالم منهم ببين، وهما خصمان بغى بعضهم على بعض.

ولا يجوز شهادة بعضهم على بعض فينبغي لك أن تقف عليهم ولا تقول لواحد من الفريقين هو الظالم والمظلوم.

غير أنه ينبغي لك أن تعلم أنهما ليسا كلاهما بمصيبين وقد قتل بعضهم بعضًا. فإما أن يكونا مخطئين أو مخطئ ومصيب، ومن الإرجاء أن يرجى أهل الذنوب فلا تقول إنهم من أهل النار أو هم من أهل الجنة فإن الناس عندنا على ثلاثة منازل.

فالأنبياء صلوات الله عليهم هم من أهل الجنة فهو، من أهل الجنة، ومن قالت الأنبياء أنه من أهل الجنة فهو من أهل الجنة، والمنزلة الأخرى: المشركون نشهد عليهم إنهم من أهل النار والمنزلة الثالثة الموحدون نقف عليهم ولا نشهد عليهم أنهم من أهل النار ولا من أهل الجنة ولكنا نرجو لهم ونخاف عليهم.

ونقول كما قال الله تعالى: ﴿ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾[1] فيرجو لهم لأن الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2] ويخاف عليهم بذنوبهم وخطاياهم.

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٢.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٨.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم أن الكلام في التسمية بالإرجاء مما أجازه بعض السلف بنفسه وكرهه بعضهم.

فمنهم من قسم الإرجاء على قسمين فقال فيه محمود ومذموم وبين ذلك وفضله.

فأما من كره هذه التسمية بنفسه فأكره ذلك لما روى في بعض الأخبار عن النبي ﷺ أنه قال: «صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي: المرجئة والقدرية»، وروى أيضًا في بعض الأخبار: «لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيًا».

وقال هؤلاء نحن الراجون ولسنا بالمرجئة، وأرادوا بذلك إنا نرجو لأهل الذنوب من الموحدين العفو من الله تعالى ونخاف عليهم العقوبة على ذنوبهم.

ومن قال يجوز التسمى بالمرجئ فإنه يقول معنى ذلك هو التوقف فى الحكم على أهل الكبائر بالخطأ بالجنة أو النار قطعا خلافا للمعتزلة والخوارج فإنهم قطعوا بوعيد أهل المعاصى.

وقالوا إنهم لا يغفر لهم إذا ماتوا مصرين عليها ولا يرجى لهم من الله تعالى رحمة ولا تقبل فيهم شفاعة وقطعوا بتأبيد عذابهم كما قطعوا بتأبيد عذاب الكفار.

وأما الخوارج: فإنها بادرت إلى التكفير بالمعصية.

وأما المعتزلة فإنها قالت صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر.

وقال قائلون ولا وعيد فى مؤمن بوجه من أهل القبلة وإن كثرت ذنوبه ومعاصيه ومات مصرا عليها.

وزعموا: أنه كما لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع الإيمان ذنب، وهو المذهب المنسوب إلى مقاتل بن سليمان وإلى طائفة من القائلين بالوعد من مخالفى الخوارج والمعتزلة.

فأما أهل السنة والاستقامة: فإنهم قالوا: كما قال صاحب الكتاب رحمه الله: أن من خلط بين عمل صالح وسيء ومات غير تائبا فالصواب فى أمره الوقف وترك القطع بعذابه.

وذلك أنه أتى بالإيمان بالله ورسله وهو أعظم الطاعات، واجتنب الشرك الذى هو أعظم المعاصى، وأتى بكثير من الطاعات فرضا ونفلا، ووجدنا الله تعالى وعد المؤمنين المطيعين الجنة فقال: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٢]. وقال: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾[٥]. إلى غير ذلك من الآى الواردة فى وعد المطيعين.

ووجدناه أيضا قد عصى وظلم وأخطأ وأساء ووجدنا الله عز ذكره يقول: ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾ ﴾[٦].

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ ﴾[٧]. ﴿ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾[٩].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٣.
(٢) سورة الأنعام: الآية ١٦٠.
(٣) سورة طه: الآية ٧٥.
(٤) سورة الزلزلة: الآيتان ٧ - ٨.
(٥) سورة آل عمران: الآية٣٠.
(٦) سورة الفرقان: الآية ١٩.
(٧) سورة الفرقان: الآية ٦٨.
(٨) سورة الفرقان: الآية ٦٩.
(٩) سورة طه: الآية ٧٤.

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا ﴾[1]. وقد اجتمع فى المؤمن العاصى وعد ووعيد لم تجمع الأمة على أن أحدهما مستثنى من الآخر.

ووجدنا الله تعالى جده يقول فى الإيمان: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2]. فنفى غفران الشرك ووعد المغفرة لما دون الشرك لمن يشاء بكل معاصى المؤمن فهو ما دون الشرك.

فوجب عند ذلك الوقف فى هذا الأمر وترك الحكم على القطع بجنة ولا نار لهذا المجرم.

وكل أمر لا سبيل إلى العلم به قطعا فالواجب الوقف فيه كما وقفت الملائكة فى الإخبار بأسماء الأشياء لما لم يكن لها سبيل إلى علم ذلك بالرأى والقياس فقالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[3]. كذلك أدب نبيه فقال ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[4]. فلم يكن طريق يمكن أن يتوصل إلى القطع بأحد هذين الأمرين كما أخطأت فيه الجوارح.

والمعتزلة لما قطعوا الحكم بوعيد الفاسق والنبذ من رحمة الله تعالى بلا علم منهم بذلك، وقطعت المقاتلية بثوابهم من غير عذاب الله وعقابه بلا علم.

كان الحق والصواب فى ذلك الوقوف وترك القطع بالحكم بأحد الأمرين دون الآخر حتى تشاهد الفصل من الله يوم القيامة فإن عفا عنهم تبينا أنهم لم يكونوا داخلين فى الوعيد، وإن عذبهم قدرا من العذاب تبينا أنه كان فيه وعيد بعذاب منقطع.

---

(١) سورة النساء: الآية ١٤.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٣) سورة البقرة: الآية ٣٢.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

واعلم: أنه لا وقف فى وعدهم بالثواب لأن ثواب طاعاتهم بأن لم يبطل ولم يحبط، وهكذا قال الله تعالى: ﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم ﴾[١]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[٣].

وقال: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾[٤].

ولا سبيل إلى إبطال ثواب أعمالهم مع تأكيد الله تعالى ذلك وتقريره لهم لأجل معاصى لم يأتوها على الجحد والاستحلال والاستكبار، فلذلك توقفنا فى وعيدهم ولم نتوقف فى وعدهم.

فأما ما قاله رحمه الله من اقتتال الفئتين من المؤمنين يدعى كل واحدة منهما أنها المحقة دون صاحبها فى أمر تنازعوا فيه مما فيه طريقة الاجتهاد وليس فيه نص ولا إجماع مع أحدهما.

فإنه يكون الوقف على ذلك من أحوالهما غير قاطع الحكم عليهما بالتصويب أو التخطئة وقد قتل بعضهم بعضا فأما أن يكونا مخطئين أومخطئ ومصيب.

فاعلم: أن ذلك إنما يتصور فى فريقين من الأمة لا فى كلها لان كل الأمة لا تجتمع على الخطأ.

فأما القول بأن أحدهما مخطئ والآخر مصيب لا محالة لا بعينه فإنما يجئ الجواب فى ذلك على مذهب من يقول: إن المصيب واحد من المجتهدين لا كلهم.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩٥.
(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٠.
(٣) سورة الأنبياء: الآية ٩٤.
(٤) سورة الإسراء: الآية ١٩.

أو على مذهب من يرى أن ما خرجت فيه الصحابة إلى التقاتل والتحارب والتحزب والتبرى والتولى فى أصل الإمامة فإنما كان ذلك لأنه خلاف فى مسألة من الأصول الحق فيها فى واحد كسائر مسائل الأصول.

فأما قوله: ولا يجوز شهادة بعضهم على بعض فإنما أراد إذا لم يبن لنا المصيب من المخطئ منهم.

وجاز أن يكون كل واحد منهما هو المصيب دون غيره كالمتلاعنين اللذين لا يعلم الصادق منهما من الكاذب بعينه وأحدهما كاذب لا محالة.

فإذا بان أمر الصادق جازت شهادته وقبل ذلك فالواجب الوقف فى أمره أمره إلى تبين صوابه وخطئه منهما إذا كان المتقاتلان قبل تقاتلهما عندك على أمر حسن جميل وفارقتهم على ذلك.

ثم بلغك أنهم فريقان يقاتل بعضهم بعضا فانتهيت إليهم وهم على الأصل الذى فارقتهم عليه يريد به أصل الديانة والإيمان، فإن تقاتلهم لا يكون على أصل الإيمان. وإنما يكون فى حادثة قد يتلبس أمر مثلها على العلماء.

وأشار بذلك فى غالب ظنى إلى الصحابة الذين تنازعوا فى أمر الإمامة وقاتل بعضهم بعضا مع اتفاقهم فى أصل الدين بشبهة دخلت على بعضهم.

ومن الناس من قال فى هذه المسألة: أن المجتهدين على اختلافهما مصيبا فيهما.

ومنهم من قال أحدهما مصيب، واختار صاحب الكتاب رحمه الله: بان أحدهما مخطئ والآخر مصيب.

وقد شرحت هذه المسألة فى كتاب: «أصول الفقه» بما يغنى عن ذكرها ههنا حتى لا يطول به الكتاب.

واعلم: أن من أجاز لنفسه التسمى بالإرجاء فإنه يذهب فى معنى ذلك إلى نحو ما ذكرنا من إرجاء الحكم على المؤمن المذنب بالجنة والنار إلى القيامة.

وأصل معنى الإرجاء فى اللغة التأخير وعلى ذلك تناول قوله ﴿۞ تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾[1]. أى نؤخر وقوله: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[2]. أى أخره.

وقوله ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾[3]. لحكم الله.

فهم هذا المعنى محمود والتسمى به على هذا الوجه غير مكروه.

ومن ذلك تؤول الأخبار الواردة فى المرجئة على صنف آخر وهم الذين روى فيهم الخبر أنهم قالوا يا رسول الله من المرجئة فقال: «الذين يقولون الإيمان كلام يوهم» والكرامية الذين يقولون: إن الإيمان هو الإقرار المجرد ويزعمون أن المنافقين مؤمنون على الحقيقة ويزعمون أن تصديق القلب معرفة ليس بإيمان أصلا.

وكذلك سئل رسول الله ﷺ عن القدرية منهم قال: «الذين يقولون لا قدر» أى الله لم يقدر أعمالنا ونحن نقدرها دونه.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله قال المتعلم: ما أعدل هذا القول وأقربه إلى الحق.

ولكن أخبرنى هل أحد من الناس توجب له الناس الجنة،

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٥١.
(٢) سورة الشعراء: الآية ٦٣.
(٣) سورة التوبة: الآية ١٠٦.

وإن رأيته صواما قواما غير الأنبياء ومن قالت له الأنبياء؟.

قال المتعلم للعالم: ما قولك فى أن من رووا أن المؤمن إذا زنى خلع الإيمان من رأسه كما يخلع القميص، فإذا تاب أعيد إليه الإيمان.

وإن شككت فى قولهم شككت فى أمر الخوارج ورجعت عن العدل الذى وصفت، وإن كذبت قولهم قالوا أنت مكذب أصول النبى ﷺ فإنهم رووا ذلك عن رجال حتى انتهوا إلى النبى ﷺ.

قال العالم: أكذب هؤلاء ولا يكون تكذيبى لهم ولا ردى عليهم تكذيبا للنبي ﷺ؛ إنما يكون التكذيب لقول النبى عليه الصلاة والسلام أن يقول الرجل: أنا مكذب لقول نبى الله عليه الصلاة والسلام.

فأما إذا قال الرجل أنا مؤمن بكل ما تكلم به النبى ﷺ غير أن النبى ﷺ لا يتكلم بالجور ولا يخالف القرآن وإن هذا القول منه تصديق بالنبى ﷺ وبالقرآن وتنزيه له من الخلاف على القرآن ولو خالف النبى عليه الصلاة والسلام القرآن وتقول عليه لم يدعه الله تعالى أن يتقول عليه حتى يأخذ منه باليمين ويقطع منه الوتين كما قال الله تعالى فى الزانى والزانية ، ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[1]. فقوله منكم لم يعن به[2] اليهود ولا النصارى، ولكن إنما عنى المسلمين فرد كل رجل يحدث عن النبى ﷺ بالباطل، والتهمة دخلت عليه لا على نبى الله ﷺ.

وكل شيء تكلم به النبى عليه الصلاة والسلام سمعناه. أو لم نسمعه فعلى الرأس والعينين، قد آمنا به ونشهد أنه كما قال

---

(١) سورة النساء: الآية ١٦.

(٢) جملة [لا يعنى به] ليست في الأصل.

نبى الله عليه الصلاة والسلام، ونشهد أيضا على النبى عليه الصلاة والسلام أنه لم يأمر بشيء نهى الله عنه ولم يقطع شيئا وصله الله ولا وصف أمرا وصف الله ذلك الأمر بغير ما وصف به النبى عليه الصلاة والسلام، ونشهد أنه كان من موافقا لله فى جميع الأمور، لم يبتدع ولم يتقول على الله غير ما قال الله تعالى، وإن كان من المتكلفين لذلك. ولذلك قال الله تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴾(1).

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أنه لما لم يجز القطع على أحد بأنه من أهل الجنة وإن رأيناه مواظبا على الطاعات لأمرين:

أحدهما: أنا لا ندرى أنه مخلص لله تعالى فى عبادته وإيمانه فى قلبه غيب عنا كإخلاصه ولا يدخل الجنة إلا مخلص.

وأيضا: فإنا لا ندرى أنه يختم له بالإيمان، أم لا، ولا تكون الجنة إلا لمن ختم له بالإيمان.

ولما لم يكن إلا علم ذلك سبيل، فى امر نفسى ولا إلا علم ما فى قلب الغير سبيل كما لم يكن سبيل إلى العلم بما يختم له ربه، وجب الوقف فى ذلك وترك القطع بالحكم له من أهل الجنة لا محالة.

فأما نحن فإنا توقفنا أيضا فى القطع بإيمانه بمثله.

ولو كان مقطوعا بإيمانه كان مقطوعا له بالجنة فكان يؤمن عليه التبدل والتغير، ولما لم يؤمن ذلك منه لم يقطع له بالإيمان كما لم يقطع له بالجنة والثواب.

---

(1) سورة النساء: الآية ٨٠.

فأما ما ذكروا فى الخبر «أن المؤمن إذا زنى يخلع الإيمان من رأسه كما يخلع القميص»، فيتحمل أن يتأول على معنى ما سبق من ذكره.

ومن أمثال هذه الأخبار من قبل، وهو أن يقال أراد به إذا زنى مستحلا للزنى كفر باستحلاله ما حرمه الله قطعا، فإذا احتمل هذا الكلام التأويل على ما ذكرناه فالواجب أن يرتب على ما فى الكتاب فلا يكون بينهما تنافى وتناقض.

فأما ما قال رحمه الله: أنا أكذب هذا الخبر ولا أكون مكذبا للنبى ﷺ لأن مكذب النبى هو الذى يقول: إن النبى ﷺ قال ذلك وكذب.

فأما من قال: إن النبى ﷺ لم يقله وكذب فإنه لا يكون مكذبا للنبى ﷺ بتكذيبه هذا الخبر.

فاعلم: أنه إنما يمكن ذلك فيما طريقه الآحاد ولم يروا أيضا على الشرائط المقبول عليها خبر الواحد.

وإذا كان كذلك فيحتمل ألا يكون قد صح عنده هذا الخبر فلذلك دفعه وأنكره.

وإنما يحتج بمثل هذه الخوارج والمعتزلة فى زعمهم لأن الخوارج تقول صاحب الذنب كافر.

وقال المعتزلة: صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر.

فتعلقوا بهذا الخبر وأشباهه وليس لهم فى ذلك حجة لما بينا من تأويله بخلاف ظنهم.

فأما ما ذكره من الآية وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾[1].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٦.

فى قصة الزانية والزانى وخاطبهم بكاف المواجهة ولم يعن به الكفار من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم بل أراد المؤمنين.

ولم يوجب الزانى والزانية منهم بزناه خروجا عن كونه منهم يعنى من المؤمنين إذا كان مستحرما له، أما إذا كان جاحدا لحقه وحكمه وأمره فلم يكن مؤمنا.

وإذا رتب الخبر على الكتاب على هذا الوجه لم يكن فيه تناقض.

فإن قيل: فكيف خص الزنى بذلك وكل معصيته هذا حكمها إذ ارتكبها مستحلا لها.

قيل: يمكن أن يكون أراد تعظيم أمر الزنى تحصينا للفروج وحفظًا للأنساب ونبه بذلك على ما عداه وقد يذكر الواحد من الجملة للتنبيه على ما سواه والتنزيه بتعظيم أمره على ما بيناه.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله قال المتعلم: يحسن ما فسرت، ولكن أخبرنى عمن يزعم أن شارب الخمر لا تقبل له الصلاة أربعين ليلة، بين لنا ما هذا الذى يبطل الحسنات.

قال العالم: لست أدرى تفسير الذى يقولون، إن الله تعالى لا يتقبل من شارب خمر الصلاة أربعين ليلة وأربعين يوما.

فلست أكذبهم ماداموا لا يفسرون تفسيرا لا يعرفه مخالفا للعدل، لأنا قد نعرف أن من عدل الله تعالى أن يؤاخذ العبد بما ركب من الذنب أو يعفو عنه ولا يؤاخذه بما لم يرتكب من الذنب، ويحسب له ما أدى إليه من الفريضة ويكتب له ذنبه.

ومثل ذلك لو أن رجلا أدى من زكاة ماله خمسين درهما وقد كان عليه أكثر من ذلك، فإنما يؤاخذه الله تعالى بما لم يورد، ويحتسب له ما أدى.

وكذلك أيضا: إذا صام وصلى وحج وقتل النفس فإنه يحتسب له حسناته ويكتب عليه سيئاته لذلك قال تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾[1] يعني من الخير ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[2] يعني من الشر.

وقال تعالى: ﴿ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾[7].

وقال: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ ﴾[8]، وقال تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾ ﴾[9].

فهو تبارك وتعالى يكتب الصغير من الحسنات والسيئات وقال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾[10]، ومن قال لا لهذا القول فهو يصف الله تعالى بالجور وقد آمن الناس من الظلم حيث قال: ﴿ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾[11]، وقال تعالى: ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾[12]، وقد سمى نفسه شكورا وهو أرحم الراحمين.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١٩٥.
(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٠.
(٥) سورة الكهف: الآية ٣٠.
(٦) سورة النمل: الآية ٩٠.
(٧) سورة القصص: الآية ٨٤.
(٨) سورة الزلزلة: الآيتان ٧، ٨.
(٩) سورة القمر: الآية ٥٣.
(١٠) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.
(١١) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.
(١٢) سورة النمل: الآية ٩٠.

وأما الحسنات فإنه لا يهدمها شيء غير ثلاث خصال:

أما واحدة: فالشرك بالله تعالى. لأن الله تعالى قال: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾[١].

والأخرى: أن يعمل الإنسان فيعتق نسمة أو يصل رحما أو يتصدق بمال يريد بهذا كله وجه الله تعالى، ثم إذا غضب أو قال فى غير الغضب ممتنا على صاحبه الذى كان المعروف منه إليه لم أعتق رقبتك.

أو يقول لمن وصله ألم أصلك فى امتنانه هذا يضرب على رأسه، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾[٢].

والثالث ما كان من عمل البدن يرى به الناس فإن ذلك العمل الصالح الذى رؤى به لا يتقبل الله منه فما كان من سوى هذا من السيئات فإنه لا يهدم الحسنات.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن المراد بما فى هذا الفصل إظهار مخالفة الخوارج والمعتزلة فى قولهم: أن من ارتكب معصية من أهل الصلاة أحبط ذلك ثواب أعماله الحسنة التى عملها من قبل.

أما الخوارج فإنهم لا يخصون معصيته.

وأما المعتزلة فإنهم يقولون: المعاصى على ضربين: صغائر وكبائر والصغائر معقودة باجتناب الكبائر.

وأما أصحاب الكبيرة فقد أحبط بكبيرته ثواب طاعاته المتقدمة.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٤.

ويزعمون: أنه يخلد فى النار على كبيرته ولا ثواب على شيء من طاعاته، ويزعمون أنه فى هذه الحالة مأمور بأداء الفرائض، فإنه إذا أداها لم يثب عليها ولم يمدح بها، ولو تركها لعوقب على تركها.

وهذا خلاف ما فى كتاب الله تعالى وخلاف العدل على ما قال صاحب الكتاب.

أما مخالفته الكتاب فلأجل ما ذكر من هذه الآى التى بينها وغيرها من الآى مما لم يذكروها مما يدل كل ذلك على خلاف قول الخوارج والمعتزلة فيما يذهبون إليه فى الاحتياط.

وتفسير ذلك ما بينا أنه إذا أتى بكبيرة لم يثبت على شيء من إيمانه وحسناته ويقولون أحبط بكبيرته ثواب إيمانه وطاعاته، وقد وجدنا الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[1] ما لم يقل فى آية: إن السيئات يذهبن الحسنات، وقال فى آية أخرى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾[2].

وصاحب الكبيرة المستحرم لها مقيم على عباداته بطاعاته يريد بها وجه الله وقد وعده الله الزيادة فى حرثه.

وقال أيضا ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[3] وصاحب الكبيرة قد يفعل ذلك، وقال تعالى: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[4] فأثبت الله للمطيع ثواب طاعته وأخبر أنه لا يظلم نفس شيئا: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾[5].

---

(١) سورة هود: الآية ١١٤.
(٢) سورة الشورى: الآية ٢٠.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٥.
(٤) سورة الحديد: الآية ٧.
(٥) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

فدل ذلك على خلاف قول المعتزلة والخوارج بأن الله تعالى لا يعطى صاحب الكبيرة أجرا ولا ثوابا على طاعاته.

واعلم أنه كما يجب أن يكون وعيده صدقا فكذلك يجب أن يكون وعده حقا صدقا.

ولا سبيل إلى إبطال أحدهما بالآخر على وجه من الوجوه، فمن أتى بأمرين جميعا كان الحكم العدل والقضاء الحق فى أمره أن يقال لها ما كسبت من الخير وعليها ما اكتسبت من الشر.

فيعطى ثواب حسناته، ويعاقب على سيئاته إن لم يعف عنه فيها، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[١].

فأطمعه فى مغفرة معاصيها التى من دون الشرك، وقال فى آية أخرى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾[٢] فدل ذلك على أن من لم يكفر لم يحبط عمله.

وقد بينا فساد قول الخوارج فى التكفير لمعصيته على طريق الاستحرام، والمعتزلة معنا فى ترك الكفر بالمعصية التى يأتيها مستحرما لها، فوجب ألا يحبط عمل من لم يكن كافرا.

فإن قالوا أليس قد قال الله تعالى: ﴿ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ ﴾[٣].

فأخبر أن من المعاصى ما يحبط العمل، قيل إن معنى الآية فمن رفع صوته فوق صوت النبى استخفافا به وجحدا لحقه، ومن كان كذلك كان كافرا.

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٢) سورة المائدة: الآية ٥.
(٣) سورة الحجرات: الآية ٢.

ولا ننكر إحباط عمل الكافر.

ألا ترى: أن رسول الله ﷺ لما نادى أبا بكر ﷺ فقال يا أبا بكر فقال أبوبكر: لبيك يا رسول الله بادئا إلى إجابته معظما لحقه مخلصا فى طاعته وإن كان صوته ارفع من صوته فإنه لا يدخل فى هذه الآية.

وإنما قصد بهذه الآية التنبيه على إعظام حق النبى ﷺ وإجلال قدره ومنزلته ورعاية حرمته، ولم يرد به عين رفع الصوت على صوته.

هذا كقوله: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾[1]، فمنعهم أن يقولوا: يا محمد كما يدعو بعضهم بعضا، وأمرهم أن يقولوا: يا رسول الله على طريق الإعظام والإيجاب لحقه وحرمته.

فإن قيل: فهل يقولون: إن شيئا من المعاصى غير الكفر بالله مما يحبط العمل.

قال: من أصحابنا من قال إن الكفر أيضا لا يحبط ثواب العمل على الحقيقة.

لأن من علم الله من حاله أنه يموت على الكفر، فلا حسنة له ولا طاعة ولا ثواب من قِبَل أن الوعد على الثواب تعلق بالعاقبة.

ومن علم أنه يوافى على الإيمان بربه.

ألا ترى أن الله تعالى لم يقل فى شيء من آى القرآن أن حسناته أحبطت على محسن بعمل عمله وذنب ارتكبه، بل قال فى كل ذلك أعمالهم وأعمالكم يذكر العمل لا يذكر الطاعة والحسنة.

---

(١) سورة النور: الآية ٦٣.

ولا ننكر إحباط العمل إنما ننكر إحباط الحسنة والإيمان، لأن من علم الله أنه يوافيه مؤمنا فهو الذى يقبل إيمانه ويثاب عليه وهو المخصوص بالوعد دون من لا يوافى عليه.

ألا تراه قال: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾[1] ومعنى قوله ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ أى من يموت على الإيمان والحسنة على الحقيقة.

والذى لا يموت عليه بيان الذى لا يموت عليه من الايمان والحسنات لم يتعلق به وعد بالثواب عليه فيحبط بمعصيته.

ومنهم: من قال الكفر يحبط ثواب العمل دون ما سواه من الكبائر التى يرتكبها مستحرما لها.

وقالوا الكفر يضاد ما كان عليه قبل من الإيمان، فلذلك أبطل ثوابه كما أبطله.

فأما المعاصى التى لا تضاد الإيمان كالزنا والسرقة والخيانة ونحو ذلك فإنه لا يضاد شيء من ذلك إيمانه.

وما لا يضاد إيمانه لم يبطل إيمانه ولم يرفعه ولم ينافيه فوجب أن نقول: إن صاحب الكبيرة يثاب على إيمانه ولا يبطل ثوابه بكبيرته كما لم يبطل كبيرته إيمانه.

فإن قيل: إن المعتزلة تقول قد بطل إيمانه وإن لم يصر كافرا.

قيل هذا خطأ قد اجتمعت الأمة قبلهم أن المكلف البالغ العاقل لابد أن يكون مؤمنا أو كافرا أو وليا أو عدوا وموحدا أو ملحدا إذ لا واسطة بينهما.

---

(١) سورة طه: الآية ٧٥.

وإنما خرق واصل بن عطاء الإجماع فى قوله: إن صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر فهو أول المعتزلة وهذه مقالة ابتدعها بخلاف الإجماع السابق له ولمقالته.

وأيضا فإن إيمانه تصديقه بقلبه وهو موجود مع زناه وسرقته لم يرتفع به وهو عارف بالله وبوحدانيته وعدله.

كما كان لم يزل عنه شيء من ذلك بكبيرته فوجب القول بأنه مؤمن كما كان فوجب أن يكون ثواب إيمانه كما كان لم يزل بكبيرته ولم يرتفع بمعصيته.

فإن قتل فإذا كان لإيمانه ثواب وفى كبيرته عقاب وجب أن يكون مثابا معاقبا فى حالته وذلك محال.

قيل: لسنا نقول إنه لا محالة معاقب على كبيرته بل يجوز أن يغفر الله له ذلك وقد أطمعه ذلك فى قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1] وبقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[2].

وغير ذلك من الآى، وأيضا فإنه وإن جوزنا عقوبته على كبيرته، فإنا نقول إنها عقوبة منقطعة، ويوصل إليه الثواب بعد ذلك ولا يتناقض أن يكون مثابا معاقبا فى حالين على فعلين مختلفين فما فى ذلك ما ننكر.

وإن قالوا: فإذا كان مؤمنا فاسقا وجمعهم له الوصفين فما فى ذلك ما ننكر.

وإن قالوا: فإذا كان مؤمنا فاسقا وجمعهم له الوصفين فى حالة واحدة فوجب أن يكون محمودا على إيمانه مذموما على فسقه قبل كذلك.

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٢) سورة الرعد: الآية ٦.

وهذا هو العدل فيمن أحسن فى فعل وأساء فى فعل، أن يمدح على حسن فعله ويذم على سيئه، ولا يبخس حقه من الحسن بما أتاه من الشيء.

بل يقال لك كذا وعليك كذا وأقل ما فى العدل أحساب الأعمال[1]. بحسب ماله ويطالب بما عليه.

فأما أن يبطل كل ماله ويؤخذ بما عليه فليس من العدل فى شيء، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه عفو غفور شكور كريم بار محسن، ومعانى هذه الأوصاف يقتضى وصفه بالعفو عن السيئات والإثابة على الحسنات فإن من أدى ما عليه لغيره إليه، وعفا عما له عليه، لكان عند العقلاء بارا رحيما.

ومن طالب ماله ومنع ما عليه كان غشوما ظلوما، والله جل ذكره أعدل العادلين وأصدق الصادقين وعد المحسن بالثواب وذلك حق له على الله بما أوجب الله له ذلك لخبره، والوعيد على الإساءة ومطالبته بحق له على العبد.

فإن عفا عن حقه تفضلا ورحمة، وأدى ما عليه مما وعده، لم يكن فى ذلك عيب ولا نقص راجعا إليه، بل كان يليق ذلك بجوده وكرمه ورحمته.

ويقال: إن أبا عمرو بن علاء ناظر عمرو بن عبيد فى شأن الوعيد فقال له إنك أعجمى القلب وإن كنت عربى اللسان.

أما تعلم أن الله تعالى أنزل القرآن على لغة العرب فقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾[2]، وعادة العرب فى الخطاب بالوعد والوعيد أنهم

---

(١) كلمة فى المخطوط غير واضحة. وقد وضعنا بدلا عنها ما يقتضيه السياق.
(٢) سورة الشعراء: الآية ١٩٥.

يرون العفو عن الوعيد كرما، وترك الوفاء بالوعد بخلا.

أما ترى القائل: يقول للنبى ﷺ وهو لا ينكر عليه حين أنشده قوله وهو أمية بن الصلت

علمت أن رسول الله أوعدنى والعفو عند رسول الله مأمول

وقال الشاعر:

وإنى وإن أوعدته أوعدته لمخلف إيعادى وينحر موعدى

واعلم: أنه لا يجوز أن يتوهم على من يعفو عما أوعد فيه خلفا أو كذبا من قبل إنه إذا عفا عن وعيده يكون وعيده فى الأصل مقيد المشيئة أو بإضمار يستره.

ولا يذكره ظاهرا لكى يوقع الرهبة فى القلوب حتى يترك المعصية، ثم يظهر بعد ذلك فضله ورحمته، بإظهار عفوه وكرمه.

ولا يجوز أن يقال إنه أوعد مطلقا ثم لم يفعل ما أخبر أنه يفعله، فإن ذلك يؤدى إلى تكذيبه ولا سبيل إلى ذلك.

فأما قول الشاعر. مخلف إيعادى، فهو كلام متوسع فيه، والمراد بذلك أنه يعفو عنه، ويكون إيعاده مقيدا فى نيته وضميره.

ولا يجوز أن يوصف الله جل ذكره بالإخلاف فى الوعد ولا فى الوعيد، لأن الإخلاف يؤدى إلى الكذب، ولا يجوز عليه الكذب فى خبره.

فلذلك قلنا: إنه لا ينقطع بعمومه وعيد الفساق، وإنما قطعنا بعموم وعيد الكفار بالإجماع عليه، ومن عداهم فلا إجماع فيه.

والمؤمن صاحب الكبيرة قد جمع بين الطاعة والمعصية، وإنه وعد الثواب على طاعته ويجوز أن يكون عليه وعيد بعقاب المعصية ولا سبيل إلى إبطال أحدهما بالآخر.

ولو أن قائلا قال: إن حرمة إيمانه توجب إحباط كبيرته، دون أن

يوجب كبيرته إحباط إيمانه، كان قوله أولى بالصواب من قول الخوارج والمعتزلة، وذلك أن ما معه من الإيمان أعظم الطاعات وهو توبة من الكفر الذى هو أعظم المعاصى.

والتوبة تحبط عقاب ما هو توبة منه وإذا حبطت التوبة من الكفر وهى إيمان عقاب الكفر كان بأن يحبط عقاب الفسق أولى.

فإن قيل: فما يقولون على هذا الأصل فى الخبر المروى: «أن شارب الخمر لا يقبل الله له صلاة أربعين يوما وليلة».

قيل: إن يصح هذا الخبر كان المراد به التغليظ على شارب الخمر فى أمره والتحذير من شربه، وقد يورد مثل هذا الكلام للترهيب والتحذير لا للتحقيق.

على أنه ليس بخبر متفق على مقوله، والذى ذكرنا من أى القرآن ونبهنا عنه من وصف الله تعالى بالعدل والرحمة يمنع من صحة معنى ذلك ألا أن تتناول على معنى الزجر والتغليظ والترهيب من شرب الخمر.

وقد قال بعضهم: يمكن أن نتناول هذا الخبر على وجه فيقال معناه من شربها مستحلا لم تقبل له طاعة وذكر الصلاة من جملتها تنبيها على غيرها من الطاعات، لأنها من أعظم أركان الطاعات.

وأما تخصيص أربعين بالذكر. فيمكن أن يقال: إنه خرج ذلك على مذكور مثله عن حاله، وقد كان المعلوم من أمره أن يتوب منه بعد هذه المدة فكأنه قيل لمن شربها مستحلا وأقام عليها هذه المدة لا يقبل له طاعة إلا أن يتوب.

وقد يذكر مثل هذا العدد أيضا للتكثير كما يقول الرجل لصاحبه وإن جئتنى أربعين مرة لم أقض حاجتك يريد التكثير للمراد لا للتحديد وإن لم يكن شيء من ذلك هو المراد فلا وجه للاستدلال بهذا الخبر.

وكل ما ذكرنا من آى القرآن دل على خلافه مع أن الخوارج تبطل الأخبار كلها إذا ورد الكتاب بخلافه.

فإن قال فيما يقولون فما ذكر صاحب الكتاب رحمه الله من هذه الثلاثة الأشياء التى ذكرناها تهدم الحسنات وتبطلها.

وهى الإشراك بالله.

والمراءاة فى العمل يرى به الناس.

والمن والأذى فى الصدقات.

قيل قد عرفناك فيما قبل الخلاف فيه بين أصحابنا وهو خلاف ترتب على مسائل الموافاة.

فمن قال بالموافاة لم يعد ما لم يواف عليه إيمانا ولا كفرا فيه ثواب أو عقاب ولم يقل بالموافاة فإنه يقول الكفر يحبط ثواب العمل لأنه نافيه ويضاده ويرفعه ولا يجتمعان.

فأما من يرائى بعمله الناس فلا ثواب له أيضا كما قال: ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾[1].

وكذلك صاحب المن والأذى إن أراد التقرب إلى من منّ عليه دون الله تعالى فإنه لا ثواب له أيضا فرجع معنى الجميع إلى واحد وهو ألا يريد وجه الله تعالى بعمله. وقد قال الله تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾[2] وقال: ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[3].

المراءاة الإشراك فى العمل.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله. قال المتعلم: لقد وصفت العدل ولكن أخبرنى عمن يشهد لك بالكفر ما شهادتك عليه؟.

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢٠.
(٢) سورة الزمر: الآية ٣.
(٣) سورة المائدة: الآية ٢٧.

قال العالم: شهادتى عليه أنه كاذب ولا أسميه بذلك كافرا ولكنى أسميه كاذبا لأن[1] الحرمتان: حرمة تنتهك عن الله تعالى وحرمة تنتهك عن عباد الله تعالى.

فلذلك ما يكون بينهم من المظالم، ولا ينبغى أن يكون الذى يكذب على الله تعالى ورسوله كالذى يكذب علينا، لأن الذى يكذب على الله ورسوله ذنبه أعظم من أن يكذب على جميع الناس.

فالذى يشهد على بالكفر فهو عندى كاذب ولا يحل لى أن أكذب عليه لأنه كذب على، لأن الله تعالى قال: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[2] يقول لا يحملنكم عداوة قوم على أن تتركوا العدل بينهم.

قال المتعلم: هذه صفة معروفة ولكن كيف يقول فى رجل يشهد على نفسه بالكفر.

قال العالم: أقول: إنه ليس ينبغى أن أحقق كذبه على نفسه وذلك إذا قال لنفسه إنه حمار لم يسع لى أن أقول صدق، غير أنه إن قال أنا برئ من الله، وقال لا أومن بالله ولا برسله سميناه كافرا، وإن سمى نفسه مؤمنا.

وكذلك إذا وحّد الله وآمن بما جاء من عنده سميته مؤمنا وإن سمى نفسه كافرا.

قال المتعلم: أراك فيه أحسن قولا منه فى نفسه لأنه يشهد على نفسه بالكفر وأنت تشهد على نفسه بالإيمان، وأنت أحق بذلك، ولكن أخبرنى إن قال لك أنا برئ من دينك ومما تعبد.

قال العالم: إن قال هذا لم أعجل إليه، ولكن اسأله عند ذلك: اتبرأ

---

(١) كذا فى الأصل (بالان).
(٢) سورة المائدة: الآية ٨.

من دين الله تعالى أو تبرأ من الله؟ فأى القولين قال سميته كافرا مشركا.

وإن قال: أنا أومن بالله ولكن أبرأ من دينك أو مما تعبد لأنك تبعد الشيطان، فإنى لا أسميه كافرا لأنه إنما يكذب على.

قال المتعلم: هذا لعمرى قول أهل الورع والتثبت. ولكن أخبرنى: أليس من أطاع الشيطان وطلب رضائه فهو كافر وهو عابد للشيطان.

قال العالم: قد علمت ما أردت بهذه المسألة: أن المؤمن لو عصى ليس يكون بمعصيته تلك مطيعا للشيطان طالبا لمرضاته متعمدا ذلك، وإن وافق عمله للشيطان طاعة ورضا.

قال المتعلم: أخبرنى عن العبادة ما تفسيرها؟.

قال العالم: العبادة اسم جامع تجتمع فيه الطاعة والرغبة والرهبة والإقرار بالربوبية، لأنه إذا أطاع الله العبد فى الإيمان به دخل عليه الخوف والرجاء من الله تعالى.

فإذا دخل عليه هذه الخصال الثلاثة فقد عبده، ولا يكون مؤمنا بغير رجاء ولا خوف ولكنه رب مؤمن يكون خوفه من الله تعالى أشد وآخر يكون خوفه أقل.

وكذلك من أطاع آخر رجاء ثوابه ومخافة عقابه من دون الله تعالى فقد عبده، ولو كان العمل بالطاعة وحدها فى كل شيء عبادة، لكان كل من أطاع إنسانا فقد عبده.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن الذى تضمن هذا الفصل إلى آخره رد على الخوارج فى تكفيرهم بكل من الذنوب، قل أم كثر، صغر أم كبر من أهل القبلة والصلاة.

وقد بيناها قبل، إن محل الكفر القلب، كما أن محل الإيمان القلب وإن إنكار اللسان وإقراره يسميان إيمانا وكفرا اتساعا على معنى أنهما من علامات الإيمان والكفر.

ومن كفر غيره وليس ذلك الغير معتقدا للكفر فقد كذب عليه وعصى وأخطأ ولا يقال إنه كفر، لأن حقيقة الكفر بالله تعالى هو التكذيب له بالقلب وهو اعتقاد كذبه فى أخباره، فإن لم يكن كذلك فليس بكفر على الحقيقة ولكن خطأه ومعصيته ومن تأول فى معصيته المؤمن أنها كفر تأويلا خطأ فسماه كافرا بها، لم يكن بهذا التأويل كافرا، لأنه لم يعتقد كذب الله تعالى فى أخباره ولا جحد ربوبيته.

ولكنه أخطأ من طريق التأويل فى هذه التسمية فيقال إنه كذب ولا يقال إنه كفر بالله تعالى.

وقد روى عن أمير المؤمنين على ابن أبى طالب كرم الله وجهه أنه سئل عن الخوارج وهم كانوا يكفرونه.

فقيل له أكفارهم؟ فقال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا.

فقيل له: ما لهم؟ فقال: هم إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم.

فلم يسمهم كافرين لما تأولوا فى تكفيره تأويلا خطأ، وليس كل مخطئ كافر.

فأما قول صاحب الكتاب رحمه الله: الحرمة حرمتان، حرمة تنتهك عن الله تعالى وهو الإشراك بالله والتكذيب له والكفر به.

وأما الحرمة التى تنتهك من عباد الله فذلك ما يكون بينهم من المظالم، فإنما أراد به أنه متى كذب على الله تعالى كفر به، ومتى كذب على غيره لم يكفر به، وإن ذلك يكون مظالم فيما بينهم من حرمة.

وهو معنى قول النبى ﷺ «من قال لأخيه المسلم يا كافر فقد باء به أحدهما» يعنى بوزره وإثمه فإنه ينتهك حرمة غيره بالكذب عليه.

واعلم أنه إذا لم يكن معنى الكفر معنى المعصية لم يكن كل عاص كافرا، كما لو توهمت الخوارج.

فإن قال قائل: إذا سماك الخارجى، بمعصية تقع منك كافرا بتأويل خطأ كان كاذبا مخطئا ولم يكن كافرا لأنه مخطئ أو كاذب.

فلم نجز أن نسميه كافرا بما كان مخطئا كاذبا لأن ذلك ليس هو معنى الكفر.

قال: وليس يجب علىّ إذا كذب علىّ بكفر ولم أره كافرا أن أكذب عليه وأكفره فيما هو ليس بكافر به، من كذب علىّ فى تكفيره بالرأى والتأويل، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[1].

أراد بذلك لا يحملكم بغضكم لقوم على ألا تنصفوهم من أنفسكم وتظلموهم كما ظلموكم بل العدل أقرب للتقوى، وترك الإنصاف أبعد من التقوى، كيف وقد بينا أنه ليس معنى الكفر أنه كذب أو معصية أو خطأ، فيجب أن يكون كل كاذب كافرا.

فأما قوله بعد ذلك أنه يشهد على نفسه أنه كافر فهل تقبل شهادته على نفسه بكفره.

فإنه يريد بذلك أن الخارجى إذا عصا ورأى نفسه بالمعصية كافرا، وشهد على نفسه بذلك يقال لا تقبل شهادته على نفسه بذلك لأنه مخطئ فى هذه الشهادة على نفسه فى تكفيره لنفسه بما ليس بكافر به.

كما أنه لو قال لنفسه أنه قائم وهو قاعد أو قال أنا حمار وهو إنسان فإنه يكون كاذبا، وليس كل كاذب كافرا، ولا معنى الكذب معنى الكفر.

وقد بينا لك معنى الكفر وما يكون به كافرا، اللهم إلا أن يقول أنا برئ من الله أو هو برئ من دين الله، أو قال لا أؤمن بالله أو برسله، فإنا نسميه كافرا بذلك على ظاهر إقراره وجواز أن

---

(١) سورة المائدة: الآية ٨.

يكون ذلك كذلك فى قلبه.

فإن قال ذلك مكرها لم يكن به كافرا إذا علمنا أنه لم يعتقده بقلبه.

فأما إذا قال: أنا برئ من دينك أو مما يعبد بضرب من التأويل يتوهم أن الذى نتدين به ليس هو دين الحق، فإنه لا يعجل إليه فى ذلك حتى يسأل ويستبرأ فيه.

فيقال له أتبرأ من دين الله أو تبرأ من الله؟ فأى القولين قاله سمى كافرا فاعلم أنه إنما سمى بذلك فى هذه الحالة كافرا كما يسمى بإقرار اللسان مؤمنا على معنى أنه تجرى عليه أحكام المؤمنين أو الكافرين فى الظاهر.

فإن قال: أنا لا أبرأ من الله تعالى ولا أبرأ من دينه ولكنى أبرأ من دينك ومما تعبد وأراد بذلك أنك تعبد الشيطان إذا عصيت الله فإنه لا يسمى بذلك كافرا، وليس يكذب بذلك على الله تعالى وإنما يكذب على نفسه.

سؤال للخوارج فى التكفير بالمعصية قالوا: قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[1] قالوا ومن عصى الرحمن فقد أطاع الشيطان وطلب مرضاته ومن أطاع الشيطان فقد عبده وعابد الشيطان كافر.

قيل لهم: إن المؤمن إذا عصى ربه بهوى أو شهوة غلبته لم يطلب به الطاعة للشيطان ولا قصد مرضاته وإنما اتبع هوى نفسه فوافق ذلك مراد الشيطان وهذا هو المؤمن فبغض للشيطان غير طالب بمرضاته، بل هو محب لله خائف منه بوجوه فهو له عابد بإيمانه، وبقلبه له محب خائف منه وإياه يرجو وهو عبادة له.

(١) سورة يس: الآية ٦٠.

واعلم أنه ليس معنى الطاعة معنى العبادة وقد يكون طاعة لا عبادة ألا ترى أنه قال: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[1] ولا يقال لمن أطاع الرسول أنه عبد الرسول.

لأن العبادة طاعة مخصوصة وهو أن يكون طاعة معها خضوع وتذليل وتعظيم وتقرب يعتقد معه الهيبة بالمعبود إذ لم يكن معنى الطاعة إلا معنى العبادة.

والشيطان وإن أمر موافقة الهوى ومخالفة الرحمن فيوافق فعل العبد ما دعا إليه الشيطان فإنه لا يصح أن يقال إنه عبد الشيطان لما لم يقصد التقرب إليه بذلك ولا يحبه ولا يرضيه.

بل يرى المؤمن مخالفة الشيطان دينا وبغضه وعداوته حقا وصوابا، وذلك عقده فى أصل دينه، فكيف يجوز أن يقال إنه عبد الشيطان فى معصيته ربه.

فأما معنى قول صاحب الكتاب رحمه الله: أنه إذا أطاع العبد ربه فى الإيمان ثم دخل عليه الرجاء والخوف من الله تعالى، فإذا دخلت عليه هذه الخصال فقد عبده ولا يكون مؤمنا بغير رجاء ولا خوف.

فاعلم أنه إنما أراد بذلك أن العبد إذا آمن بربه وصدقه فى وعده ووعيده خاف ما توعد به ورجا ما وعده على رغبة ورهبة.

ومعنى قوله لا يكون المؤمن مؤمنا رجاء ولا خوف ما توعد به إلا أنه إذا صدق الله تعالى فى أخباره حذر عقابه ورجا رحمته.

وكان ما يظهر به الرجاء والخوف ثمرة إيمانه، كما أنه إذا عرف النعمة منه أحبه، وإذا عرف أن الملك والسلطان له خضع له.

فلا يكون المؤمن بغير خوف ولا رجاء ولا محبة ولا خضوع، لا أن الإيمان هو الخوف والرجاء.

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٠.

ألا ترى: أنه رب مؤمن يكون خوفه أشد من آخر، ولا يجوز أن يكون مؤمن أشد، إيمانا من الآخر وأزيد وعلى قدر رهبة المؤمن على قدرة عليه يكون خوفه من الله تعالى أشد.

وكذلك على قدر معرفته برحمته وأفضاله، يكون رجاؤه له، فهذه معانى متزايدة دون الإيمان.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله. قال المتعلم: ما أحسن ما فسرت، ولكن أخبرنى من خاف شيئا أو رجا منفعة شيء، هل يدخل عليه الكفر؟.

قال العالم: الرجا والخوف على منزلتين:

فإحدى المنزلتين من كان يرجو أحدا ويخافه يرى أنه يملك له من دون الله ضرا أو نفعا فهو كافر، والمنزلة الأخرى: من كان يرجو ويخافه لرجائه الخير أو مخالفة البلاء من الله تعالى عسى الله أن ينزل به على يدى آخر.

ومن سبب شيء فإن هذا لا يكون كافرا له، لأن الوالد يرجو ولده أن ينفعه، ويرجو دابته أن تحمل له، ويرجو جاره أن يحسن إليه، ويرجو السلطان أن يدفع عنه ولا يدخل عليه الكفر.

لأنه إنما رجاءه من الله عسى أن يرزقه من ولده أو من جاره أو من السلطان خيرا أو يشرب الدواء عسى الله أن ينفعه به فلا يكون كافرا وقد يخاف الشر ويفر منه، مخافة عسى الله أن يبتليه به.

والقياس فى ذلك موسى صلوات الله عليه الذى اصطفاه الله تعالى لرسالته وخصه بكلامه، حيث لم يجعل بينه وبين موسى عليه السلام رسولا.

قال: ﴿ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ۝ ﴾[1] ومحمد ﷺ حيث فر إلى الغار فلم يدخل عليهما الكفار.

وكذلك أيضا الرجل يخاف السبع أو الحية أو العقرب أو ماء أو هدم بيت أو أذى طعام يأكله وشراب يشربه فلا يدخل عليه الكفر ولا الشرك فإنما يدخل عليه الجبن.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن معنى الخوف توقع الضرر، ومعنى الرجاء توقع المنفعة، فإذا اعتقد الخائف والراجى أن الخالق للنفع والضر هو الله تعالى ولكنه يفعله على وجوه مخصوصة، واعقد ذلك، لم يدخل كفر بل هو باعتقاده ذلك من الله تعالى محق مصيب.

والمؤمن لا يتوقع أبدا الضرر والنفع إلا من الله، ويعتقد أنه ينفع من يشاء ويضر من يشاء.

فإذا خاف بعض المخلوقات أو رجاء بعضهم، فإنه يتوقع ذلك من الله تعالى أن يجزيه على أيدى بعض خلقه أو عقيب سبب من الأسباب، فيكون خوفه فى الحقيقة من الله ورجاءه له.

فإذا قال أرجو صديقى وأخاف عدوى وأعتقد أن الله هو الذى يخلق النفع ويوصله إليه على يد صديقه ويجعله سببا، وكذلك الضرر يجريه على يدى عدوه ويكون عدوه سببا فى ذلك لا أنه منه أبدا فهو مصيب وليس بكافر.

وإذا رأى النفع والضرر حادثين من عند غير الله كان فى ذلك مخطئا وأداه إلى القول بالكفر به إن أفاد قوله والتزم ما يلزمه فيه.

وكذلك شارب الدواء والمفتصد والمحتجم إذا رأى البرء خلقا له من الله تعالى يظهره عند الحوادث والأسباب التى ذكرناها كان فيه مصيبا، وإذا رأى ذلك حادثا من الدواء أو من الدم أو من غير الله تعالى كان مخطئا.

---

(١) سورة القصص: الآية ٣٣.

فأما خوف الأنبياء صلوات الله عليهم فقد قال الله تعالى فى وصفهم فى آية: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[1].

وقال تعالى فى آية أخرى ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[4].

وتفصيل ذلك وتخريجه على الوجه الذى ذكرناها أنها لا تنقض أصل التوحيد وقاعدته: فى أن الضار النافع المانع المعطى هو الله تعالى، وإنما يقال خاف زيد السبع، وخاف موسى الفيل على معنى: أنه توقع حدوث ذلك الضرر من خلق الله وفعله وتدبيره عند حدوث ذلك السبب من غيره.

فساغ أن يقال: خاف الأسد، وخاف فرعون. والمراد بذلك ما يحدث من فعل الله تعالى عند حدوث السبب يحدث منه، والذى يمكن لك، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثله أن يتوقعوا حدوث الضرر من غير الله تعالى أبدا.

وذلك هو الإشراك بالله، ولا يليق ذلك بوصفهم والكلام فى خوف الأنبياء والرسل وذكر مقاماتهم فيه على حسب ما ورد فى الكتاب.

كنحو ما أضافه إلى موسى وهارون صلوات الله عليهما لما قيل لهما: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾[5] ﴿ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ١٣٩.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٧٥.
(٣) سورة المائدة: الآية ٤٤.
(٤) سورة البقرة: الآية ٤٠.
(٥) سورة طه: الآية ٤٣.

يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ ﴾[1] وقوله تعالى ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾[2].

وكقوله فى قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾[3] وغير ذلك فله موضع أولى عند ذلك.

وقد أشرنا إلى ما يجب أن يعتقد فى أصل الباب مما لابد من معرفته وما يكون الخطأ داخلا على معتقده فيه، إذا اذهب عن وجه الصواب فيه.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله: لقد قلت ما يعرف، ولكن أخبرنى عن المؤمن ما شأنه يهاب هذا المخلوق ما لا يهاب الله تعالى.

قال العالم: لا شيء أهيب إلى المؤمن من الله جل ذكره، وذلك أنه ينزل به البلاء الشديد فى جسده أو ينزل به المصيبة الموجعة من الله تعالى. فلا يقول فى سر ولا علانية بئس ما صنعت يارب، ولا يحدث به نفسه ولا يزداد له إلا ذكرا.

ولو أنه نزل به عشر عشير ذلك البلاء من بعض ملوك الدنيا لتناوله وجوده بقلبه ولسانه عند أهله الثقات حيث لا يسمع ذلك الملك كلامه.

والمؤمن يراقب الله تعالى فى السر والعلانية، وفى الحر والبرد، وفى النعمة والشدة.

وملوك الدنيا لا يراقبون فى السر والعلانية ولا فى الكره والرضا لأنه ربما أصابته الجنابة فى ليلة باردة فهو يقوم على كره منه حيث لا يعلم أحد ما نزل به غير الله.

---

(١) سورة طه: الآية ٤٥.
(٢) سورة طه: الآية ٦٧.
(٣) سورة الذاريات: الآية ٢٩.

فيغتسل من مخافة الله، أو يصوم فى الحر الشديد وقد اصابه به الجهد والعطش وليس يحضره أحد فهو يراقب الله تعالى، ولا يفطر ويتصبر ولا يجزع من مخافته.

والرجل إنما يهاب الملك ما دام بحضرته، فإذا تولى عنه لم يهب، فمن هنا عرفنا أنه ليس شيء بأهيب عند المؤمنين من الله تعالى.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن معنى الهيبة، والخوف، والإشفاق، والخشية. تتفاوت فى اللغة، وقد بينت لك: أن معنى الخوف توقع الضرر، ممن خافه.

وخوف المؤمن من الله جل ذكره توقعه العقوبة من جهته على المعصية.

وقد يكون أيضا توقعا لأمر لحقه فيه نقص، لشبهة بالضرر كنحو ذم أو عتاب فى استقصار أو نقص درجة عنده مما يأمل بلوغها.

وأصل ذلك كله الإيمان به وهو أنه إذا صدقه فى أخباره واعتقد أنه لا يخلف وعده ووعيده، وقد سمعه يعد المؤمن ويتوعد الكافر، ويعد المحسن ويتوعد المسيء أثمر له تصديقه فى أنه يعرفه بما هو عليه من وجوب الصدق فى أخباره.

فخاف أن يحلقه ضرر عقوبته والعيب والذم على تقصير منه، ثم إنه يعظم قدر خوفه على قدر معرفته بقدرته عليه وعلمه بأنه فى قبضته وملكه وسلطانه، له أن يفعل به ما يشاء، لا يمنعه منه مانع، ولا يرده عنه راد.

فإذا يقدر عند المؤمن ذلك كانت مهابته منه أعظم من كل مهابة من كل أحد.

وإنما تكون مهابته من غيره أيضا مهابته منه خوفا من التسليط منه عليه.

وأيضا فإن المؤمن إذا عرف أن الله تعالى هو الضار النافع المانع، المعطى وأنه لا ممسك لما فتح من رحمته ولا مرسل لما أمسكه، ووثق بذلك وصح اعتقاده له، كان مقتضى معرفته على هذا الوجه يوجب عليه ألا يكون من أحد أشد خوفا من الله تعالى لعلمه بأن بيده المضار والمنافع والآلام منه.

وأنه لا يضر أحد إلا بإذنه وعلمه وحكمه ومشيئته، وإذا أراد أحدا بضرر لم يكن له دافع من غيره، وإذا أراد خلافه لم يكن لآخر رده ودفعه على مقدار قوته فى معرفته بذلك يكون قوة مخافته من الله تعالى وعلى مقدار ما يسهو ويغفل عن ذلك ويعلم بضعف مخافته.

ولذلك كانت مخاوف الأنبياء والملائكة عليهم السلام أعظم لقوة معرفتهم وقلة شهوتهم وغفلتهم، وقوة معرفتهم، لكون معاينتهم عجائب القدرة وحضور القلب فى الاستدلال على الله جل ذكره.

وكذلك قال: ليس شيء أهيب إلى المؤمن من الله تعالى لأجل أنه إذا نزل منه البلاء الشديد فى جسده ونزلت به المصيبة الموجعة منه فإنه لا يزداد إلا ذكرها له وإجلالا.

ولا ترى شيئا من ذلك جورا وعدوانا، فكل ذلك ثمرة إيمانه ومعرفته بربه وقدرته وحق ملكه، وأن يتصرف فى ملكه كما يريد من غير تعد ولا تحكم.

واعلم: أن هيبته الإجلال والتعظيم غير خوف العقوبة على التقصير، لأن خوف العقوبة على التقصير فى طاعته إنما يكون فى الدنيا دون الآخرة.

وأما خوف الإجلال والتعظيم والهيبة منه فإنما يرجع ذلك إلى ما يعتقده المؤمن به، العارف له الذى له الأمر والنهى والملك والسلطان والقبض والبسط، ولا يعترض عليه فى أمره، ولا نزاع معه فى ملكه لازم فى الدنيا والآخرة للعبد لا يزايله مادام عارفا بالله وبصفاته.

فإن قال قائل: أليس إبليس عارفا بالله وبقدرته وكيف لم تثمر معرفته بقدرته له الخوف منه، إن كان الخوف من ثمرات معرفته بالقدرة وأنه يفعل ما يشاء ولا يمنع فيه، ويكون له فعل ذلك غير متعد به ولا جائر.

قيل من أصحابنا من قال: إن إبليس غير عارف بالله ولا بقدرته وإنما أبى واستكبر وكان من الكافرين لجهله بالله تعالى وبقدرته، لذلك قال ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾[1] متوسما أن له القدرة على ذلك وأن تقديره إليه وتدبيره.

فإن قيل: أليس قال «بعزتك» وهذا الكلام معترف به، وإنما ينكر بمعرفته من قبل أن الله تعالى حكم بكفره ووصفه بالإباء والاستكبار عليه وليس ذلك صفة العارف.

ومن الناس من يقول: إنه كان عارفا بالله ولكنه جل ذكره خلق فى قلبه أمنا من عدله فيقدم على المعاصى مجترئا عليها من غير خوف العقوبة فى العاقبة.

والصحيح عندنا قول من قال: إن إبليس لم يكن عارفا بالله لأن الكافر بالله لا معرفة له على وجه من الوجوه.

فإذا لم يكن له معرفة بقدره وقدرته، والخوف منه ثمرة معرفته بقدره وقدرته فلم يعرفه إبليس فلم يخفه.

والذى ذكره صاحب الكتاب رحمه الله فى هذا الفصل من معنى هيبة المؤمن من الله تعالى فراجع إلى هيبة الإجلال والتعظيم مما هو ثمرة المعرفة فى غير الهيبة وجلال ربوبيته.

وكذلك قال ولا تزول عن قلبه هذه الهيبة والإجلال والتعظيم مما يستقبله من مكروه من جهته، بل يستقبله

---

(١) سورة ص: الآية ٨٢.

بالرضا والصبر والتسليم لعلمه أنه عدل فى قضائه لا يقع منه جور ولا حيف يكون به جائرا ظالما.

فأما ما ذكره من هيبة أحدنا الملوك فى الدنيا ومراقبته له بالحضرة دون الغيبة ومراعاته أمورهم فى ظاهر الحال دون باطنها فاعلم أن ذلك لأجل أنه يعلمهم بهذه الصفة التى يستحقها الرب جل ذكره.

بل يعلم أنهم مذنبون مسخرون مخلوقون مربوبون مملوكون يتصرفون عن إرادته وتدبيره وكذلك يظهر لهم الطاعة فى العلانية دون السر، فى الحضرة دون الغيبة.

وأما مهابة المؤمن لله جل ذكره سرا وعلانية فعلى حسب اعتقاده بعزته وعظمته، وأنه المستوجب لذلك دون من عداه فإنه لا يجوز أن يظن بأحد من المؤمنين أنه يهاب أحدا سوى الله تعالى لما يهابه.

فإنه قيل فكيف خاف موسى صلوات الله عليه العصا حين ألقاها حين أخبر عنها بذلك، فقال تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾[1] حتى قيل له: ﴿ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[2]، قيل إن ظهور الخوف من موسى عليه فى تلك الحال مما أراد الله أن يجعله بينه للسحرة حتى يعلموا أن موسى ليس بساحر، ولا أنه وصل إلى ما وصل إليه بسحره.

لأن الساحر لا يخاف سحره، فعلم السحرة عند خوفه أنه لا صنع بموسى عليه السلام فى ذلك، فألقى السحرة عنده سجدا.

فإن قيل: فكيف خاف إبراهيم الملائكة عليهم السلام.

---

(١) سورة طه: الآية ٦٧.
(٢) سورة القصص: الآية ٣١.

قيل: كان ذلك أيضا خوفا راجعا إلى الخوف من الله تعالى، لأنه لما نكرهم فأوجس خيفة خاف أن يكون الله تعالى سلطهم عليه بتقصير وقع منه فرجع ذلك الخوف إلى الخوف من الله تعالى، وإن كان الظاهر منسوبا إليهم.

ومذاكرة مخاوف المؤمنين راجعا إلى مخافة الله فى الأصل لعلمهم بأنه هو المبتدى بالضر.

ولا يقدر أحد أن يضر إلا بإذنه، كما قال تعالى﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[1].

فصل آخر

وقال صاحب الكتاب رحمه الله. قال المتعلم: قلت لعمرى ما نعرف من أنفسنا، ولكن أخبرنى عن جهل الكفر والإيمان ما هو؟.

قال العالم: إن الناس إنما يكونون مؤمنين بمعرفتهم وتصديقهم بالرب عز وجل، ويكونون كفارا بإنكارهم للرب عز وجل.

فإذا أقرّوا لله تعالى بالعبودية، وعرفوا وحدانية الله تعالى، وصدقوا بما جاء من عنده، ولم يعلموا ما اسم الإيمان واسم الكفر، فإنهم لا يكونون بعد هذا كفارا بعد أن علموا أن الإيمان خير والكفر شر.

كالرجل الذى يؤتى بالعسل والصبر فيذوق ويفرق بينهما ويعلم أن العسل حلو والصبر مر من غير أن يعلم ما اسم العسل وما اسم الصبر فلا يقال له جاهل بالحلاوة والمرارة، ولكن يقال له جاهل اسمهما.

كذلك الذى لا يعلم ما اسم الإيمان والكفر غير أنه يعلم أن الإيمان خير والكفر شر، فلا يقال له جاهل بالله تعالى ولكن يقال إنه جاهل باسم الإيمان والكفر.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

فصل فى شرح ذلك

اعلموا أن الفرضْ فى هذا الفصل أن يعرف: أن المعانى هى المطلوبة دون الأسامى، والمعول عليها فى حصوله أحكامها بوجودها والاستحقاق لأسمائها.

وأن الذهاب عن الأسامى التى على العبادات والأذكار لا يوجب الذهاب عن حقائق المعانى.

ألا ترى أن من يعجز عن العبادة من الخرس أو من بلسانه آفة تمنع من الكلام والعبادة فإنه يصح منه معنى الإيمان والكفر وإن لم يصح منه عبادة باللسان.

وكذلك من عرف أن ما هو الإيمان بالله خير وحق وما هو الكفر به شر وباطل، وإن من لا يعرف هذين الاسمين بالعربية ولم يعلم أنهما لأى شيء وصفا فى العربية لم يؤثر ذلك فى حقيقة إيمانه وكفره.

ونحن إنما نتكلم عن معنى الإيمان والكفر فى اللغة، وفى تفسير هذين الاسمين بهذه العبادة على هذه اللغة المخصوصة.

ومن أراد أن يعرف ذلك فعليه الرجوع إلى استعمال أهل اللغة، وأن يضع هذين الاسمين الموضع الذى وضعهما أهل اللغة، ومن لم يعرف اللغة ولا موضوعها وعرف معنى الإيمان والكفر وعرف الحق فيه والباطل لم يكن كافرا لذهابه عن المعرفة بهذين الاسمين.

والفائدة فى ذلك: أن يعلم أنه ليس بفرض فى هذا الباب الوقوف على حكم أسماء اللغة ومعانيها على كل مكلف وإنما يتعرف ذلك أهل العلم باللغة والثقة، والوقوف على معانيها بهذه اللغة ليس من فرائض الإيمان ولا ما لا يتم الإيمان إلا بمعرفته.

ولذلك يحصل المؤمن مؤمنا بمعنى ما هو إيمان، وإن ذهب عن علمه

بعد ذلك حقيقة ما وقع له الاسم فى اللغة.

وبين صاحب الكتاب رحمه الله: أنه يمكن أن يحصل العلم بحق الإيمان وباطل الكفر من وجهه وطريقه من غير أن يعلم اسمهما من جهة اللغة.

كما أنه يمكن أن يعلم حلاوة العسل ومرارة الصبر وإن لم يعلم اسمهما فى اللغة.

فلا يقال للجاهل باسمهما إذا أذاقهما أنه جاهل بهما، بل يعرف حلاوة الحلو ومرارة المر وإن لم يعرف اسمهما فى اللغة.

كذلك يمكن أن يعرف حق الإيمان وبطلان الكفر من حيث أن يعلم ذلك من لا يعرف اسمهما.

والأمر علىٰ ما قال من قبل، أن المعرفة بالعبارات عن الأشياء لا تتعلق بالمعرفة بأعيانها والمعرفة بأعيانها لا تتعلق بالمعرفة بعباراتها وقد يعرف معانيها من لا يعرف عباراتها فى لغة دون لغة، ويعرف العبارات من لا يعرف معانيها.

فإن طريق العلم بالعبارات السماع، وطريق العلم بمعانيها الاستدلال، وذلك ثمرة العقل ونتيجته.

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: أخبرنى عن المؤمن إن عذب هل ينفعه إيمانه وهو يعذب، وهل يعذب بعد إيمانه وفيه الإيمان، قال العالم: سألت عن مسائل فى مسألتك. وأنا أفتيك فيهن إن شاء الله.

أما قولك: إن عذب المؤمن هل ينفعه إيمانه إن عذب وفيه الإيمان، نعم ينفعه إيمانه لأنه يرفع عنه أشد العقاب وأشد العذاب إنما يكون على الكافر، لأنه لا ذنب أعظم من الكفر.

وهذا المؤمن لم يكفر بالله ولكنه عصاه فى بعض ما أمر به، فيعذب إن عذب على ما عمل، ولا يعذب على ما لا يعمل كالرجل الذى يقتل ولا يسرق فإنما يؤاخذ بالقتل ولا يؤاخذ بالسرقة.

ولذلك قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1] والمريض ما كان أقل من مرضه كان أهون عليه والذى يعذب فى الدنيا ويرفع عنه أشد العذاب، ويعذب بلون واحد من العذاب فهو أهون عليه من أن يعذب بلونين.

كذلك المؤمن إن عذب على ذنب واحد فهو عليه أهون من أن يعذب على ذنبين.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم أن هذا الفصل يتضمن أمورا:

أحدها: أن المؤمن لا يخرج عن إيمانه بذنب كما قالت الخوارج والمعتزلة بل يسمى مؤمنا وإن أذنب [ذنبا] كبيرا أو صغيرا إذا لم يكن ذنبه كفرا، وقد خاطب الله المؤمنين بالطهارة وخاطبهم بالصيام والحج والصلاة.

ولا خلاف بين الجميع أن المذنب مخاطب بذلك أيضا، فدل على أن ذنبه لم ينف إيمانه، وأنه مؤمن مذنب.

ألا ترى الله تعالى يقول فى كفارة القتل: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾[2] وأجمع الفقهاء على أنه لو أعتق رقبة مذنبة لأجزأته، مثل أن يكون تارك الصلاة أو الصوم الفرض من غير عذر، أو مانع حق وجب عليه، فإنه لا يخرج عن الإيمان بذلك.

وإذا أعتق مثلها سقطت الكفارة عنه، فلو كان فسقها يزيل إيمانها ما

---

(١) سورة يس: آية ٥٤.
(٢) سورة النساء: آية ٩٢.

أجزأت فى الكفارة فى القتل، لأن الإيمان بشرط فيها.

والثانى: أن فسق المؤمن غير مقطوع بالعذاب عليه خلاف قول الخوارج والمعتزلة القائلين لا محالة معذب عليه، وذلك أنه قال إن عذب عليه هل ينفعه إيمانه ولم يقل إنه يعذب عليه قطعا.

والسبب فى ذلك أن الله تعالى أدخل ما دون الشرك من الذنوب فى مشيئة المغفرة فى قوله تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾(١) وما دخل تحت المشيئة فجائز أن يكون وجايز ألا يكون.

وقال فى آية أخرى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾(٢) فلم يقطع بالعذاب على كل مذنب، وأخبر أنه يكفر السيئات باجتناب الكبائر.

وتلك الكبائر هى الكفر والشرك الذى هو أعظم الذنوب ووعد مجتنبيه تكفير سيئاتهم.

فلا نقطع بذلك لم يكن القطع بعذاب الفاسق المؤمن.

والأمر الأخير: أنه لم يقل إن الفاسق لا يعذب أصلا كما قالت المقاتلية الذاهبون إلى أنه لا ينفع مع الشرك عمل ولا يضر مع الإيمان ذنب.

بل أجاز أن يعذب على قدر ذنبه ولم يقطع أنه لا يعذب أصلا، بل أخبر أنه إن عذبه على قدر ذنبه.

وأنه غير آمن من عذابه كما أنه غير آيس من رحمة الله له، وهذا هو القول الحق فى مسألة الوعد لأنه الدرجة الوسطى والطريقة المثلى التى تباين قول الخوارج العادين فى الوعيد.

وكذلك قول المعتزلة، ويفارق قول المقاتلية العادين أيضا فى

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٢) سورة النساء: الآية ٣١.

إسقاط الوعيد عن الفساق وكان الوسط في ذلك هو العدل ما حكينا من قول: إن صاحب الذنب من المؤمنين يخشى عذابه، وأن يكون فيه وعيد من الله تعالى على ذنبه، ويرجى له الرحمة والعفو.

فأما العذاب الواصل إلى المؤمن المذنب إن عذب على ذنبه، فعلى قدر ذنبه لا أكثر من ذلك والأصل فيه الخبر. وذلك أنه قال: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2].

ولما كان الخلود في النار جزاء الكافرين ولم يكن للكافرين ثواب يوصل إليه بعد العقاب كان عقابه مؤبدا.

ولما كان للمؤمن المذنب ثواب على إيمانه. وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع أجر المحسنين وقال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾[3] وقال تعالى ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾[4].

فدل على أن ثواب المؤمن حاصل لا محالة، وأنه لابد أن ينقل عن العذاب إلى الثواب، لأنه لو أديم عذابه ولا سبيل إلى ذلك، وكل ذلك مما يرجع إليه من ثواب إيمانه، عند قطع عذابه لأجل إيمانه.

ألا ترى قال: يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

فأما الذي أشار صاحب الكتاب رحمه الله من قوله: إن عذاب المؤمن على ذنبه أخف، وأنه يرفع عنه أشد العذاب، فيحتمل الوجهين.

أحدهما: أن يقال إنه أراد ألا يعذب عذابا مؤبدا، وأشد العذاب ما كان مؤبدا، وإنما نجا من تأبيد عذابه بإيمانه حتى يوصل إليه ثوابه

---

(١) سورة الزلزلة: الآية ٧.
(٢) سورة يس: الآية ٥٤.
(٣) سورة آل عمران: الآية ٣٠.
(٤) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

تحقيقا لوعده ووفاء بعهده.

والوجه الآخر: أن يقال إنه أراد بذلك أن عذاب المؤمن على ذنبه أخف من عذاب الكافر على مثل ذنبه، من قبل أن الكافر أتى الذنب جاحدا استحلالا مستخفا بحق الله تعالى فيه وحق رسله.

فكان عذابه أشد لأن ذنوبه أكثر وذلك أنه مع كل معصية فى الظاهر معاصى فى الباطن، من جحد لحقه واستحلال لمخالفته واستخفاف بأمره.

والمؤمن يرتكب الذنب خائفا راجيا مستعظما لحق الله تعالى يخاف أن يفوته وقت التوبة، يرجو رحمة الله تعالى فيها.

وكل ذلك طاعات تمنع أشد العذاب، فلذلك قال: إن عذاب المؤمن إن عذب على ذنبه أخف، لأجل أن ذنبه أقل، ولا يعذب على ما لم يعمل وإنما يعذب إن عذب على ما عمل.

ولذلك شبه بالمريض الذى إذا كان مرضه أقل كان عليه أهون، كذلك المؤمن إذا عذب على ذنب واحد فهو عليه أهون من أن يعذب على ذنبين.

كالكافر الذى يعذب على الكفر الذى هو أعظم الذنوب وعلى معاصيه التى ليست بكفر معه.

ثم اعلم: أن هذا الباب مرتب على حسب ما ورد به الخبر فإن أصل الكلام فى الثواب والعقاب خبرى والمصير فيهما إلى ما ورد به السمع.

فأما الذى يقتضيه العقل المحض فهو أن لله تعالى أن يبتدئ بالعدل ما يشاء على ما يشاء من غير حد ونهاية، ويكون ذلك منه عدلا وحكمة لأنه المالك الذى ليس بمملك، الآمر الذى ليس بمؤمر.

وللمالك أن يتصرف فى ملكه من غير اعتراض معترض عاليه

فوقه، كذلك له إن يبدى بمثل الثواب وإن لم يكن طاعة فضلا منه ورحمة.

وإنما ترتب الكلام فى العذاب على الكفر والثواب على الإيمان على ما ورد به الخبر.

وقد روى فى بعض الأخبار عن النبى ﷺ أنه قال: «لن يكمل إيمان العبد بالله حتى يعلم أن الله تعالى لو عذب أهل سمائه وأرضه من غير جرم منهم كان عدلا حكما، ولو رحمهم ابتداء من غير طاعة سبقت منهم كان برا رحيما».

فصل آخر

ثم قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: هذا لعمرى ما نعرف من العدل. ولكن أخبرنى من أن صار كفر الكافر واحدا وعبادتهم كثيرة مختلفة.

قال العالم لما صار كفر الكافر واحدا وعبادتهم كثيرة مختلفة، من حيث صار إيمان أهل السماء ومن آمن من أهل الأرض إيمانا واحدا وفرائضهم كثيرة مختلفة.

وذلك بأن فرائض الملائكة غير فرائضنا، وإيمان أهل السماء وإيمان الأولين وإيماننا واحد، لأننا آمنا وعبدنا الرب عز وجل وحده، وصدقنا به جميعا، وكذلك الكفار وكفرهم وإنكارهم واحدا وصفاتهم كثيرة مختلفة.

وذلك بأنك لو سألت اليهودى من تعبد؟ يقول: الله أعبد، وإذا سألت عن الله تعالى قال هو الذى عزير ولده، وهو الذى على مثال البشر ومن بهذه الصفة لم يكن بالله مؤمنا.

وإذا سألت النصرانى قلت من تعبد؟ يقول: الله أعبد وإن سألت عن الله قال هو الذى فى جسد عيسى، وفى بطن مريم.

ومن كان بهذه الصفة يجتن فى شيء ويحيط به شيء ويلج فى شيء، ومن كان بهذه الصفة لم يكن مؤمنا بالله.

وإذا سألت المجوسى من تعبد؟ يقول: الله أعبد، وإن سألته عن الله قال هو الذى له الشريك والولد والصاحبة، ومن كان بهذه الصفة لم يكن بالله مؤمنا.

فجهالة هؤلاء كلهم بالرب وإنكارهم واحد، ونعتهم وصفاتهم وعبادتهم كثيرة مختلفة.

كمثل ثلاثة نفر.

قال أحدهم: إن عندى لؤلؤة بيضاء ليس فى العالم مثلها فاخرج حبة من عنب سوداء فحلف أنها لؤلؤة ويخاصم الناس فى ذلك.

وقال الآخر: عندى اللؤلؤة المرتفعة التى ليس فى العالم مثلها، وأخرج سفرجلة يحلف فى ذلك ويخاصم الناس أنها لؤلؤة.

وقال الثالث: اللؤلؤة هذه التى عندى فأخرج قطعة من مدر فجعل يحلف على ذلك ويخاصم الناس فى أنها لؤلؤة.

فكل هؤلاء اجتمعت جهالتهم باللؤلؤة لأنه ليس منهم أحد يعرف اللؤلؤة، وصفاتهم كثيرة مختلفة، وتعرف ذلك بأنك لا تعبد موصوفهم ولا معبودهم لأنهم يصفون الثلاثة والاثنين وإنما يعبدون الذى يصفونه، وأنت تصف الواحد وتعبد الواحد.

فمعبودك غير معبودهم ومعبودهم غير معبودك، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[١].

---

(١) سورة الكافرون: الآية ١ - ٣.

فصل أخر فى شرح ذلك

اعلم: أنه لما كان الإيمان خصلة واحدة ولا يصح وصفه بالزيادة والنقصان على ما ذكرنا لك.

قيل: فإن الكفر الذى يضاده وينافيه، أيضا خصلة واحدة، ولو تنوع الكفر أنواعا لتنوع الإيمان أيضا أنواعا.

ولكنه لما كان الإيمان واحدا، كان الكفر الذى هو عقيبه كفرا واحدا.

فإن قيل الذى يقتضيه هذا القول: إن الكفر ملة واحدة.

قيل إن أردت بالملة جنس الشرائع والعبادات، فإن العبادات كثيرة مختلفة، وإن أردت بالملة الإيمان بالله فهما نوعان متعاقبان، وكل نوع منهما واحد.

وذلك أن سائر المؤمنين آمنوا برب واحد وصدقوه. فى كل ما جاء من عنده، وكل الكفار كفروا به وكذبوا بما جاء من عنده وإن اختلفت صفاتهم وشرائعهم.

واعلم: أن من أعظم مسائل الخلاف بيننا وبين المعتزلة فى هذا الباب أنهم يقولون: إن فى اليهود والنصارى إيمانا بالله واليوم الآخر ولكنه لا يسمى به مؤمنا.

ويزعم بعض الناس أن كثيرا من اليهود والنصارى يعرفون الله تعالى وإن لم يكونوا مؤمنين به.

وهذا أيضا خطأ ولا معرفة فى الكافر بالله وكذلك الإيمان فيه به وعليه دلّ قوله تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[1].

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٥.

وهذه الآية تدل على أن الإيمان بالقلب وأن المنافق ليس بمؤمن لأجل أنه يجد فى نفسه حرجا مما يقضى به، والضيق والشك الذى فى قلب المنافق هو ما وصفهم فى قلوبهم مرض أى شك الله ورسوله.

ودلت هذه الآية أيضا على أن اليهودى والنصرانى والمجوسى ليس فى واحد منهم إيمان بالله تعالى على وجه أنهم غير محكمين له على أنفسهم ولا موقنون بما أتاهم به وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[1].

والمنافق واليهودى والنصرانى والمجوسى يوادون من حاد الله ورسوله فدل على أنهم غير مؤمنين بالله ولا باليوم الآخر.

فأما ما ذكره بعد ذلك من إجماع اليهود والنصارى والمجوس على الكفر بالله وبرسوله وإن تنوعت صفاتهم واختلفت عباداتهم فإن الكفر بالله وبرسوله يجمعهم.

ثم بين ذلك أنه ليس كل من ذكر الله تعالى فقد آمن بالله وإذا لم يكن واصفا له بما يستحقه بل يكون مخبرا عما لا يصح أن يكون معبودا على وجه من الوجوه.

فلذلك قلنا إنه لا إيمان فى يهودى ولا نصرانى ولا مجوسى لأننا إذا قلنا لهم من تعبدون؟

قالوا: الله.

فإذا قلنا: وما صفته قالوا صفته: إن عزيرا ابنه وهو على صورة آدم أو يقول النصرانى صفته أن عيسى ابنه وبطن مريم محله وكذلك المجوسى يقول صفته أنه ذو شريك يفعل شريكه خلاف مراده وهو مقهور به.

---

(١) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

فإذا حققنا عليهم جميع ذلك لم يكن الذى يشيرون إليه بالإلهية أهلا كذلك وجدناهم كاذبين فى وصفه فعلمنا أنهم غير مؤمنين بالله على الحقيقة.

ألا ترى: أن من ادعى أن عنده لؤلؤ ثم يخرج عند المطالبة به مالا يشبه اللؤلؤة ولا صفته صفتها فإنه يستدل بذلك عند إظهاره بما يظهره على كذبه وتوهمه بما ليس بلؤلؤه إنها لؤلؤة.

والمراد بذلك أن من لم يكن عارفا بالرب الذى هو الرب على الحقيقة باستحقاقه أوصاف الربوبية والإلهية فإنه لا يؤمن به.

ويشهد لذلك ما يروى عن على ﷺ، أنه مر برجل وهو يقول: لا والذى احتجب بسبع فنهاه عن ذلك وقال: يا لكع أو ربا يحجب ولا يحتجب.

فقال له الرجل أو أكفر عن يمينى؟ قال: لا إنما حلفت بغير الله تعالى فنبه به على أن من وصف الرب بخلاف ما يليق به فإنه لم يؤمن به ولا عرفه.

ودل على أن الكفار ليس فى واحد منهم إيمان، ولو كان لما سلبه الله ذلك وكان الله جل ذكره فى قوله: إنه ليس لمؤمن أصدق منه إذا قال أنا مؤمن.

واعلم: أن هذا الفصل يدلك على أن مذهبه: أن من لم يعرف الله بحقوقه وحدوده وصفاته الخاصة فليس بعارف لله.

وأن اليهودي لما وصف الله جل ذكره لما يؤدى إلى التشبيه لم يصلح له معرفة بالله، وكذلك النصرانى والمجوسى.

ودل ذلك أيضا على أن الواجب معرفة الله تعالى بصفاته التى تمت له فى أزله ويجوز عليه فى أبده، ليعلم الفرق بين ما يجب أن ينفى عنه وبين ما يجب أن يثبت له.

واعلم: أن قياس هذا القول يؤدى إلى تكفير المتأولين، وذلك أنا إذا قلنا للخارجى من تعبد؟ قال الله:

وإذا قلنا له: أتقول إنك تعبد الذى أمرك بقتل على وعثمان رضى الله عنهما وتكفيرهما وباستباحة دماء المسلمين وأموالهم.

فيقول نعم، وليس الله ذلك.

وكذلك المعتزلى فإنه يقول: اعلم ربا لا علم له ولا قدرة ولا يقدر على ما يقدر عليه المخلوق، يريد كون الشيء فلا يكون، ويكره كونه فيكون، ومن كان بهذه الصفة فلا يجوز أن يكون ربا ولا إلها.

وكذلك كل مبتدع يلحد فى أسماء الله تعالى وصفاته، كقول المجسمة لما قالت نعبد جسما محدودا مماسا للخلق، محلا للحوادث فإذا كشف عن حقيقة أوصافهم لمعبودهم لم يكن الله تعالى على حسب ما يصفون، فاقتضى قياس هذا القول فى تكفير اليهودى والنصرانى والمجوسى تكفير هؤلاء المبتدعة الملحدين فى أسماء الله تعالى وصفاته.

فاعتبر أحدهما بصاحبه، فإن كل واحد منهم يعبد غير معبودك وتعبد أنت غير معبودهم. فلم يؤمنوا برب واحد، وإنما آمنوا بغير من آمنت به، فوجب ألا يسموا مؤمنين على هذا القياس فاعرفه إن شاء الله.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب: قال المتعلم: قد عرفت الذى وصفت أنه كما وصفت، ولكن أخبرنى من أن يكون هؤلاء جهالا بالرب تعالى؟ ألا يعرفون وهم يقولون الله ربنا؟.

قال العالم: قد أعرف الذى يقولون الله ربنا وهم فى ذلك لا

يعرفونه، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1] يقول أكثرهم هذا القول بغير علم كالصبى الذى ولدته أمه أعمى فيذكر الليل والنهار من غير أن يعرف شيئًا.

كذلك الكفار سمعوا اسم الله من المؤمنين وهم يقولون ما سمعوا من غير أن يعرفوه ولذلك قال الله تعالى فى الذين كفروا: ﴿ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[2].

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن ذكر الشيء وتسميته لا يدل على أن الذكر المسمى له عالم به من قبل أن قد سماه ببعض التسميات تلقينا وتقليدا، وعلى عادة من نشأ غلامًا بين من يسمع منهم ذلك من غير أن يعرف المسمى بذلك، وإنما يعرف التسمية والذكر فقط.

وإذا كان الذكر للشيء لا يدل على معرفة الذاكر بالمذكور لم يكن فى قول القائلين: الله ولا إله إلا الله دليل على معرفتهم به.

فكذلك قول المنافقين محمد رسول الله كذلك. فدل على أنه ليس كل مقر بشيء عارفا به.

واعلم: أن الطريق إلى معرفة الله تعالى من جهة الاستدلال عليه بأفعاله والنظر فى المحسوسات المشاهدة ليعلم أنها تقتضى خالقا، ولا سبيل إلى معرفته من غير هذه الجهة.

قال قائل: ولم لا يجوز أن يكون طريق المعرفة به الإلهام أو الاضطرار دون الاستدلال عليه بأفعاله.

---

(١) سورة لقمان: الآية ٢٥.
(٢) سورة النحل: الآية ٢٢.

قيل لا يجوز ذلك من قبل أنه لو كان المعرفة اضطرارا وإلهاما كان لا يخلو من أن يكون عاما للمكلفين ولبعضهم.

فإن كان عاما لكل المكلفين لم يجز أن تتفق أخبار الجماعات الكثيرة منهم على جحده وإبطاله وتكذيب المقر بربه لأجل أن ما طريق معرفته الاضطرار.

أخبار الجماعات الكثيرة الآن عن العالم أنه معدوم فى وقتنا وهم يعلمون أنها موجودة ضرورة وإن كان هذا هكذا وسبيل المتعارف الضرورية الجارية هذا المجرى أن يتفق فيها العقلاء.

ولا يجوز أن تتفق أخبار الجماعات الكبيرة منهم على طريق الكذب على نفوسهم ومن جوز ذلك لزمه إبطال وقوع العلم بأخبار التواتر، وإن لم يأمن أن تتفق أخبار الجماعات الكثيرة كذبا على أمر يعملون أنهم كاذبون فيه ضرورة وذلك فاسد.

ولا يجوز أن يكون ذلك ضرورة لبعض المكلفين دون بعض لإمكان وقوع التداعى فيها مع التكافؤ بوجوه متناقضة متضادة وذلك ساقط لتعذر الفضل بينهما فبطل أن يقال إن المعرفة بالله تعالى ضرورة لكل العقلاء البالغين.

والذى يبطل القول بأنها ضرورة يبطل بأنها إلهام، وسبيل الاستدلال على فساد القولين سبيل واحدة.

وأيضا: فإن الله تبارك وتعالى قد أمرنا بالعلم به فقال: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1].

وقال أيضا: ﴿ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ في غير آية، وما كان ضرورة فإن الأمر لا يتعلق به، وإنما يتعلق بالمقدور والمكتسب الذى يمدح على فعله

---

(١) سورة محمد: الآية ١٩.

ويذم على تركه إذا كان واجبا فعله، وكذلك الثواب والعقاب يجريان على فعله وتركه.

وإذا كان هذا هكذا. علم أن المعرفة بالله ليست باضطرار، ولأن الله تعالى قد أمر بالتدبر لآياته وبالفكر والنظر في بيانه وأعلامه. كي يستدل بها، فيعلم أنها مصنوعة لصانعها كقوله ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾[1].

وكقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ ﴾[2].

وقال: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ ﴾[3].

وقال ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ ﴾[4] وقال تعالى ﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ ﴾[5].

وقال ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[6].

وكل ذلك أمر بالاستدلال والاعتبار والمعارف الضرورية لا يحتاج فيها إلى اعتبار ولا استدلال.

ولأن أحدنا قد يدخل الشبهة والشكوك حتى يزيلها عن نفسه بالتذكر والتبيين لوجه الاستدلال.

وما المعرفة به ضرورة كان الأمر فيه خلاف ذلك ألا ترى أنه يجوز أن يدخل أحدنا الشك والشبهة فيما طريق معرفته الاستدلال والفكر والاعتبار.

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٢١.
(٢) سورة فصلت: الآية ٥٣.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٩٩.
(٤) سورة الغاشية: الآية ١٧.
(٥) سورة يوسف: الآية ١٠٩.
(٦) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

فإن قيل: أليس قد قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(١) فأخبر أنهم يعرفون به.

وقال في آية أخرى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾(٢).

فهل دل ذلك على أنهم كانوا عارفين بالله تعالى.

قيل له: لا، وذلك أن القول لا يدل على العلم بالمقول عليه لوقوع ذلك على وجوه مختلفة غير معلوم للقائل على ما قلناه.

قيل: وليس ينكر أن يذكر الشيء من لا يعرفه وإنما ينكر ألا يذكر الشيء إلا من معرفة الله جل ذكره، وإنما أخبر عن قولهم ولم يخبر عن علمهم بما يقولون، ولا أثبت لهم علما به على وجه، بل دل سياق الآية على أنهم قالوا ما لا يعلمون.

ألا ترى أنه قال: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(٣) ومعنى ذلك تقول وتعلم أن حمد الله على ذلك، وهم يقولون ولا يعلمون.

وكذلك قال في آية أخرى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ﴾(٤) ولم يقل إنهم قالوه عن علم ولا إنهم عالمون به.

فقد رتبنا وجوزنا أن يقول القائل ما لا يعمله، ويذكر من لا يعرفه وما لا يعلمه كما ذكر صاحب الكتاب رحمه الله من قول من يولد أكمه أعمى ولم يبصر الألوان قط إذا قال ليلاً أو نهارًا أو حمرة أو صفرة أو سوادا أو بياضًا فإنه يقول ذلك ولا يعرف شيئا منه.

---

(١) سورة لقمان: الآية ٢٥.
(٢) سورة المؤمنون: الآية ٨٤ - ٨٥.
(٣) سورة لقمان: الآية ٢٥.
(٤) سورة الرعد: الآية ١٦.

كذلك سبيل الكفار في قولهم: الله، وسبيل المنافقين في قولهم: محمد رسول الله، لأنهم يقولون ما لا يعلمون ولا يعرفون. فدل على أن الجاحد لنبوة محمد ﷺ من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم غير عارفين بالله تعالى، وإن ذكروا اسمه.

وقد بينا فيما قيل أيضا: أنهم إذا قالوا الله وأشاروا بهذا القول إلى من لا يستحق الإلهية لأن فيهم من يقول هو الذى عيسى صلوات الله ابنه.

ومنهم من يقول إنه على صورة ابن آدم، وليس بعارف بالله من أثبته كذلك أو توهم على خلاف صفته، وقد وصف الله تعالى الكافرين بمثله فقال عز من قائل: ﴿ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٞ ﴾[1].

فدل على أنه ليس في قلوبهم معرفة الله تعالى بعد أن كفروا بمحمد ﷺ وجحدوا.

كذلك قال في الآى التي سبق ذكرها من قوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾[2] الآية.

فدلنا جميع ذلك على أنه لا إيمان في كافر به على وجه من الوجوه خلاف المعتزلة في قولهم بالمنزلة بين المنزلتين.

وزعم أن في صاحب الكبيرة من أهل القبلة إيمانا لا يسمى به، كما أن في اليهودى والنصرانى إيمانا لا يسمى به، وهو معرفته بالله تعالى ولموسى وعيسى صلوات الله عليهما وباليوم الآخر.

وقد نفى الله جل ذكره عنه ذلك في قوله: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[3].

---

(١) سورة النحل: الآية ٢٢.
(٢) سورة النساء: الآية ٦٥.
(٣) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: هو كما وصفت ولكن أخبرني عن الرسول من قبل الله عرفنا؟ أم نعرف الله من قبل الرسول؟

فإن زعمت أنا إنما نعرف الرسول من قبل الله فكيف يكون ذلك الرسول هو الذى يدعو إلى الله تعالى؟

قال العالم: نعم أعرف الرسول من قبل الله، لأن الرسول وإن كان يدعو إلى الله فلم يكن أحد يعلم أن الذى يقوله الرسول حق حتى يقذف الله تعالى فى قلبه التصديق والعلم بالرسول ولذلك يقول: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[1]، ولو كانت معرفته بالله من قبل الرسول، لكانت المنة على الناس فى معرفة الله تعالى من الرسول.

ولكن المنة من الله تعالى على الرسول فى معرفة الرب، والمنة لله على الناس بما عرفهم من التصديق بالرسول.

وكذلك لا ينبغى لأحد أن يقول: إن الله تعالى يعرف من قبل الرسول بل ينبغى أن يقال إن العبد لا يعرف شيئا من الخير إلا من قبل الله تعالى.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم: أن المعرفة بصدق الرسول من قبل الله تعالى فرع على المعرفة بالله تعالى، ولا يصح أن يعرف الرسول محقا صادقا فى دعواه والرسالة من قبل الله تعالى إلا بعد العلم بأشياء كثيرة، هى مقدمات العلم بحق الرسول وصدقه، وذلك أن الواجب عليه أن يعرف:

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٦.

أولا: أنه والعالم مخلوق مصنوع، ويستدل على ذلك بدلائله، وقد نبه المتكلمون على أصولها وكشفوا عن معانيها بما يغنى عن ذكرها هنا كيلا يطول الكتاب.

ثم يعلم أن المصنوع لا بد له من صانع موجود قادر حى عالم مريد.

ثم يعلم إنه يستحيل أن يكون صانع العالم مصنوعا، فيعلم أنه لم يزل موجودا قديما دائما باقيا أولا سابقا.

ثم يعلم أنه القادر على إظهار المعجزات على الصادقين المدعين الرسالة من قبل الله تعالى ليدل بذلك على صدقهم، وأنه لا يجوز أن يظهر المعجزات على الكذابين فى دعوى النبوة والرسالة من قبل الله تعالى.

فإذا عرف هذه الجملة أمكنه أن يستدل بما يظهر من المعجزة على الرسول أنه صادق.

فبان لك ألا يجوز قول من يقول: إنا نعرف الله بالرسول إلا أن يريد بذلك بيانه وأذكاره وأوصافه، فإنه محق فيه.

وذلك أنه لا يجوز أن يطلق على الله تعالى اسم إلا بعد الإذن من الرسول فى ذلك وورد التوقف منه.

فأما معنى حدوث العالم، ومعنى تعلق الفعل بالفاعل واقتضاء الفعل صفات الفاعل نحو العلم والحياة والقدرة والإرادة إلى سائر ما يجوز عليه من الصفات وما يمتنع أو يجب له، فإن كل ذلك مما يعلم معانيه من جهة الفعل والرسول والمرسل إليه فى ذلك سواء.

فكيف يمكن أن يقال إنا نعرف الله من قبل الرسول والعلم بالله قبل العلم بالرسول، كما أن العلم بصدق الرسول قبل العلم

بشريعته، كذلك العلم بالله قبل العلم برسوله.

واعلم: أن قول صاحب الكتاب رحمه الله: أن الرسول وإن كان يدعو إلى الله تعالى فإن أحدا لا يمكنه أن يعلم أن الذى يقول الرسول حق حتى يقذف الله تعالى فى قلبه التصديق والعلم بالرسول.

فاعلم: أنه يدل على خلاف قول القدرية، كما نص على خلاف قول الحشوية الجهال الذين يقولون إنا نعرف الله بالرسول، وذلك أن قوله حتى يقذف الله فى قلبه العلم بأن ما جاء به الرسول حق يدل على أن الله تعالى هو الخالق لأعمال العباد، وأنه يخلق فى قلب المؤمن علما بصدق الرسول عند النظر فى معجزته والتأمل لبينته.

وكذلك قال الله تعالى للرسول ﷺ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[1] فبين أن الله تعالى هو الذى يعرف ويرشد من يشاء إلى الحق فى معرفة الله تعالى وفى معرفة رسول الله ﷺ، وأنه ليس شئ من ذلك إلى الرسول ولا بالرسول، وأن سبيل الرسول وسبيل المرسل إليه فى هذا الباب سواء.

لأن الجميع محتاجون إلى هداية الله تعالى وتعريفه، فدل على أن الرسول إنما عرف الله تعالى بهدايته وتسديده وعصمته وتوفيقه وإن سائر من عرف الله كذلك.

ولا يتعلق شيء من ذلك بالرسول.

ألا ترى أن المروى عنه صلاته أنه قال: «بعثت داعيا ليس إلى من الهداية شيء» وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، وقال: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ

(١) سورة القصص: الآية ٥٦.
(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٣.

﴿ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾[1] فدل على أنه مريد لإيمانهم حريص عليه ولكنه لم يكن إليه من شيء، بل ذلك موكول إلى الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[2] قيل معناه: تدعو بالقول وترشد بالبيان.

وأما اهتداء القلوب ومعرفة الأبصار والبصائر من الله.

فقولنا: إن الله تعالى لا يعرف من جهة الرسول، أى أنه لا يوصل إلى العلم بالله من قبل الرسول ابتداء لأن العلم بالرسول فرع على العلم بالله ولا يمكن أن يوصل إلى معرفة الأصل بفرعه لأن معرفة الأصل سابقة لفرعه فى الترتيب.

وقد نريد أيضا بهذا القول إذا قلنا: إن الله لا يعرف بالرسول، أى أن الرسول لا يمكنه أن يلقى فى القلوب المعرفة بالله تعالى وهو القادر على ذلك.

وهو الذى قصده صاحب الكتاب رحمه الله بهذا القول، والذى شرحناه مما أشرنا إليه من بيانه واجب على ما رتبنا لأن المعرفة تحمل أشياء من أحكام الدين يجب أن يتقدم على المعرفة بالرسول وحقه.

فأما ما قال صاحب الكتاب رحمه الله بعد ذلك من قوله: لو كانت المعرفة بالله تعالى من قبل الرسول لكانت المنة للرسول على الناس فى معرفة الله تعالى لا لله تعالى عليهم.

وحكم الدين يقتضى أن يشكر الله على معرفة دينه، فإنه نعمة من نعمه، ومنة من مننه، وكذلك القول فى كل حق أدركت

---

(١) سورة الكهف: الآية ٦.
(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢.

معرفة حقيقته من أهل الدين وفرعه وتوحيده وشرعه فإن ذلك موصول إليه بالله تعالى وبتأييده وعونه وخلقه وحكمه وقضائه، وليس إلى الرسول سوى الدعوة والبيان بالقول.

واعلم: أن هذا هو أحد المرادين بقولنا إنا نعرف الرسول بالله ولا نعرف الله بالرسول، من قبل أن الله هو الخالق للمعارف دونه، وهو المنبه على طريق النظر فى الدلالات الموصلة إلى المعرفة به.

والأمر فى ذلك على ما قاله لأنه لا يمكن لأحد من البشر أن يفعل فى قلب عبد مؤمن معرفة بأمرها.

والثانى أن يقول: المعرفة بالله فى حكم الترتيب بنسق المعرفة بالرسول وحقه على ما بينا، فكيف يعرف بالرسول والمعرفة به قبل المعرفة بالرسول.

واعلم: أنا لا ننكر إمكان التوصل إلى معرفة الشرائع وشروط أحكام العبادات بالرسول، وإن لم نقل فيه أيضا إنا عرفناه به، بل نقول كل ما عرفناه بتوفيق الله تعالى ومعرفته وتأييده عرفناه وله المنة الكبرى والنعمة العظمى فيه منه.

وإن اعترفنا للرسول بما أبان بالله به وهدانا إليه كما قال تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾[1].

يعنى رسول الله ﷺ، ويريد منه شفاعته لهم يوم القيامة ولصحبته إياهم فى الدنيا ودعائهم إلى الحق بالبيان الظاهر الجلى.

ألا تسمعه لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾[2].

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٠، ١٥١.

فاذا قيل: عرفنا الشرائع برسول الله فالمراد به هو الذى أتى ببيانها وتفصيل وأحكامها وجاز ذلك لأن بيانه يوصل إليها فقط.

وأما معرفة الله ومعرفة توحيده فإنها نظرية مكتسبة يجب حصولها قبل حصول المعرفة بالرسول وصدقه، فإذا بين الرسول عن مثل ذلك كان بيانه تأكيدا وتبيينا للعاقل، فما دل عليه لأنه هو الذى يوصل إليه ابتداء.

وقد يقول العاقل: عرفنا الله بالله تعالى وعرفنا الرسول بالله والمراد بذلك أن هداية الله تعالى وتسديده ومعرفته وتأييده وصل إلى المعرفة به، ولا سبيل لأحد من المخلوقات لا رسول بشر ولا ملك إلى مثل هذه الهداية والتأييد، وذلك هو الذى نفاه الله تعالى عن نبيه ﷺ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾[1].

واعلم أن قول صاحب الكتاب رحمه الله: ينبغى أن يقال: إن العبد لا يعرف شيئا من الخير إلا من قبل الله تعالى فبها يدل على خلاف قول القدرية أن معرفة العبد بالخير والشر من قبل نفسه لا من قبل الله تعالى، وأن الله تعالى لا يقدر على فعل ذلك ولا بقدره.

فاعلم إشارته بذلك إلى السنة والجماعة ومخالفة أهل البدع والأهواء من القدرية والمعتزلة.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: لقد فرجت عني، ولكن أخبرني عن تفسير الموالاة والبراءة، هل يجتمعان في إنسان واحد؟

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٨.

قال العالم: الولاية الرضا بالعمل الحسن والجرأة الكريهة للعمل السيء، وربما اجتمعا فى إنسان واحد وربما لم يجتمعا.

فأما الإنسان الذى يجتمعان فيه هو المؤمن الذى يعمل سيئًا وصالحًا فأنت تجامعه وتوافقه على العمل الصالح وتحبه عليه، وتخالفه وتعاديه على ما يعمل من السيء ويكره له ذلك.

فهذا ما سألت عن الولاية والبراءة هل يجتمعان فى إنسان واحد. والذى فيه الكفر ليس فيه شيء من الحسنات.

فأنت تبغضه وتفارقه فى جميع ذلك، والذى تحبه ولا تكره شيئا منه هو الرجل المؤمن الذى قد عمل بجميع الطاعات، وأنت تحبه على كل شيء منه شيئا.

فصل آخر في شرح ذلك

اعلم أن المراد بهذا القول التنبيه على مخالفة المعتزلة والخوارج فى نفيهم الإيمان عن صاحب الكبيرة وتبرؤهم منه.

أما الخوارج فإنهم يكفرون بالصغيرة ويوجبون اللعن والبراءة.

وأما المعتزلة فإنهم يخرجونه عن الإيمان بالكبيرة وإن لم يكفروه به ويلعنونه ويتبرأون منه.

فأما أهل السنة والجماعة فهم على ما أشار إليه صاحب الكتاب رحمه الله: أن صاحب الذنب من المؤمنين ما لم يكن ذنبه شركا وكفرا فإنه محسن بإيمانه، مسئ بذنبه موالى على إيمانه محبوب مبغض لذنبه مكروه.

فقد اجتمع الأمران فيه جميعا ولا تناقض في ذلك من قبل إنهما يرجعان إلى فعلين مختلفين، أحدهما مذموم، والآخر

محمود، وإنما يتناقض أن يجتمعا لواحد فى حال واحد.

فاعلم: أنه كما لا تناقض أن يكون صاحب الصغيرة عاصيا لله تعالى بصغيرة، مطيعا بإيمانه وطاعته وعباداته، وكان الجمع بينهما غير متناقض ولا مستحيل.

وكذلك القول فى صاحب الكبيرة من المؤمنين أنه يتولى على إيمانه، ويحب ويكره ذنبه وكبيرته، ويخالف فيه وينصح ويحث على التوبة منه، وليس يتناقض أن يكون الواحد محمودا ومذموما على عملين مختلفين.

فإن قيل: فهل تجوزون فى الكافر مثله؟ وأن يكون للكافر أيضا طاعات وحسنات فندم على كفره مجد على حسناته، مثل ما قلتم فى الفاسق المؤمن وجمعتم له الاسمين وأوجبتم له الحكمين: قيل فأجاب عنه صاحب الكتاب رحمه الله: بان الكافر لا حسنة له بوجه فيُحب.

واعلم: أنه إنما قال ذلك لأن الكافر هو الجاهل بالله المكذب لرسوله المنكر لآياته ومن كان كذلك فإنه لا يقع شيء من أعماله صالحا ولا حسنا.

من قبل أن الفعل إنما يكون حسنا وصالحا من أحدنا إذا أراد به وجه الله تعالى، وقصد طاعته وعبادته، والكافر جاهل به مكذب لرسله، جاحد له، فكيف يكون منه شئ حسنا وصالحا وطاعة له.

فلذلك لا يمكن أن يقال فيه ما يقال فى المؤمن الفاسق، لأن المؤمن مصدق بالله ولرسوله وبما جاء من عنده عارف بالله معترف بنعمه بعد معصيته زلة وخطأ منه يخاف العقوبة عليها ويرجو المغفرة من الله فيها.

ويرى التوبة منها واجبا عليه، يصح أن يحب على جميع الحسنات، ويكره فعل القبيح السيء ويلام عليه.

وأما الكافر فإنه لا يمكن ولا يتأتى مثل ذلك منه، مع إصراره على كفره وإقامته على جحده وإنكار ربوبيته وتكذيب رسله صلوات الله عليهم.

فإن قيل: أليس قد يرى الكافر ينقذ الغريق ويطعم الجائع ويكسو العارى ويدفع ظلم الظالم فكيف لا يكون ذلك حسنا من أفعاله.

قيل: من قِبَل إنه إنما فعله تقربا للخلق وطلبا لحمدهم ولا يبتغى بشيء من ذلك وجه الله تعالى، والله تعالى يبين ذلك فى قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾[4].

ولم يمكن أن يقع من الكافرين إخلاص مع جملة جهله وإنكاره.

فأما تفسير الولاية والبراءة فاعلم أنا نقول: بأن الله ولى المؤمنين، والمؤمن ولى الله ولا يترك ولايته بالفسق، كذلك المؤمنون بعضهم أولياء بعض.

وأما معنى قولنا: إن الله تعالى ولى المؤمن، فنقول إنه يتولى توفيقه لإيمانه وتسديده فيه، ثم يتولى مثوبته على المؤمن ولى

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٢٣.
(٢) سورة المائدة: الآية ٢٧.
(٣) سورة الزمر: الآية ٣.
(٤) سورة البينة: الآية ٥.

الله تعالى بإيمانه، على معنى أنه يتولى طاعة الله وثمرة دينه وتصديق رسله وأنبيائه.

والمؤمنون بعضهم أولياء بعض، أى يتولى بعضهم معونة بعض، على التناصر والتناصح والتوافق على الحب فى طاعة الله تعالى والزجر عن معصيته والإرشاد إلى دينه والدعاء إليه.

وأما معنى البراءة فقد يكون على معنى البراءة من النصرة والمعونة والموافقة له على ما فيه، والله تعالى برئ من الكافرين، على معنى أنه خاذل لهم، خذلانا لأفعالهم، معادى حاكم لهم بالنار.

والمؤمنون برءاء من الكفار على معنى أنهم يتبرأون من موافقتهم على كفرهم، ذامون لهم ناهون عن أفعالهم زاجرون عنها.

وأما الفسق الذى ليس بكفر فإنا لا نقول: إن الله برئ من المؤمن الفاسق، ولا نقول إنه عدوه، كما لا نقول للفاسق إنه عدو الله وإنه بريء منه إذا كان مستحرما لفسقه، خائفا من الله تعالى عارفا بحق الله تعالى وحرمة أمره، وتقصيره فى طاعته.

فإذا قيل إن فسقه مذموم مكروه مزجور عنه، فإن البراءة لا تقع من المؤمن وإنما تقع من فسقه وفعله.

ولا نقول: إنا نتبرأ من الفاسق المؤمن مطلقا، ولا نقول إنا نتولاه مطلقا حتى نقيد الكلام فنقول نتولاه على إيمانه، ونتبرأ من فسقه، فتكون الولاية والبراءة منه على الوجهين معا بتقييد وتفصيل.

حتى لا يُشكل أن ولايته كولاية من لا فسق معه ولا ذنب، وأن الموفقة لا على الإطلاق كالبراءة من الكافر الذى لا حسنة له فلم نُقَيِّد فيقال ويتولى على كذا وتبرأ منه على كذا كما يقال: يمدح على كذا ويذم على كذا ويكره للكذب.

فصل آخر

قال صاحب الكتاب رحمه الله: قال المتعلم: ما أحسن ما قلت ولكن أخبرني عن كفر النعم ما هو؟

قال العالم: كفر النعم أن ينكر الرجل أن تكون النعم من الله تعالى، وإن أنكر شيئا من النعم فزعم أنها ليست من الله تعالى فهو كافر بالله، لأنه من كفره بالله بالنعم. وقد قال الله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾[1].

ويقول: إن الكفار يعرفون أن الليل ليل والنهار ويعرفون الصحة وجميع ما يتقلبون فيه من النعمة والراحة إنما خير، غير أنهم ينسبون ذلك إلى معبودهم الذى يعبدونه ولا ينسبونه إلى الله تعالى الذى منه النعم.

ولذلك قال الله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ أن يكون من الله تعالى الواحد القهار الذى ليس كمثله شيء وهو على كل شيء قدير.

فصل آخر فى شرح ذلك

اعلم أنه قد سبق فيما سبق مثل ذكر معنى الكفر بالله وتقدم بيانه إنه هو الجحد والتكذيب له فى خبره، وأن أصل معناه فى اللغة هو الستر والتغطية.

وإن المنكر لربوبيته تعالى الجاحد نعمه ساتر حق الله تعالى فى شكره على نعمه، فلذلك قيل للجاحد لربوبية الله إنه كافر.

ثم فصل صاحب الكتاب رحمه الله الكلام ههنا فى ذكر معنى كفر النعم، والوجه فى تفصيل هذا الباب مما سبق ذكره

---

(١) سورة النحل: الآية ٨٣.

إبانة فساد قول قوم من الخوارج يزعمون أن من عصى الله تعالى فقد كفر نعمه.

ولا تقول إنه كافر مطلقا حتى تقيد فتقول إنه كافر نعمة الله تعالى، ويريد بذلك إنه بمعصيته قد ستر على نفسه نعمة الله تعالى.

واعلم: أنه لا فرق بين المسألتين فى الحقيقة لأن معنى كفر النعم هو الإنكار بكون النعم من الله تعالى، وذلك يدل على إنكار أن يكون الله تعالى منعما بها خالقا لها.

ومن أنكر أن يكون الله تعالى خالقا لنعمه فإنه كافر بالله، ومن كفر بالله كفر نعمه، لأنه إذا جحد ربوبيته وأنكر إلهيته أداه ذلك إلى إنكار كون النعم منه.

فأما تأويل قوله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾[1] على معنى: أنهم يعرفون أجناس النعم وأنواع المنافع واللذات، وكل ذلك خلق الله منه، ولكنهم ينكرون أن يكون الله تعالى خالقا لها والمنعم بها.

لأن المعرفة بأنها نعم لا يقتضى المعرفة بمن أنعم بها إلا بدليل آخر، كما أن المعرفة بالمبنى مبنيا لا تقتضى معرفة من بناه وإن كان تقتضى بانيا فى الجملة.

فأما قول من أنكر شيئا من النعم ولم يقل إنها ليست من الله تعالى، فلا يجب أن يكون كافرا بالله كما توهمه الخارجى، وهذا هو الفرض فى هذه المسألة وتفصيلها مما قبلها.

---

(١) سورة النحل: الآية ٨٣.

ولما لم يكن هذا العاصى منكر لنعمة الله تعالى لم يكن كافرا به كفر نعمه، ولما لم يكن هذا العاصى جاحدا لربوبية الله تعالى جاهلا به ولا مكذبا له فى خبره لم يكن كافرا على وجه كما قال الأولون، ولا كافرا نعمه كما قال الآخرون منهم.

وإن الفاسق من أهل القبلة إذا أتى بذلك مستحرما فإنه مؤمن بتصديقه، عاصى بفسقه، وليست معصيته تكذيبا لله تعالى فى خبره، ولا جحدا لربوبيته بلا إنكار النعمة أن تكون من الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد روى عن النبى ﷺ أنه قال فى تارك الصلاة: «من تركها فقد كفر»، وقال ﷺ: «سباب[1] المؤمن كفر»، ونحو ذلك فى قوله تبرئ من نسب كفر وإن دق.

وقد سمى رسول الله ﷺ هذه المعاصى كفرا، وليس شيء من ذلك تكذيبا لله تعالى ولا إنكارا لنعمه فقد ثبت كفر ليس بتكذيب لله تعالى ولا إنكار نعمه أن تكون منه، وهو خلاف ما قلتم.

قيل إن الذى قلناه من معنى الكفر هو المنقول من خطاب أهل اللغة المعروف فيما بينهم، وقد استشهدنا على ذلك باستعمالهم هذا اللفظ فى هذا المعنى.

وقد خاطبنا رسول الله ﷺ على لغة العرب، والواجب تعرف خطابه من جهة أهل اللغة، وأهل اللغة يسمون الشيء باسم الشيء إذا أرادوا التسمية به فى تغليظ هذه المعصية تشبيها بالكفر للزجر عنها.

وقد يحتمل أيضا أن يقال: إن معنى ذلك فى المستحل لفعله المستجيز له مستحقا لأمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ، لأن التارك إذا

---

(١) ساقطة في الأصل.

يكون تاركا على هذا الوجه كافر عندنا لأنه جاحد مستحل مستخف حق الله تعالى وحق رسوله ﷺ لا لأجل نفس المعصية فقط.

ولكن لأجل ما قارنه من الاعتقاد بكذب الله ورسوله فى خبره عن غير تعظيم أمر معصيته بالوعيد عليها بالعقوبة العظيمة.

وإذا كان كذلك خصصنا هذه الإخبار على أحد هذين الوجهين بالدليل الذى ذكرنا من جهة اللغة فى معنى الكفر والإيمان.

ومما يبين ذلك أنها إجماع أهل اللغة على أن السيد إذا قال لعبده مثل قم فقام العبد أنه لا يجوز أن تقول آمن العبد بسيده، إذا فعل ما أمر به وإنما يقال أطاعه فى أمره.

وكذلك لا يقال إذا عصاه ولم يقم أنه كفر، بل يقال خالف أمره وعصاه، ولو أنه أخبره عما كان أو يكون فصدقه ساغ أن يقال له أنه آمن به، وإذا أنكرهُ وكذب صح أن يقال كفر به.

وإذا كان كذلك وكانت الأسماء مأخوذة عن اللغة ورأينا أهل اللغة لا يسمون الطاعة إيمانا من حيث كانت طاعة، ولا الكفر كفرا من حيث كان معصية، بل يرون مخالفة الأمر معصية والطاعة موافقة الأمر.

ويفرقون بين الإيمان والطاعة والكفر والمعصية لم يجز أن يحكم أن كل طاعة إيمان وكل معصية كفر على الحقيقة ما دمنا نتكلم بلغتهم إلا أن يصطلح على لغة أخرى وعبارة خارجة عن لغة العرب.

وقد عرفنا الله تعالى خاطبنا بلغة العرب بلسان عربى مبين ولم يجز أن تخص ذلك بغير دليل، ووجب أن يحمل معنى

الإيمـان والكفـر ممـا وردت بـه السـنن والأخبـار فـى مخاطبـة الله تعـالى لنا، ومخاطبة رسوله ﷺ، على ما فى لغة العرب.

وإذا حملنـا الأمـر علـى ذلـك أدّانـا إلى القـول بفسـاد قـول مـن قـال كـل إيمـان طاعـة وكـل طاعـة إيمـان وكـل معصـية كفـر وكـل كفـر معصية.

وجـاز أن يكـون مطيـع غـير مـؤمن بطاعتـه إذا لم يكـن طاعتـه إيمانـا وتصـديقا، وأن يكـون عاصـى لـيس بكـافر إذا لم يكـن معصـيته إنكـارا وتكـذيبا وبـان بطـلان قـول المعتزلـة والخـوارج جميعا.

لأن المعتزلـة تـزعم أن الطاعـة إيمـان والخـوارج يـزعم أن كـل معصية لله تعالى كفر.

واعلم: أن قول صاحب الكتاب رحمه الله: من أنكر شيئا من النعم فزعم أنها ليست من الله تعالى فهو كافر بالله مقتضى تكفير القدرية والمعتزلة وذلك أنهم يقولون: إن نعمة الإيمان ليست من الله تعالى، وأن الله عز وجل ما خلق الإيمان. وذلك أنهم يزعمون أن الإيمان فعل المؤمن والله ما خلقه، وهو نعمة من نعم الله، وفضل من فضله، وأنكروا أن يكون من الله تعالى. لأن معنى قول القائل: النعم من الله تعالى. أنه خالقها وهو معنى قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[1] .

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون الإيمان نعمة من الله تعالى. وإن لم يخلقه على معنى: أنه مما وصل المؤمن إليه بقوة خلقها الله تعالى له. فلذلك سمى نعمه منه، قيل القوة على الإيمان عبره. وقد أجمع المسلمون على أن إيمان العبد بالله من نعمه من الله عليه. ولذلك يقولون: للكافر إذا أسلم: الحمد الله الذى أنعم عليك بالإسلام.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥٣.

ولذا قالت القدرية: إن الله تعالى ما خلق إيمان العبد.

وأجمع المسلمون: على أن إيمان العبد نعمة من نعمه عليه.. فقد أنكروا أعظم النعم أن تكون من الله.

واعلم: أنه ليس لو وصل العبد إلى الإيمان بقوة خلقها الله تعالى. كان الإيمان نعمة منه. كما أنه إذا وصل الكافر إلى الكفر بقوة خلقها الله تعالى فيه. لم يكن الكفر محنة من الله تعالى على الكافرين عندهم ولا نعمة ولا فتنة.

وإن لم يصل الكافر إلى كفره إلا بالقوة التى خلقها الله تعالى له. ولو كان كذلك لم يجز أن يقال: إن الإيمان نعمة من الله تعالى. بأن أقدر العبد على فعله، كما لم يجز أن يقال : إن الكفر والمعاصى محنة من الله تعالى امتحن بها عبده لأجل أن وصل إليها بقوة. خلقها الله فيه.

وإن جاز أن يقال: إن الله تعالى. يستحق الشكر من المؤمنين على إيمانه لأجل أن أقدره عليه. جاز أن يقال: إن الكافر مستحق لأن يذمه لما وصل إلى كفره بقدرته التى خلقها له وبتمكينه لما فيه.

وإن قالوا: إن أحدنا إذا أمكن غيره من الدراهم والثياب فقد أنعم عليه، وإن استعمل العبد ذلك فيما يضره. ولو استعمله فيما ينفعه لكان تمكين السيد فيه إنعاما عليه وإن لم يستعملها فيما ينفعه. فإنما أتى ذلك من قبل نفسه. لا من قبل سيده الذى أمكنه فيما ينفعه به. فترك الانتفاع به واستعمله فيما يضره.

قيل: إن السيد لو علم أنه إذا مكنه من الدراهم وكالة التى يتوصل العبد بها إلى ما فيها هلاكه. فإن تمكينه فى ذلك إهلاك له وليس بإنعام عليه. وإن لم يرجع إلى السيد عتب وعيب فى هذا التمكين لأجل أن العبد بسوء اختياره لنفسه فعل ذلك وجب

ألا يرجع إلى الله تعالى بمدح واستحقاق شكر من العبد على التمكين لأن العبد يحسن الاختيار ترك الإيمان لنفسه، وعدل عن الكفر، فلا ترجع محمدته من فعله إلى الله تعالى على مبدأ القياس.

وجب أن يكون الله تعالى محبا أن يمدح بما لم يفعل إذا أحب أن يحمده عبده. على أن أنعم عليه بالإيمان.

وليس الإيمان فعلا لله تعالى. وذلك التمكن الذى تمكن العبد منه من فعل الإيمان ليس مخصوصا بالإيمان لأنه تمكين من الإيمان والكفر جميعا.

وكما أن الذم والعيب يرجع إلى العبد إذا أقر بالكفر عنده لا إلى من مكنه. وجب أن يرجع المدح والشكر إلى العبد أيضا لا إلى من مكنه.

لأنه هو اختار لنفسه صفة منعه ما يضره باختياره.

وأما من مكنه من فعل ذلك فهو مكنه به أيضا من فعل ما يضره ويعطيه.

لولا حسن اختياره. هو الذى أنعم على نفسه بحسن اختياره. لا ربه الذى مكنه من الشر كما مكنه من الخير.

ولولا حسن نظره لنفسه كان من الهالكين.

وبان لك: أن القدرية منكرين لنعم الله تعالى. التى هى من أعظم النعم. وهى كالإيمان بالله وبرسله، أو المعرفة بصفاته ودينه وبشريعته.

ومن أنكر نعم الله تعالى فهو كافر به على ما ذكره صاحب الكتاب فاعرف هذه الجملة التى شرحناها فى كلامه أنه مباين

يجب على كل بالغ عاقل من الاستبصار فى الدين وطلب الحجج والدلائل وترك الركون إلى التقليد.

ويعلم أنه كان ذلك سبيله رحمه الله وطريقته، وإن كان عالما بذلك مستبصرا فيه لتقوى نفسه فى متابعته بموافقته له فى أصله وفرعه.

وأن الصواب المحض والتسليم بغير حجة ولا برهان ليكون المتدين بالدين الحق مستبصرا فى طريقه عارفا لحججه خارجًا عن جملة المقلدين، داخلا فى جملة العلماء المبرزين.

ونسأل الله تعالى التوفيق والمعونة لكل ما يقربنا من طاعته ويجنبنا معصيته إنه الولى المدبر.

وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين الأخيار، وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين.



الفهرس